تجاوز التجاذبات الأيديولوجية في الجزائر

ضرورة حتمية لبناء دولة القانون

عباس عروة

الهقار

تجاوز التجاذبات الأيديولوجية في الجزائر

ضرورة حتمية لبناء دولة القانون

تجاوز التجاذبات الأيديولوجية في الجزائر:
ضرورة حتمية لبناء دولة القانون

تأليف عباس عروة

© 2021 الهڤار

www.hoggar.org

ردمك: 978-2-940130-38-2

صورة الغلاف: حراك الجزائر 2019

قائمة المحتويات

مقدّمة، *5*

الجزء الأوّل: اعتبارات عامّة عن التماسك المجتمعي

1. التجاذب الأيديولوجي والانتقال الديمقراطي، *11*

2. المشهد السياسي الجزائري، *19*

3. تعزيز التماسك في المجتمعات التعددية، *29*

4. فضاء الوساطة الآمن وتجاوز التجاذب الأيديولوجي، *37*

الجزء الثاني: تجارب عابرة للأيديولوجيا في تاريخ الجزائر الحديث

5. إعلان الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها (1951)، *45*

6. بيان أوّل نوفمبر 1954، *57*

7. أرضية الصومام (1956)، *65*

8. بيان من أجل إرساء الديمقراطية في الجزائر (1985)، *75*

9. العقد الوطني: أرضية من أجل حل سياسي وسلمي للأزمة الجزائرية (1995)، *85*

10. بيان جنيف 2000، *103*

11. ميثاق حركة رشاد (2007)، *109*

12. بيان جنيف 2008، *123*

13. بيان جبهة التغيير الوطني (2011)، *129*

14. أرضية وطنية من أجل انتقال ديمقراطي حقيقي في الجزائر (2012)، *137*

15. أرضية الندوة الأولى للحريات والانتقال الديمقراطي (2014)، *147*

16. أرضية من أجل التغيير في الجزائر (2019)، *157*

17. نداء 22 (2020)، *161*

خلاصة، *171*

ملاحق

الملحق الأوّل: وثائق هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس، *177*

الملحق الثاني: فضاء التواصل والعمل المشترك، *197*

الملحق الثالث: قائمة الموقّعين على نداء 22، *203*

الإحالات، *209*

مقدّمة

من الطبيعي أن تضمّ المجتمعات البشرية تيارات أيديولوجية مختلفة تعكس التنوّع الفكري داخلها الذي يضمنه الحق في حرية المعتقد. وعندما تتفاعل التيارات الأيديولوجية المتباينة بشكل صحّي، وتتعاون لخدمة الصالح العام، فإنها تشكّل بذلك ثراءً فكريًا وتساهم في تقدّم المجتمع ونموّ الدولة. أما إذا أصبح الاختلاف الأيديولوجي سببًا في التجاذب بين أجزاء من المجتمع وفي الاستقطاب الحادّ الذي يؤدي إلى اتّخاذ الآخر خصمًا، بل عدوًا، عوض اعتباره شريكًا، فإنّ ذلك يشكّل تهديدًا للتماسك المجتمعي وعائقًا للتطوّر.

وتسعى في كثير من الأحيان الأنظمة التسلطية – وظهيرها من القوى الخارجية ذات التوجّه الاستعماري أو الامبريالي الجديد – إلى تغذية كلّ أنواع الاستقطاب والاحتقان بهدف تمزيق وتفتيت المجتمع ليسهل التحكّم فيه. فتعمل على عزل مكوّنات المجتمع العرقية واللغوية والدينية والفكرية ووضع كلّ مكوّن منها في "علبة" محكمة الإغلاق، فينقطع التواصل بينها ويستحيل التعارف والحوار، وتنعدم شروط بناء الثقة المتبادلة، ويُشكّل كلّ مكوّن في ذهنه الجمعي صورة نمطية سلبية عن المكوّن الآخر تساهم في تكرسيها وسائل الدعاية الرسمية. ويتقلّد النظام التسلّطي بحكم الواقع مهمة "الوساطة" بين مكوّنات المجتمع وتحكيم الخلافات التي تنشب بينها وإدارة العنف الذي ينجم عن ذلك، وذلك من شأنه أن يضعف كلّ الأطراف، فيحافظ النظام على قوّته النسبية، وعلى سيطرته المطلقة على المجتمع.

وتمثّل التجاذبات الأيديولوجية تحديًا صعبًا أثناء الانتقال الديمقراطي، تحدّد كيفية التعامل معه نجاح أو فشل عملية الانتقال. فعادة عند التحوّل من حالة الدكتاتورية إلى الانفتاح السياسي تُسرع مكوّنات المجتمع في تنظيم أنفسها في جمعيات وأحزاب وتهرول إلى التنافس السياسي وهي لاتزال مكبّلة في "علب مغلقة"، لا يربطها شيء سوى الريبة والمخاوف وانعدام الثقة المتبادلة الموروثة عن الماضي السياسي التسلّطي، فينقلب التنافس إلى تخاصم حادّ يجهض عملية الانتقال ويفتح المجال لعودة النظام التسلّطي من جديد وبوجه أبشع، متستّرًا وراء ذريعة أن المجتمع ليس جاهزًا للحرية السياسية وأنه السدّ المنيع ضدّ حالة الفوضى.

يحاول الجزء الأوّل من هذه المساهمة بداية تبيين الأثر السلبي للتجاذبات الأيديولوجية الحادّة على الانتقال الديمقراطي مستشهدة بتجارب الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس. ثمّ يتعرّض للمشهد السياسي الجزائري المركّب وللتجاذبات الأيديولوجية داخله، ويشدّد على الحاجة إلى عدم اعتبار التيارات الأيديولوجية الجزائرية كتلًا متجانسة، بل النظر إليها كأطياف واسعة تضم جهات فاعلة ذات مواقف وسلوكيات سياسية متنوّعة. ويقدّم أيضًا نماذج يمكن الاسترشاد بها من أجل التعامل مع الاختلاف وتعزيز التماسك في مجتمع تعدّدي، مستمَدّة من التقاليد الغربية والإسلامية، كما يطرح فكرة "فضاء الوساطة الآمن" كآلية لتجاوز التجاذبات الأيديولوجية.

ويعرض الجزء الثاني عيّنة من 13 مبادرة عابرة للأيديولوجيا أُطلقت في العقود السبعة الأخيرة: في الحقبة الاستعمارية لتحرير الوطن وفي عهد الاستقلال لتشييد دولة القانون، ولا يشمل ذلك كلّ المبادرات فمن المؤكّد أنّ ثمّة مبادرات أخرى لم يتابعها الكاتب عن كثب جديرةٌ أيضًا بالتنويه.

إنّ الهدف من ذلك هو تزويد القارئ بمجموعة من النصوص (عقد، بيانات، أرضيات مشتركة)، ناتجة عن التجارب المختلفة العابرة للأيديولوجيا في الجزائر. وتشترك هذه النصوص في مجموعة من المبادئ والقِيَم وعدد من المطالب السياسية التوافقية، وهي تمثّل أساسًا جمهوريًا مكتسبًا بشكل جماعي مفيدًا لبناء جزائر الغد. وينبغي لأيّ مبادرة جديدة أن تبني على هذا الأساس وأن تعمل على توطيد الثقة المتبادلة بين الجزائريين، من خلال تشجيع تكاثر فضاءات الحوار والعمل المشترك في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات المجتمع. بهذه الطريقة فقط يمكن الخروج من الاستقطاب الأيديولوجي الحادّ الذي يجعل الانتقال الديمقراطي الحقيقي أمرًا صعبًا، بل مستحيلًا.

الجزء الأوّل

اعتبارات عامّة عن التماسك المجتمعي

التجاذب الأيديولوجي والانتقال الديمقراطي

أثناء مراحل الانتقال من الحرب إلى السلم أو من نظام تسلطي إلى دولة القانون، وحين يكون البلد في وضع هشّ، من أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع هو حسن تدبير التنوّع الأيديولوجي والحيلولة دون أن يصبح ذلك التنوّع تجاذبا واستقطابًا يمزّق المجتمع ويفتتّه. وقد بيّنت التجارب، خاصة في شمال أفريقيا، أنّ سوء إدارة العلاقة بين التيارات الأيديولوجية المختلفة من شأنه أن يزجّ بالبلد في أتون حرب أهلية أو يمكّن النظام التسلطي من الاستمرار أو العودة من جديد إلى سدّة الحكم. ولعلّ أبيَن الأمثلة عن ذلك هو ما وقع في الجزائر في نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، وما جرى في مصر بين 2011 و2013، وما عرفته ليبيا منذ ثورة فبراير 2011 وعرفه المغرب في 2011-2012، وما حدث في تونس قبل وأثناء وبعد ثورة ديسمبر 2010.

1. الجزائر

عرفت الجزائر ربيعها السياسي الأوّل في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. فالانتفاضة التي شهدتها البلاد وبلغت أوجها في أكتوبر 1988، والتي وُوجهت في البداية بقمع شديد ذهب ضحيته المئات من الشباب الجزائري، أرغمت النظام على الانفتاح السياسي. فعُدّل الدستور بما يناسب المرحلة الجديدة، وكُرّست الحريات وأُنشئت الأحزاب وأسّست الصحف وعرفت البلاد جوًا من الحيوية والانبعاث وعاد الأمل

إلى نفوس المواطنين في إمكانية تحكّمهم في مصيرهم، وتفجّرت الطاقات فأصبح الجميع يرى خروج الجزائر من دائرة التخلّف مسألة وقت قصير.

لم يتمّ التصميم لمرحلة انتقالية بشكل متقن فسارعت القوى السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية المختلفة إلى التنافس السياسي البحت دور التفكير معًا في التواصل والتعارف وبناء الثقة وتصميم الإطار القيَمي الذي يجري فيه هذا التنافس، فتفاقم التجاذب الأيديولوجي خاصة بين التيارين الإسلامي والعَلماني (اللائكي)، الذي كان قائمًا قبل الانفتاح السياسي واستثمر فيه النظام في السبعينيات والثمانينيات لضرب الأطراف بعضها ببعض والتفرّغ لاحتكار السلطة والثروة. وساهم في استفحال التجاذب الإسلامي-العَلماني المتطرّفون المغالون المتنطّعون من كلا الطرفين بخطاباتهم الحادّة تجاه الآخر التي وصلت في بعض الأحيان إلى حدّ التكفير الديني أو الأيديولوجي وإلى درجة الشيطنة والتخوين والإقصاء من دائرة الوطنية. بالإضافة إلى الاستقطاب الأيديولوجي برز تجاذبٌ حادّ بين قوى سياسية تنتمي إلى نفس المرجعية، داخل التيار الإسلامي وداخل التيار العَلماني، وتنافسٌ على تمثيل التيّارات الفكرية في المجتمع. كلّ ذلك أدىّ إلى انعدام الثقة وإلى المخاوف المتبادلة. ولم تُطلق حينها أيّ مبادرة جادّة من أجل تبديد المخاوف وإعادة بناء الثقة.

نُظّمت أوّل انتخابات محلّية تعدّدية في 12 جوان 1990، ثمّ تلتها انتخابات تشريعية جرى دورها الأوّل في 26 ديسمبر 1991. لم تقبل القيادة العسكرية بانتخابات حرّة ونزيهة نتائجها خارجة عن سيطرتها فقرّرت إيقاف العملية الانتخابية والمسار الديمقراطي برمّته، وقامت بانقلاب على الشرعية الشعبية. فانجرّ جزءٌ من التيار العَلماني لمساندة الانقلاب العسكري، بل طالب به، مبرّرًا ذلك بالمخاوف التي كان يشعر بها تجاه الطرف الإسلامي. كما انخرط جزءٌ من التيار الإسلامي في العملية الانقلابية – نكاية بمنافسيهم الإسلاميين الذين فازوا في الانتخابات – وأضفوا

شرعية على الهياكل الانقلابية بقبولهم الانضمام إلى برلمان وحكومة عيّنهما العسكر، مُثنين على "الدبابة التي حمت الديمقراطية".

سمح الاستقطاب الأيديولوجي والتجاذب السياسي الذي واكب المرحلة الانتقالية في الفترة 1989-1991 للنظام العسكري من إعادة التموقع والعودة إلى التحكّم في الشأن السياسي بشكل أكثر فجاجة من قبل. وتلا الانقلاب عشرية حمراء من العنف والعنف المضاد، وحرب قذرة راح ضحيتها ما يقارب ربع مليون جزائري وجزائرية.

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي تمّ إطلاق العديد من المبادرات للتجسير بين التيارات الجزائرية العَلمانية والإسلامية (أنظر الجزء الثاني من هذا الكتاب). وبفضل هذه المبادرات والدروس المستفادة من الربيع الجزائري الأول، لمّا انتفض الجزائريون في 22 فبراير 2019 وأطلقوا الحراك الذي لا يزال مستمرًا، تبنّوا مبدأين أساسيين وهما النهج اللاعنفي والوحدة في إطار التنوع، وهذا ما حاول النظام منذ بداية الحراك، ويحاول إلى الآن، ضربه بكلّ ما أوتِيَ من وسائل.

2. مصر

شهدت مصر بين 2011 و2013 سيناريو سياسي مشابه لما حدث في الجزائر قبل عقدين من الزمن. وقد سبقت ثورة 25 يناير 2011 مبادرات تهدف إلى تجاوز التجاذب الأيديولوجي لعلّ من أهمّها مبادرة "الحركة المصرية من أجل التغيير" (كفاية) التي ظهرت في مصر صيف 2004 كحركة معارضة لمبدأ التمديد لحسني مبارك لعهدة خامسة آنذاك وأيضًا لمبدأ توريث الحكم لابنه جمال مبارك، فرفعت شعار "لا للتمديد، لا للتوريث!". ونشأت "كفاية" على شكل تجمّع لـ 300 من المثقفين من أساتذة جامعات ومحامين ورموز سياسية وفكرية وثقافية ونقابية ومجتمعية على اختلاف

اتجاهاتهم الأيديولوجية[أ] هدفهم المشترك هو "مواجهة المخاطر والتحديات الهائلة التي تحيط بأمتنا" والتصدّي لـ"الاستبداد الشامل في حياتنا الذي أصاب مجتمعنا [والذي] يستلزم إجراء إصلاح شامل سياسي ودستوري يضعه أبناء هذا الوطن وليس مفروضًا عليهم تحت أي مسمى".[1]

غير أنّ مثل هذه المبادرات لم تتمكّن من التخفيف من التوترات القائمة على الاختلافات الأيديولوجية والتي تفاقمت يومًا بعد يوم عقب سقوط نظام مبارك، خاصة بعد انتخاب محمّد مرسي رئيسًا للجمهورية. تجدر الإشارة إلى أنّ مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، الذين لم يكونوا يرغبون في البداية في خوض الانتخابات الرئاسية وكانوا يفضّلون تكريس أنفسهم لتعزيز الإصلاح، لم يتمكنّوا من الحفاظ على الحوار مع قوى الثورة الأخرى، ممّا أضعف المعسكر الثوري، وعزّز صفوف الثورة المضادة. سهّل ذلك مهمّة العسكر الذين أصرّوا على التمسّك بالسلطة وتحالفوا مع ممالك الخليج الذين كانوا يخشون الديمقراطية الوليدة في مصر، وتلقّوا مساعدة مباشرة أو اتفاق ضمني من عدة قوى أجنبية.

بعثت ثورة 25 يناير روحًا جديدة في المشهد السياسي المصري وتمكّنت الجماهير المعتصمة بميدان التحرير من تجاوز الاختلافات الدينية والأيديولوجية وتوحّدت في كتلة ثورية صلبة لمواجهة نظام مبارك، لكن لـمّا سقط النظام فشلت النخب السياسية في المحافظة على وحدة الصف بالعمل المشترك على وضع قواعد توافقية لتجاوز المرحلة الانتقالية بسلام. وأدّى الاستقطاب الشديد الذي عرفته مصر في عهد محمد مرسي والذي أذكت ناره قوى النظام القديم المتمركزة في الجيش والأمن

[أ] استطاعت حركة "كفاية" استقطاب العديد من الشخصيات من أبرزها عزيز صدقي وطارق البشري وعبد الوهاب المسيري وجورج إسحاق وأمين إسكندر وأبو العلا ماضي وأحمد بهاء الدين شعبان وكمال خليل وعبد الحليم قنديل وعبد العزيز محيون ويوسف شاهين.

والإدارة والإعلام والقضاء إلى عودة الحكم العسكري بشكل استبدادي أبشع ممّا كان عليه نظام حسني مبارك. ومثلما وقع في الجزائر في بداية 1992، ساند جزءٌ كبير من التيار العَلماني المصري – بشقّيه اللبرالي واليساري – الانقلاب العسكري، وانخرط جزءٌ من التيار الإسلامي (حزب النور) في العملية الانقلابية نكاية بمنافسيهم الإسلاميين كالإخوان المسلمين وأحزاب أخرى ذات مرجعية سلفية كحزب الوطن وحزب العدالة والتنمية.

3. ليبيا

فتحت ثورة فبراير 2011 في ليبيا بابًا واسعًا للأمل في مستقبل زاهر لليبيين بعد أكثر من أربعة عقود من حكم تسلّطي يفتقد إلى شروط الرشد. لكن في وقت مبكّر بعد سقوط نظام معمّر القذافي خاب أمل الليبيين في نخبهم السياسية والعسكرية في القدرة على تسيير المرحلة الانتقالية بسبب الخلافات السياسية والتوترات القبلية والمناطقية والتجاذبات الأيديولوجية التي لم يكونوا أهلًا لتجاوزها والتوحّد من أجل تحقيق العبور الديمقراطي السلس. وأدى ذلك العجز لدى النخب إلى كوارث لا يزال يعاني منها الشعب الليبي إلى يومنا هذا من احتراب وتوفير المناخ لعودة النظام القديم وفتح المجال للتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي. ولا شكّ أنّ عدم قدرة النخب الليبية على تجاوز الخلافات البينية يعود إلى انعدام فضاءات التواصل بينها لعقود طويلة من جرّاء نظام حكم قامع للحريات الأساسية.

4. المغرب

إن المجتمع المغربي، مثل بقية مجتمعات شمال أفريقيا، تعبُره تيارات أيديولوجية متنوّعة، إسلامية وعلمانية، معتدلة وراديكالية، تنخرط أحيانًا في صدامات من خلال أحزابها السياسية ومنظمات المجتمع المدني التابعة لها. وتتحوّل هذه الاشتباكات أحيانًا إلى عنف، كما يحدث على سبيل المثال في حرم بعض الجامعات المغربية.[2] ويعمل بعض

الفاعلين في المجتمع المدني، مثل المؤرخ والمدافع عن حقوق الإنسان د. المعطي منجب، منذ سنوات على بناء جسور بين التيارات الإسلامية والعَلمانية، مما يعرّضهم إلى مضايقات[3] من قِبل السلطات. ومن بين تجارب التبادل بين ممثلي مختلف التيارات الأيديولوجية المغربية، تجدر الإشارة إلى سلسلة الحوارات[4] التي نظمها "مجلس المواطنين" بين مارس 2007 ويونيو 2008 (الفرع المغربي لمجلس المواطنين بالشرق الأوسط) وحضرها 600 مشارك، وانخرطت فيها قوى سياسية مختلفة مثل حركة العدل والإحسان الإسلامية وحزب النهج الديمقراطي ذي التوجّه الماركسي.

لم يكن انطلاق "الربيع العربي" في أواخر 2010 - أوائل 2011 ليترك المجتمع المغربي غير مبالٍ. فقد دعت مجموعة من الشباب المغربي الناشط على شبكات التواصل الاجتماعي إلى مظاهرة يوم 20 فبراير 2011 للمطالبة بإصلاحات دستورية. كانت ولادة "حركة 20 فبراير" التي كان دعمتها حوالي عشرين هيئة من منظمات حقوقية مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ونقابات عمالية وقوى سياسية من مختلف التيارات الأيديولوجية: اليسار (الحزب الاشتراكي الموحّد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي)، اليسار الراديكالي (حزب النهج الدمقراطي)، التيار الإسلامي (حركة العدل والإحسان)، التيار الماركسي (حركة إلى الأمام). وعارضت أحزاب سياسية أخرى من خلفيات أيديولوجية مختلفة "حركة 20 فبراير" كما كان موقف حزب العدالة والتنمية المنتمي لحركة الإخوان المسلمين. وردّت السلطة المغربية بإجراءات استجابت جزئيًا لمطالب الحركة، من خلال تنظيم انتخابات تشريعية مبكّرة وتعديل دستوري وتكليف حزب العدالة والتنمية بتشكيل حكومة. أدّت هذه الإجراءات وكذا التناقضات التي ظهرت مع مرور الزمن بين مختلف مكوّنات "حركة 20 فبراير" إلى إضعاف هذه الأخيرة وحتى زوالها.

5. تونس

استفادت النخب التونسية الإسلامية والعَلمانية من التجارب الجزائرية والمصرية والليبية فسعت بعد سقوط نظام بن علي إلى التواصل والحوار وبناء الثقة والتخفيف من التجاذب الأيديولوجي من أجل إيجاد صيغ للتعاون لإنجاح الانتقال الديمقراطي الذي لايزال مستمرًا بعد عقدٍ من الزمن. ولم يكن الأمر سهلًا بسبب الوضع الاقتصادي الهشّ وتدخّلات القوى الإقليمية والدولية في المسار الانتقالي وضغوطاتها الدبلوماسية والمالية. ويعزو العديد من المراقبين للمشهد التونسي نجاح الحوار بين التيارات الأيديولوجية التونسية المتباينة، وحتى نجاح عمل الترويكا المشكّلة من أحزاب التكتل والمؤتمر من أجل الجمهورية وحركة النهضة، إلى المشاورات التمهيدية التي بدأت بين العَلمانيين والإسلاميين في 2005 في تونس وفي الخارج وأفضت إلى تأسيس "هيئة 18 أكتوبر" من أجل الحقوق والحريات.

تأسست الهيئة في سياق سياسي متوتّر كان يجري فيه التحضير لتنظيم الشوط الثاني للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات في تونس في الفترة 16-18 نوفمبر 2005، التي دُعيَ إليها رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، آرييل شارون، ممّا أدّى إلى إضراب عن الطعام من طرف مجموعة من المعتقلين السياسيين، واحتجاجات طلّابية عمّا اعتُبر إضفاءً للشرعية من طرف الأمم المتحدة لنظامٍ بوليسي ينتهك حقوق الإنسان الأساسية.

تشكّلت "هيئة 18 أكتوبر" من العديد من القوى السياسية والتنظيمات الحقوقية من بينها التكتل من أجل العمل والحريات، وحركة النهضة، والحزب الديمقراطي التقدّمي، وحزب العمال الشيوعي التونسي، والمؤتمر من أجل الجمهورية، والوحدويون الناصريون، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، واللجنة الدولية لدعم المساجين السياسيين، والجمعية التونسية لمناهضة التعذيب، والمجلس الوطني للحريات في تونس، إلخ. كما ضمّت الهيئة أعضاءً بصفة شخصية.

كانت "هيئة 18 أكتوبر" بمثابة الإطار الجامع المتنوّع الذي عُولجت فيه العديد من القضايا الجوهرية في الخلافات الإسلامية-العَلمانية كعلاقة الدين بتسيير الدولة، ووضع المرأة في المجتمع، إلخ. وصدر عن الهيئة عدد من الوثائق التي حدّدت إطار التعاون بين الأطراف ذات المرجعيات المختلفة ووضعت أرضية للعمل السياسي المشترك وتوفير شروط التّغيير الديمقراطي في تونس[5] (أنظر وثائق الهيئة في الملحق الأوّل).

المشهد السياسي الجزائري

يتفحّص هذا الفصل المشهد السياسي الجزائري ليبيّن أنّ التيارات الأيديولوجية الجزائرية ليست كتلًا متجانسة بل تُشكّل أطيافًا واسعة تضمّ فاعلين لهم مواقف وسلوكيات سياسية مختلفة.

يضم المشهد السياسي الجزائري معظم التيارات الفكرية والدينية والأيديولوجية المتواجدة في شمال أفريقيا وغرب آسيا من إسلاميين بشتى مدارسهم، وعَلمانيين بمختلف أصنافهم، ووطنيين، وقوميين عروبيين، وقوميين أمازيغيين، ويساريين، ولبراليين، إلخ. ومن المطبّات المنهجية والأخطاء السياسية الشائعة اعتبار هذه التيارات الأيديولوجية كتلًا متجانسةً تُعارض بعضها البعض. فهذه المقاربة اللاتمييزية للتيارات الأيديولوجية تساهم في تكريس المواقف المتشنّجة للتنظيمات السياسية المتوجّسة من بعضها البعض، وكثيرًا ما تُستعمل اختصارات سهلة من قبيل "الإسلامي في جوهره ظلامي والعَلماني في جوهره حداثي"، أو "العَلماني معادٍ للدين والإسلامي معادٍ للديمقراطية"، أو "العَلماني معتدل مسالم والإسلامي متطرّف عنيف". ذلك ما تشجّعه وتغذّيه بعض الأنظمة التسلطية وتستغلّه سياسيًا لتمزيق المجتمع وتفتيته وإحكام قبضتها عليه. وسنرى لاحقًا في هذه المساهمة أنه من الضروري، في هذا السياق كما في غيره، لفتح إمكانيات الحوار والتوافق، يجب عدم اختزال الأشخاص في التيارات التي يتحرّكون في إطارها.

ومن أجل تبيين أنّ التيارات الأيديولوجية ليست كتلًا متجانسةً، كما قد يتوهّم البعض، إنما تمثّل أطيافًا عريضة، من المفيد وضع مقاييس تمكّن من التمييز بين الفاعلين السياسيين في المجتمع وفقًا لموقفهم وسلوكهم السياسي.

1. الموقف والسلوك السياسي: أربعة مقاييس للتمييز

ليس الانتماء الأيديولوجي في حدّ ذاته، ولا الخطاب الأيديولوجي الذي يعبّر عنه،[أ] إنّما التفسير العملي للأيديولوجيا وترجمتها الملموسة إلى عمل سياسي على الأرض هو الذي له تبعات على التماسك المجتمعي وتأثير إيجابي أو سلبي على احترام الحريات الأساسية والتنوّع والتفاعل الإيجابي بين مختلف مكونات المجتمع. إنّ التركيز على الفعل السياسي وليس على المرجعية الأيديولوجية يجعل من الممكن تجاوز الانقسامات الأيديولوجية وتصوّر تحالفات عابرة للأيديولوجيا للتعاون على بناء مجتمع حرّ وتشييد دولة القانون.

توجد اختلافات جوهرية في المواقف والسلوكيات السياسية بين الكيانات ذات الخلفية الأيديولوجية الواحدة في: (أ) طريقة تصرّفها تجاه العسكرة؛ (ب) مقاربتها لعلاقة الحكم بالدين؛ (ج) حجم التغيير الاجتماعي والسياسي الذي ترغب فيه؛ (د) موقفها من العنف. وبناءً على هذه المقاييس الأربعة يمكن تصنيف الفئات الآتية:

[أ] عادة ما استخدمت حركات إسلامية شعارات "دولة الإسلامية!" و "لا ميثاق، لا دستور، قال الله، قال الرسول!" ممّا أخاف المعسكر العلماني الذي خشي قيام دولة ثيوقراطية. لكن مع حلول "الربيع العربي"، كانت الترجمة العملية لهذه الشعارات الأيديولوجية براغماتية وليست عقائدية. وشهد المشهد السياسي العربي ظهور العديد من التشكيلات السياسية حتى من المدرسة السلفية، التي تُعتبر الأكثر راديكالية داخل التيّار الإسلامي. اختارت هذه التشكيلات السياسية المشاركة السياسية مع تشكيلات من التيارات الأيديولوجية الأخرى، ممّا أدى إلى إزالة الغموض عن الجدل حول الانقسامات الأيديولوجية وأظهر أنه في سياق الحرية تزدهر التعدّدية وتتشكّل تحالفات عابرة للخطوط الأيديولوجية لخدمة الصالح العام.

أ) التصرّف تجاه العسكرة

• **مقاومة العسكرة**: أيْ السعي إلى إرساء دولة قانون تقوم فيها القوات المسلحة بمهامّها الدستورية تحت رقابة السلطات المدنية المنتخبة، ولا تتدخّل في الشأن السياسي والاقتصادي.

• **التكيّف مع العسكرة**: أيْ قبول تحكّم القوات المسلّحة من جيش ومخابرات وشرطة سياسية في الحياة العامة (السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية، إلخ.)

ب) مقاربة العلاقة بين الحكم والدين

• **الديمقراطية المؤصّلة في المرجعية الدينية أو الأيديولوجية**: أيْ نظام سياسي قائم على حق المواطنين في اختيار ممثليهم وسنّ القوانين التي تحكمهم والتي تتماشى مع معتقدهم الديني أو الأيديولوجي، مع احترام تعددية المجتمع ومبدأ احترام الآخر والعيش المشترك.

• **اللاهوتية (الثيوقراطية) أو اللائقراطية (laïcratie) المؤصلة في المرجعية الدينية أو الأيديولوجية**: أيْ نظام سياسي لا يعترف بحق المواطنين في اختيار ممثليهم وسنّ القوانين التي تحكمهم، فتقوم الفئة التي تستحوذ على السلطة بسنّ القوانين وفرضها بدون تشاور وبممارسة الحكم مدّعية تمثيل المرجعية الدينية أو الأيديولوجية.

ج) حجم التغيير الاجتماعي والسياسي المطلوب

• **التغيير الفعلي**: أيْ الانخراط في تغيير اجتماعي وسياسي حقيقي، إما تدريجي من خلال معارضة النظام التسلّطي من الداخل، أو جذري من خلال مقاومة النظام التسلّطي من الخارج.

• **التغيير الشكلي**: أيْ دعم تغيير لواجهة النظام من طرف حكم تسلّطي، دون المساس بطبيعة النظام الجوهرية، مع الحفاظ على الأوضاع كما هي للإبقاء على المناصب والامتيازات.

د) الموقف من العنف

• **اللاعنف**: أيْ استخدام اللاعنف الاستراتيجي بشكل حصري لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي.

• **العنف**: أيْ الانخراط في أعمال عنف أو دعمها وتبريرها لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي، أو للإبقاء على الوضع الراهن عنوة.

تشكّل المقاييس الأربعة، والفئات الثمانية (2 + 2 + 2 + 2) المنبثقة عنها والتي تمّ عرضها، أداة تمكّن من التمييز بين الأفراد والتنظيمات داخل التيارات الأيديولوجية المختلفة، وتجنّب جمعهم معًا في كتلة واحدة. وتفتح هذه المقاييس مجالًا يتّسع لستة عشر مجموعة أو احتمال نظري (2 × 2 × 2 × 2)، امتدادًا من المجموعة 1 (المقاومة، الديمقراطية، التغيير الفعلي، اللاعنف) إلى المجموعة 16 (التكيّف، الثيوقراطية/ اللائقراطية، التغيير الشكلي، العنف)، كما يبيّنه الجدول أدناه.

الاحتمالات النظرية التي تتيحها المقاييس التميزية الأربعة

المجموعة	التصرّف تجاه العسكرة	مقاربة العلاقة بين الحكم والدين	حجم التغيير الاجتماعي والسياسي المطلوب	الموقف من العنف
1	المقاومة	الديمقراطية	التغيير الفعلي	اللاعنف
2	المقاومة	الديمقراطية	التغيير الفعلي	العنف
3	المقاومة	الديمقراطية	التغيير الشكلي	اللاعنف
4	المقاومة	الديمقراطية	التغيير الشكلي	العنف
5	المقاومة	الشيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الفعلي	اللاعنف
6	المقاومة	الشيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الفعلي	العنف
7	المقاومة	الشيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الشكلي	اللاعنف
8	المقاومة	الشيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الشكلي	العنف
9	التكيّف	الديمقراطية	التغيير الفعلي	اللاعنف
10	التكيّف	الديمقراطية	التغيير الفعلي	العنف
11	التكيّف	الديمقراطية	التغيير الشكلي	اللاعنف
12	التكيّف	الديمقراطية	التغيير الشكلي	العنف
13	التكيّف	الشيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الفعلي	اللاعنف
14	التكيّف	الشيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الفعلي	العنف
15	التكيّف	الشيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الشكلي	اللاعنف
16	التكيّف	الشيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الشكلي	العنف

2. تطبيق المقاييس على الحالة الجزائرية

لو اعتبرنا في السياق الجزائري التيار الإسلامي والتيار العَلماني فقط، من أجل التبسيط:

(1) لوجدنا في كليهما من يقاوم عسكرة الدولة ويناضل من أجل تمدينها[أ] وهو حال المعارضة الحقيقية، وأيضًا من يتكيّف معها وهو حال القوى الموالية للنظام والمعارضة المزيّفة.

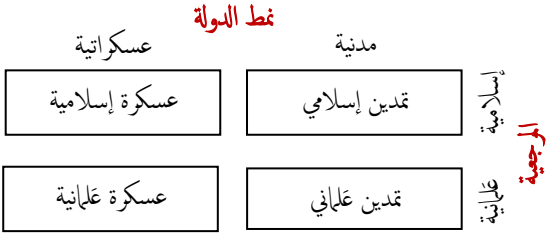

(2) ولوجدنا من العَلمانيين ومن الإسلاميين من ينادي بديمقراطية حقيقية، وأيضًا من الإسلاميين من يطالب بثيوقراطية فيحرّم الانتخاب ولا يعترف بحق ممثّلي الشعب في سنّ القوانين وإن كانت تتوافق مع تعاليم الدين، ولا يقبل أصلًا بفكرة الدستور، ومنهم حتى من يطالب بعدم الخروج عن حاكم متغلّب غاصب للسلطة، بصفته ظلّ الله في الأرض. ومن العَلمانيين أيضًا من يطالب بلائقراطية (laïcratie)، أيْ نوع من "الثيوقراطية اللائكية"، ويسعى لتطبيق عقيدة عَلمانية ولو بدون موافقة الشعب وفرضها بالقوة.

[أ] القصد من تمدين الدولة هو العملية التي تؤدي إلى وضع تكون فيه مؤسسات الدولة تحت حكم سلطة مدنية منتخبة، ولا تتدخّل القوات المسلحة في الشؤون السياسية والاقتصادية، وتتمسّك بصلاحياتها الدستورية لا تتجاوزها، وتعمل تحت تحكّم ديمقراطي فعّال.

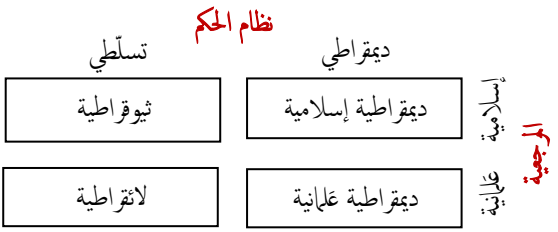

يمثّل الصنفان الأخيران أقلية داخل التيارين الإسلامي والعَلماني في الجزائر، الأوّل (الإسلامي) متأثّر بفكر غريب عن الجزائر مستورد أساسًا من السعودية نظرًا لسياسة منتهجة منعت بروز مؤسسات وطنية لإنتاج العلم الديني، ممّا أدّى إلى انعدام مرجعية دينية وطنية قوية وذات مصداقية.

أمّا الصنف الثاني (العَلماني) فهو متأثّر بالمقاربة الفرنسية للعَلمانية التي انحرفت عن غايتها الأصلية وتحوّلت إلى عَلمانوية لتصبح بمثابة دين الدولة،[أ] كما أشار إليه جاك بيدي (Jacques Bidet) في مقاله "الإسلاموية والعَلمانوية".[6] واعتاد أتباع هذا "الدين الجديد" في فرنسا بشكل متزايد للتعبير عن معتقدهم على توسيع شعار الجمهورية الفرنسية في مداخلاتهم العامة ليشمل عقيدة ذات أربع ركائز: "حرية، مساواة، أخوة، لائكية".

في الواقع، ليس النموذج الفرنسي للعَلمانية (laïcité) هو الوحيد في العالم فالعَلمانية (sécularité) عَلمانيات[7] وكلّ نموذج مرتبط بالسياق التاريخي الذي نشأ فيه. ففي الولايات المتّحدة الأمريكية تهدف العَلمانية إلى حماية الدين من تعسّف الدولة، بينما في فرنسا كان هدف اللائكية في الأصل حماية الدولة من تعسّف الكنيسة وضمان

[أ] La laïcité se sublime en laïcisme, elle devient en effet une sorte de religion d'Etat.

حياد أجهزة الدولة تجاه مختلف المعتقدات المتواجدة في المجتمع. وفي جميع الأحوال فإنّ مفهوم العلمانية يخصّ موقف الدولة من المواطنين وممارسة أجهزتها وليس تصرّف المجتمع أو الفرد.

ولا شكّ أن تواجد هذه الأقلّيات الفكرية الإقصائية وسط التيارين الإسلامي والعَلماني في الجزائر مردّه شرخ ثقافي تسبّب فيه 132 عامًا من الاستعمار الفرنسي الذي أحدث قطيعة ثقافية مع الماضي ومنع المجتمع الجزائري من التطوّر الفكري الطبيعي. كما ساهم في تعزيز الشرخ وتعميقه نظام الحكم التسلّطي بعد الاستقلال الذي كتّم الأفواه وكبّل العقول وأعاق تداول الأفكار داخل المجتمع بشكل سليم وأدّى إلى تصحير الساحة الفكرية في البلاد.

(3) ولوجدنا من العَلمانيين ومن الإسلاميين من يطالب بتغيير سياسي فعلي وحقيقي يؤسّس لجزائر جديدة تسودها دولة القانون، ولوجدنا أيضًا من العَلمانيين ومن الإسلاميين من يسعى إلى الإبقاء على الوضع الراهن للحفاظ على الامتيازات والمصالح المادية والمعنوية غير المشروعة، وإن ذكر التغيير فهو تغيير سطحي للديكور السياسي الذي يستعمله النظام العسكري، الذي يستحوذ على السلطة الفعلية، كواجهة مدنية.

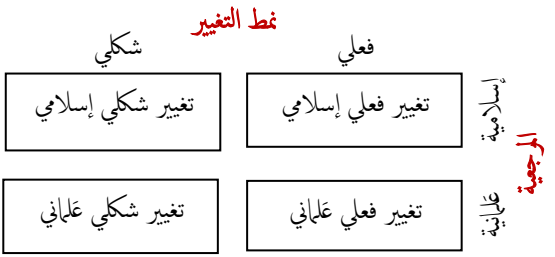

(4) ولوجدنا من العَلمانيين ومن الإسلاميين من ينبذ العنف بكلّ أشكاله كنهج للتغيير السياسي ويلتزم بممارسة اللاعنف، ولوجدنا أيضًا من العَلمانيين ومن

الإسلاميين من لا يجد حرجًا في استعمال العنف أو تبريره وشرعنته أكان عنف جماعات أو عنف دولة.

يتبيّن ممّا سبق أنّه بالإمكان أن يجد إسلاميون وعَلمانيون أنفسهم في نفس المجموعة المحدّدة بالمقاييس المذكورة آنفًا، مثل مجموعة (مقاومة، ديمقراطية، تغيير فعلي، لاعنف) أو مجموعة (تكتيف، ثيوقراطية، تغيير شكلي). وبناءً عليه، إذا تمّ التركيز على الفعل السياسي فإنّه بالإمكان تجاوز المرجعيات والعمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وفق المناهج المتّفق عليها، وذلك لا يعني البتّة خيانة المعتقد أو المرجعية فبالإمكان التأصيل لنفس الفعل السياسي من منطلقات فكرية متباينة.

تعزيز التماسك في المجتمعات التعددية

1. التماسك المجتمعي

لا يوجد مجتمعٌ متجانس كليًا (عرقيًا ولغويًا وفكريًا ودينيًا) خاصة في عصر التواصل وتنقّل الأفراد والأفكار، فجلّ الدول تضم أعراقًا عديدة ولغات مختلفة ومعتقدات متنوّعة. ولا ينعم المجتمع بالأمن والاستقرار والازدهار إلّا إذا تمكّن من تعزيز تماسكه والتحكّم في التجاذبات بين مكوّناته التي إذا احتدّت ولم تجد من يعمل على حسن تدبيرها آلت حتمًا إلى تمزقه وتفتته واندثاره، ممّا يشجّع الاستبداد على التعشيش فيه، والاستعمار الجديد على الولوج إليه.

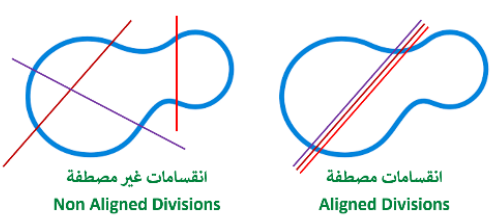

وترتفع شدّة الشرخ المجتمعي أو تنخفض حسب ترتيب مختلف خطوط الانقسام داخل المجتمع وعلاقتها ببعضها البعض: التجاذبات الأيديولوجية أو السياسية، والاستقطابات اللغوية أو الجهوية، والاحتقانات الدينية أو الطائفية، والتوترات العرقية أو القبلية. فإذا كانت الانقسامات مصطفة، أيْ الشروخ متطابقة، صعُب التعامل معها، وإذا كانت غير مصطفة سهُل ذلك. ويوضّح الوضع السويسري حالة عدم اصطفاف الانقسامات اللغوية والدينية،

كما هو مبيّن في الخريطتين الآتيتين اللتين تعرضان التوزيع الجغرافي للغات والأديان في سويسرا.

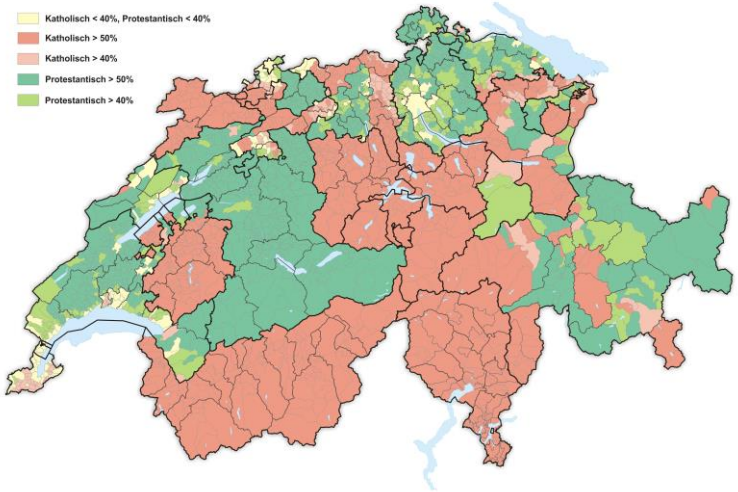

© Office fédéral suisse de la statistique et Wikipédia

غالبًا ما تكون الانقسامات المصطفة مجرّد تصوّر وهمي لا حقيقة لها في واقع المجتمع، ويتمّ أحيانًا تعزيز هذا التصوّر عن قصد من قِبَل بعض الفاعلين، من الداخل أو من الخارج، واستغلاله لأغراض سياسية. ففي الجزائر، على سبيل المثال، ثمّة محاولات لعزو جانبٍ من جوانب الأزمة التي تمرّ بها البلاد إلى تطابق خطَّيْ انقسام، أحدهما عرقي-لغوي "عربي-قبايلي" والآخر أيديولوجي "إسلامي-عَلماني". ولو كان الأمر كذلك، لكان الوضع أكثر خطورة على تماسك المجتمع الجزائري. الواقع أنّ الوضع الجزائري أكثر تركيبًا وتعقيدًا لأنه في كِلا التيارين الإسلامي والعَلماني يضمّ "عربًا" و"قبايل".

لذلك من الضروري تفكيك هذا النوع من التصوّر من خلال كشف التركيبة المعقّدة للمجتمع التي تساهم في تعزيز تماسكه.

إنّ خير وسيلة لتعزيز التماسك المجتمعي هو تشييد الدولة على أساس المواطنة التي تتجاوز مختلف الانتماءات وتضمن نفس الحقوق والواجبات للجميع وتمكّنهم من المشاركة في إدارة الشأن العام دون إقصاء أو تمييز. ولا يثبت التماسك المجتمعي إلّا إذا شعرت كافّة مكوّنات المجتمع أنّها تتقاسم السلطة (الصلبة والناعمة) بكافة أنواعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، فالتضارب الطبقي[أ] (Rank discordance – Discordance de rang) يؤدّي إلى عدم الاستقرار، والتباين الكامل (Full asymmetry – Asymétrie totale)، أي الوضع الذي يمتلك فيه مكوّن واحد في المجتمع كل أشكال القوة، يؤدي إلى استقرار غير مستديم، والتوزيع العادل (Even distribution – Distribution équitable) يؤدّي

[أ] التضارب الطبقي هو حالة يحتكر فيها أحد مكونات المجتمع أشكالًا معيّنة من السلطة بينما يحتكر المكوّن الآخر أشكالًا أخرى، على سبيل المثال المجتمع الذي تمتلك فيه الأغلبية العددية السلطة السياسية والعسكرية وتملك الأقلية العددية القوة الاقتصادية والثقافية. أنظر: Johan Galtung. *Violence, Peace, and Peace Research*. Journal of Peace Research, Vol. 6, No. 3 (1969), pp. 167-191.

إلى استقرار مستديم. ولا يتمّ التوزيع العادل للسلطة إلّا في حالة: 1) تكافؤ الفرص (Equal opportunities – Egalité des chances)، و2) دولة القانون (Rule of law – Etat de droit)، و3) الحكم الراشد (Good governance – Bonne gouvernance).

في ما يلي ثلاثة نماذج يمكن الاسترشاد بها لتجاوز التجاذبات الأيديولوجية وتعزيز التماسك المجتمعي والتفاعل الإيجابي بين مكوّنات المجتمع.

2. "التوافقات المتداخلة" لجون رولز

في تحليله المعمّق لكيفية خروج أوروبا من حروبها الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت وكيفية وصولها للتعايش السلمي، ميّز الفيلسوف الأمريكي جون رولز (John Rawls – 1921-2002) بين مستويين من الحقائق:[8] مستوى القواعد الملزِمة (عالم القِيم واللغة) ومستوى تطبيق هذه القواعد (عالم التجريب والممارسة). وبين المستويين يوجد مجال واسع من الإمكانيات.

وحسب رولز يمكن لجماعات ذات قواعد مختلفة في إطار أنظمتها القيمية ورؤاها الكونية أن تختار الانخراط في عمل مشترك ولكلٍّ منها أسبابها الخاصة. وبهذه الكيفية، يمكن لمختلف الجماعات أن تعيش معًا في فضاء مشترك، وتجد كل واحدة التبرير والحافز للقيام بذلك من منظور نظام قواعدها ومبادئها التوجيهية الخاصة بها. ويطلق جون رولز على عملية الانخراط المشترك من مختلف الجماعات للتفاعل ضمن نفس الفضاء مصطلح "التوافقات المتداخلة" (Overlapping consensus – Consensus par superposition).[9]

ولذلك فإنّ هذا النموذج يجعل من الممكن تجاوز الاختلافات الأيديولوجية بين مكونات المجتمع وتصوّر تعاون في عالم الممارسة المواطنية دون إحداث تغيير في عالم

القِيَم. ويجد كلّ مكوّن مشارك في الممارسة المواطنية تأصيل وتبرير هذه الممارسة في إطار قِيَمه الخاصة به التي يظلّ وفيًا لها (انظر الفصل الخاص بفضاء الوساطة المحمي).

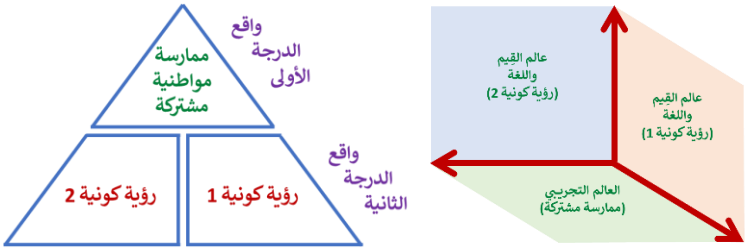

شكلان بيانيان للتوافقات المتداخلة

3. "الأصل والطريق والغاية" عند ابن قيّم الجوزية

ثمّة من الخلافات ما هو مرتبط بالمصالح ومنها ما هو متعلّق بالمبادئ والقِيَم يُطلق عليه مصطلح الخلاف المبني على تباين الرؤى الكونية أو المرجعيات. وقد تطرّق ابن قيّم الجوزية (1292-1350) في "الصواعق المرسلة" إلى ظاهرة الخِلاف وميّز بين "الأصل" و"الطريق المسلوكة" و"الغاية المطلوبة".

المقصود هنا بـ"الأصل" هو المصدر المرجعي الذي يخضع للتفسير حسب السياق. ويشكّل التفسير السياقي للمصدر الرؤية الكونية ويحدّد "الطريق المسلوكة" للوصول إلى "الغاية المطلوبة".

ويعتبر ابن القيّم أنه "إذا كان الأصل واحدًا والغاية المطلوبة واحدة والطريق المسلوكة واحدة لم يكد يقع اختلاف وإن وقع كان اختلافا لا يضرّ" (الصواعق المرسلة).

لدينا إذن ثلاثة أمور يمكن أن تكون إمّا متوافقة أو متباينة، وينتج عن ذلك ثمانية احتمالات نظرية أو سيناريوهات، كما يظهر في الشكل الآتي، ابتداءً من حالة التجانس أين يكون الأصل والطريق والغاية في توافق بين الأطراف، وانتهاءً إلى حالة التنافر أين يكون ثلاثتهم في تباين بين الأطراف.

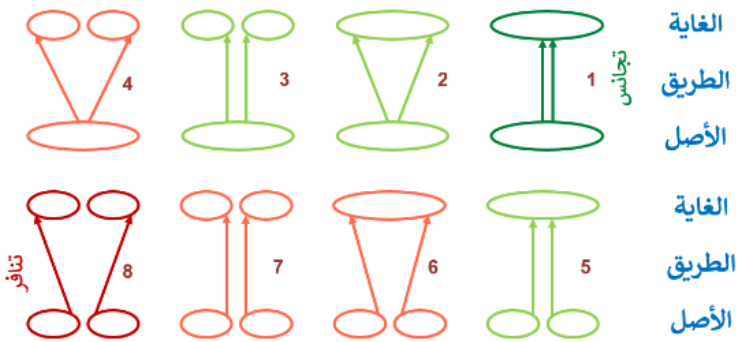

وكمثالين عن هذه الاحتمالات يمكن اعتبار السيناريو (2) وتطبيقه على الخلافات بين بعض الحركات الإسلامية التي لها نفس الأصل والمرجعية وتشترك في نفس الغاية، لكنّها تختلف في المنهج فتقع بينها خلافات. ويمكن تطبيق السيناريو (5) على حركات ذات مرجعيات متباينة (عَلمانية وإسلامية مثلًا) تتّفق على غاية مشتركة (خدمة الصالح العام مثلًا) وتتعاون على تحقيقها.

إنّ هذا التمييز بين الأصل والطريق والغاية مفيدٌ جدًا في تعزيز تماسك المجتمع التعددي، لأنه يشير إلى أن مجموعتين من المجتمع لهما مرجعيتان مختلفتان، يمكنهما الاتفاق على هدف مشترك والعمل معًا من أجل تحقيقه.

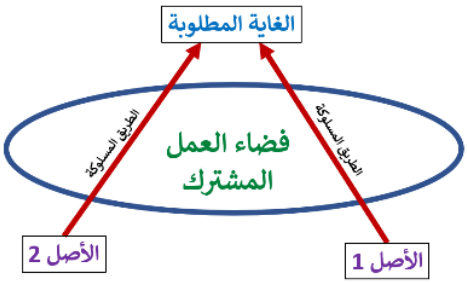

4. مستويات الانتماء في صحيفة المدينة

من أهمّ النماذج للتعايش والتفاعل الإيجابي داخل البلد الواحد نموذج المدينة المنوّرة كما حكمتها "صحيفة المدينة" التي صيغت في السنة الأولى للهجرة وظلّت سارية لأربعة عقود إلى نهاية الخلافة الراشدة. لقد كانت نموذجًا جليًّا للمدينة-الدولة الجامعة لكلّ مواطنيها (المدنيّون). ويتبيّن من تحليل هذه الصحيفة التي تضمّ ما يقارب الخمسين بندًا، أنّها تحدّد ثلاثة مستويات للانتماء تتداخل وتكمّل بعضها البعض: الانتماء إلى القبيلة، والانتماء إلى جماعة المؤمنين الذي يحدّ من الشوفينية القبلية، والانتماء إلى المدينة الذي يخفّف من التعصّب الديني.

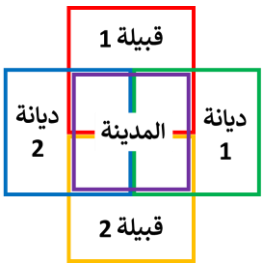

كان الغرض من الصحيفة هو تنظيم الترابط بين المجتمع القبلي والمجتمع الديني والمجتمع المدني، لضمان حقوق المواطن في المدينة (المدني) وتحديد واجباته، وضمان التفاعل الإيجابي والمنسجم بين ساكنة المدينة التي كانت في السنة الأولى للهجرة تضمّ بضع مئات من المؤمنين (المهاجرون والأنصار)، وخمسة إلى سبعة آلاف يهودي، وأربعة إلى سبعة آلاف من العرب المشركين. فكانت الأمة المدينية تتسع للجميع، مؤسَّسة على مفهوم المُمَادَنة هي الاشتراك في المدينة (مَدَنَ الشخص أيْ أتى المدينة، ومَادَنَ أيْ اشترك في المدينة)، ويقابلها باللغات الأخرى Bürgerschaft, Citizenship, Citoyenneté المشتقّة من Burg, City والتي يُعبّر عنها في المصطلح الحديث بالمواطنة، فتاريخيًا المدينة هي نواة الدولة وأصل الوطن، ولذلك نجد في اللغة الألمانية مثلًا Stadt هي المدينة، و Staat هي الدولة. ومنّة من يعتبر وثيقة المدينة أوّل دستور في تاريخ البشرية – ستة قرون قبل الماقنا كارتا في 1215 – أسّس للمدينة-الأمة خلال الفترة 622-661، ألف سنة قبل مفهوم الدولة-الأمة الحديث (اتفاقيات وستفاليا 1648).

فضاء الوساطة الآمن
وتجاوز التجاذب الأيديولوجي

1. تعريف فضاء الوساطة الآمن

من الآليات التي تُستعمل لترشيد الخلافات القائمة على تباين الرؤى الكونية (اختلاف المرجعيات الأيديولوجية، تنافر الأصول الفكرية والعقدية)، ما يُسمّى بفضاء الوساطة الآمن أو المحميّ (Safe Mediation Space – Espace de médiation protégé).[10] وتكون هذه الآلية فعّالة شريطة أن تحدّد الأطراف متباينة الرؤى غاية مشتركة وتكون على استعداد للتعاون من أجل تحقيقها بغضّ النظر عن مرجعية كلّ طرف.

يُعرّف جون-نيكولا بيتر[11] فضاء الوساطة الآمن بأنه عملية يلتقي ويتواجه فيها خطابان (أو سرديتان)، أو أكثر، للبحث عن تنسيق العمل في مسار ترشيد الخلاف العنيف، سواء كانت هذه العملية مدعومة من طرف ثالث أم لا. فالغاية من فضاء الوساطة الآمن هي توفير "فضاء اجتماعي آمن يمكن للأطراف أن تجتمع فيه لمناقشة وتطوير مشاريع مشتركة عملية لمعالجة جوانب الخلاف، وهي مقاربة ملائمة للخلافات بين أطراف ذات رؤى كونية متباينة".[12] ومن الضروري أن يشعر كلّ طرف في إطار هذا الفضاء بالأمن والأمان، ليس فقط بخصوص سلامته الجسدية،

وإنما أن يطمئنّ على وجه الخصوص بأنّ رؤيته الكونية (معتقده) ليست معرّضة للتهديد أو التحدّي.

من الضروري التركيز على الممارسة المشتركة وتطوير وتنفيذ عمل مشترك، وينبغي أن يتمّ إنجاز العمل المشترك ولو جزئيًا مباشرة بعد بدء عملية التفاعل، لأنّ ذلك من شأنه بناء التفاهم،[أ] وتطوّر السرديات والخطابات عن طريق التركيز على العمل المشترك الذي يساهم في حلّ المشاكل. وكما يبيّنه الشكل الآتي، يعمل فضاء الوساطة الآمن على تسهيل عملية بناء الثقة تدريجيًا بين أطراف الخلاف.

يبدأ المسار بلقاء مباشر بين أطرافٍ غالبًا ما تكون المرّة الأولى التي يجتمعون فيها. وهم في معظم الأحيان لا يعرفون بعضهم البعض إلّا عن طريق أطراف ثالثة، وعبر وسائل الإعلام على وجه الخصوص، ويأتون وهم قد شكّلوا مع الوقت صوَرًا نمطية عن بعظهم البعض عادة ما تكون مشيطِنة للآخر. فيكتشف كلّ طرف آدمية الآخر أثناء اللقاءات الأولى. وأثناء التبادل يتمّ التعارف والتواصل الذي يؤدي إلى قبول الآخر. التعارف وقبول الآخر يؤديان إلى الاستعداد النفسي للإصغاء، وهنا تبدأ

[أ] "الممارسة لها جانبان مهمّان في العملية: 1) بين الرؤى الكونية، يمكن أن يكون الاتصال صعبًا لأنّ كلّ طرف لا يفهم المعنى – أي النتيجة العملية – لما يقوله الآخر. ولا بدّ من المرور بالممارسة (من خلال أمثلة عملية) لفهم المعنى. على سبيل المثال، إذا تحدّثت مجموعة عن العدالة، فقد تتوافق مع عملية وحقيقة لا تفهمها مجموعة أخرى. لذلك يجب التبيين العملي للمعنى؛ 2) عندما يكون هناك بالفعل توتر وانعدام ثقة، فإنّ الحديث وحده لا يعزّز الثقة." (جون-نيكولا بيتر. محادثة خاصة. 23 ديسمبر 2020).

عملية الحوار الحقيقي وليس المناظرة، والفرق شاسع بينهما ففي المناظرة عادة ما يكتفي الطرف بالاستماع إلى الجمل الأولى من حديث الطرف الآخر ولا يُصغي إليه باهتمام بل يقضي الوقت في التفكير في الردّ المفحم حتى يتفوّق عليه ويسجّل أهداف على حسابه. أما الحوار فهو مبنيّ أساسًا على حسن الإصغاء للآخر وطلب التوضيح من أجل فهم وجهة نظره والتعامل معها بالتي هي أحسن. بعد الحوار عبر الحديث المشترك (Dialogue) الذي يمهّد الطريق لبناء الثقة بين الأطراف، يأتي الحوار عبر الممارسة المشتركة (Diapraxis) ليعزّز الثقة ويجعلها أكثر صلابة واستدامة، فكما يقول ابن الجوزي (1116-1201) في صيد الخاطر "الدليل بالفعل أرشد من الدليل بالقول".

2. تصميم فضاء الوساطة الآمن

ثمّة بعض التوجيهات التي ينبغي الانتباه إليها واتباعها عند تصميم وإنشاء فضاء الوساطة الآمن نذكر منها الآتي:[13]

1. صياغة رؤية مشتركة: ينبغي أن تبدأ العملية بتحديد رؤية مشتركة مقبولة لدى جميع الأطراف، فهي الدافع للدخول في العملية. وغالبًا ما تكون الرؤية المشتركة واسعة المعالم مثل إرادة التعايش السلمي على المدى الطويل لدى الأطراف ونبذ العنف في معالجة الخلافات.

2. تحديد خطوط السلامة: يجب التوافق على ما لا ينبغي فعله أو التسامح معه داخل فضاء الوساطة الآمن. وهذا من شأنه أن يضمن شعور جميع الأطراف بالأمان عند المشاركة، ولا تخصّ هذه الخطوط مسائل الخلاف نفسها أو مواقف الأطراف المعيّنة. وتنطبق خطوط السلامة على جميع الأطراف، بما فيها الطرف الثالث.

3. تجنّب فرض رؤية كونية: إنّ تصورات الأطراف للعدالة الإجرائية والفعالية محكومة ومحدّدة بنظرتهم الكونية. لذلك فإنّ إدماج – قدر الإمكان – أفضليات وأولويات الأطراف الإجرائية بطريقة متوازنة مع تحرير الأساليب الإجرائية والمعايير

من التحيزات الدينية والثقافية والأيديولوجية الخارجية غير المبرّرة يمكن أن يساعد على تحريك العملية إلى الأمام بشكل أكثر سلاسة.

4. التركيز على الجوانب العملية: بدلًا من النظر في المبادئ العامة والقِيَم والنظريات والأفكار، التي من المحتمل أن يقع خلاف في تأويلها، يجب التركيز على كيفية شرح الأطراف لمواقفها بالإشارة إلى مسائل عملية حتى يمكن فهم النتائج العملية لآرائهم، والعمل على تطوير وتنفيذ أنشطة عملية مشتركة لمعالجة الخلاف (الممارسة المشتركة - Diapraxis).

5. الحكم على الأفعال وليس على الأقوال: يجب على المقاربة أن تتفادى الحكم على الأقوال، وتقتصر على الحكم على الأفعال، مثل ممارسة العنف.

6. الإدماج والتشارك: يجب أن يكون الفضاء جامعًا وأن تؤخذ تطلعات كلّ شرائح المجتمع، النساء والرجال، الشباب والمسنّين، بالاعتبار، وينبغي التعامل مع الجميع وليس فقط مع "المعتدلين" وإدماج كل المنفتحين على الحوار بما في ذلك الراديكاليين.[أ] في الواقع، كما يلاحظ جون-نيكولا بيتر، "نظرًا لأن ما نبحث عنه هو التعايش السلمي بين الفاعلين والمجموعات والمجتمعات التي ترجع إلى رؤى كونية مختلفة،

[أ] يجب التمييز بين الراديكالية والتطرّف، فبينما يسعى الراديكاليون السياسيون إلى العمق في التغيير السياسي والراديكاليون الدينيون إلى التمسّك بالأصل في المعتقد والممارسة، ينتهك المتطرّفون مبدأ الوسطية ويحيدون عن القيم والمبادئ المتفق عليها في المجتمع. أنظر في هذا الشأن "معالجة التطرّف: أهمية المصطلح"، عباس عروة. معهد قرطبة للسلام بجنيف، أكتوبر 2019 (https://bit.ly/3pZvsyV). أنظر أيضًا المقال Monsieur le président, ne passez pas de Ricoeur à Sarkozy! Jean Baubérot. *Le Nouvel Obs*. 28 novembre 2020. (https://bit.ly/3hP2bnE)"، أين يميّز الكاتب جون بويرو، الملقّب بـ"مؤرّخ اللائكية" في فرنسا، بين "المستوى العقدي" و"المستوى المدني" ويلاحظ أنّ التنظيمات السياسية أو الدينية يمكن أن تُظهر تشدّدًا عقائديًا وتسامحًا مدنيًا في آن واحد، مستشهدًا بالتطوّر التاريخي للكنيسة الكاثوليكية والحزب الشيوعي في فرنسا.

فمن المهمّ أن تشمل العملية الممثلين المعترف بهم من قِبل مجتمعاتهم كمترجمين أوفياء لرؤيتهم الكونية، وكأوصياء عليها ومروجين لها. إنّ حضورهم أكثر أهمية من حضور "المعتدلين"، الذين هم عمومًا يجدون أرضية للتفاهم مع الأطراف الأخرى قبل تفعيل الجوانب الأقل مشاركة من القناعات."[14]

من البديهي أن يُعقد فضاء الوساطة الآمن بعيدًا عن الإعلام وبمعزل على وسائل التواصل الاجتماعي، مع احترام قاعدة تشاتام هاوس التي تقول: "حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا أحرارًا في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن لا يجب كشف هوية أو انتماء المتحدثين أو أيّ شخص آخر من المشاركين".[15]

تُستعمل منهجية فضاء الوساطة الآمن للتجسير بين الأطراف التي تختلف في النظرة الكونية أو المرجعية الدينية وتقوم بتطبيقها في مختلف المجالات مثل السياسة (الشخصيات والأحزاب السياسية) والعمل المواطني (منظمات المجتمع المدني) والعمل الخيري (المنظمات الخيرية / الإنسانية) وحقوق الإنسان (منظمات حماية وتعزيز حقوق الإنسان) والإعلام (الصحافيون والقنوات الإعلامية) والعمل النسوي (مجموعات تحسين وضع المرأة). (أنظر الأمثلة في الملحق الثاني).

الجزء الثاني

تجارب عابرة للأيديولوجيا في تاريخ الجزائر الحديث

إعلان الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها (1951)

تفتّتت الإدارة الاستعمارية في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي في تزوير الانتخابات ممّا جعل القوى السياسية التي كانت تنشط آنذاك تفقد الأمل في إمكانية تحقيق مطالبها في إطار لعبة سياسية فاسدة أساسًا. وتلّقت هذه القوى ضربة موجعة أثناء الانتخابات التشريعية لـ 17 جوان 1951، ممّا دفع أربع تنظيمات وهي جمعية العلماء، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى الاتفاق على تأسيس "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها"، التي تهدف إلى احترام الحريات الأساسية ومحاربة القمع الاستعماري، وتمّ الإعلان[16] على الاتفاق يوم 25 جويلية 1951. وتمّ تأسيس الجبهة رسميًا في 5 أوت 1951 أمام تجمّع لعدّة مئات من المندوبين من مختلف مناطق الوطن في قاعة سينما دنيازاد بالجزائر العاصمة. نظّمت بعد ذلك الجبهة تجمّعًا يوم 17 أوت 1951 في الملعب البلدي بحسين داي بالجزائر العاصمة حضره عدّة آلاف من الجزائريين[17].

حظيت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها عند تأسيسها بترحيب حار في الجزائر، فوصفها العربي بوهالي في افتتاحية جريدة الحرية (*Liberté*)، لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، بأنها "أول خطوة حاسمة على طريق الاتحاد من أجل الاستقلال الوطني"، مضيفًا أنه "لكي تعيش الجبهة الجزائرية وتزدهر، من

الضروري أن توكَل إلى حراسة الشعب اليقظة. فستكون الجماهير الشعبية قادرة على الدفاع عنها بشكل فعّال، لا سيما من خلال تشكيل لجان على مختلف المستويات. وبقدر ما ستُحشد الجماهير الشعبية حول الجبهة وتعمل على انتزاع المطالب التي تصوغها، فإنها لن تجعلها فقط غير معرضة للخطر، بل ستشكل أيضًا اتحادًا فعالًا ودائمًا. من جانبنا، نتعهد بالعمل بحزم في هذا الاتجاه، مقتنعين بأن هذا هو الطريق الأسلم الذي سيقود شعبنا إلى استقلاله الوطني وإلى السلام والرفاهية."[18]

كما وصفت جريدة المنار القريبة من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الإعلان عن الاتفاق على تأسيس الجبهة بـ"خطوة كبيرة في سبيل تحقيق الاتحاد القومي"[19]، وأضافت افتتاحية المنار أنّ "الذي نريده هو توحيد السياسة والعمل في جبهة قومية تمثل فيها مطامح الشعب إلى الحرية والاستقلال. والذي وقع هو الاتحاد على محاربة المظالم واحترام الحريات الأساسية. وهو خطوة عظيمة نرجو أن يتبعها توحيد البرامج السياسية في برنامج عام واحد يعبّر عن أماني الأمة الجزائرية القومية، التي تهدف إلى استرجاع سيادتها واستقلالها."[20] ووصفت المنار تأسيس الجبهة بـ"الفجر الصادق"،[21] وقامت بعد ذلك بتغطية مجمل فعالياتها.

لكن الجبهة لم تدم أكثر من سنة، ولعلّ سبب ذلك، كما أشار إليه محمد رباح، هو كون "أهدافها المحدودة للغاية لم تُلَبِّ متطلبات اللحظة"[22]، أو كما لاحظه محمود بوزوزو مدير جريدة المنار في افتتاحية 15 أوت 1952، كون أعضائها "تمسّكوا بحريتهم التامة وحافظوا على برامجهم الخاصة. وجاءت الظروف لتكشف عن نتيجة ذلك فتجلّت في إضراب 23 ماي 1952 وفي الانتخابات التي لم تصل الجبهة إلى توحيد موقفها فيها."[23]

بلاغ

خضوعًا لشعورهم بخطورة الحالة الراهنة فالعلماء، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية قرّروا إنشاء لجنة لتكوين جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، وذلك سعيًا في توحيد العمل.

ولهذا فإنّ الشخصيات والحركات الموقّعة أسفله قد اتفقت على الإعلان التالي:

— حيث إنّ الجزائري المسلم يُهان في ضميره وكرامته بمناسبة كل انتخاب لا سيّما منذ سنة 1948؛

— وحيث إنّ الحريات الأساسية لا وجود لها أصلًا لدى الجزائريين الناخبين في القسم الثاني؛

— وحيث إنّ بعض الجزائريين محرومون من الحرية الفردية بسبب أفكارهم السياسية؛

— وحيث إنّ هذه الحالة تُحدث جوًا من الحقد وسوء التفاهم لا يمكن أن يدوم؛

فإنّ الحركات والشخصيات الموقّعة أسفله، بعد درسهم الحالة العامة الناشئة عن الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951،

— يستنكرون أساليب الضغط والتزوير التي استعملها رجال السلطة تجاه ناخبي القسم الثاني، خرقًا للقانون، لا سيّما في الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951؛

— ويستنكرون أساليب التعذيب البوليسية المستعملة ضد وطنيين جزائريين لانتزاع "اعترافات" منهم تبريرًا للحكم عليهم بالعقاب؛

— ويقرّرون تشكيل جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها وذلك سعيًا في:

1) إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951 والتي كانت نتيجتها في الواقع تعيين الإدارة أشخاصًا لم يكلّفهم الشعب الجزائري بتمثيله، وينكر عليهم الحق في التحدّث باسمه؛

2) احترام حرية الانتخاب في القسم الثاني؛

3) احترام الحريات الأساسية: حرية الضمير، والفكر، والصحافة، والاجتماع؛

4) محاربة القمع بجميع أنواعه، لتحرير المعتقلين السياسيين ولإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج؛

5) إنهاء تدخّل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية.

إنّ الموقّعين أسفله يقرّرون توسيع الجبهة لشخصيات ومنظمات أخرى.

التوقيع:

— عن [جمعية] العلماء، الشيخ العربي التبسي والشيخ محمد خير الدين

— عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الدكتور أحمد فرانسيس والأستاذ قدّور ساطور المحامي

— عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، السيّد أحمد مزغنة والسيّد مصطفى فروخي

— عن الحزب الشيوعي الجزائري، السيّد بول كابالبرو والسيّد أحمد محمودي

إعلان الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها

إنّ الحركات والشخصيات المذكورة، رغبة في تشريك جميع الهيآت المعروفة بتعلّقها بالديمقراطية والحرية، قرّرت عقد اجتماع عام لتأسيس "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها".

فهي توجّه نداءها إلى جميع الجزائريين المهتمّين بتحقيق الاتحاد لكي يضاعفوا نشاطهم ويتمكّنوا من إحباط القمع وفرض احترام الحرية والكرامة الإنسانية.

الجزائر، 25 جويلية 1951

اللجنة الإنشائية

رسالة[24] مصالي الحاج إلى الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها

أيتها الجزائريات، أيها الجزائريون:

اسمحوا لي قبل كلّ شيء أن أعبّر لكم عن شدّة سروري برؤية الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها تتشكّل في وطننا.

وإنني أوجّه تحيّاتي إلى مندوبي جميع الأحزاب الجزائرية الذين أقبلوا من كلّ ناحية للمشاركة في هذا العمل القومي الذي أتيقّن بأنّه سيعجّل بتحرير البلاد.

وأوجّه تحيّاتي إلى الشعب الجزائري الذي يكافح ويتألّم والذي كانت أمنيته على الدوام تحقيق الاتحاد بين الأحزاب.

وأحيّي الجهود التي بذلتها الحركات والمنظمات والشخصيات التي حملتها رغبتها في خدمة الشعب والقضية الجزائرية على أن تتغلّب على الخلافات في الرأي لكي تجعل هذا الاتحاد الذي تتعلّق به حقيقةً ملموسة.

وإنّ رغبتي في الحضور معكم والمشاركة الفعلية في أعمالكم لشديدة جدًا، ولكن بما أنّي لا أزال تحت التدابير التي اتخذتها حكومة فيشي ضدّ شخصي فليس في إمكاني في هذا اليوم العظيم 3 ذي القعدة (5 أوت 1951) أن أرى هذه الرغبة تتحقّق.

ولقد تتبّعتُ باهتمام كبير وعناية خاصة تطوّر المساعي في الاتحاد التي كلّلت في النهاية بالنجاح. فالأحزاب الجزائرية والشخصيات التي وصلت بعد جهود عظيمة إلى إنشاء الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها قد قاموا بعمل جليل، والشعب الجزائري سيذكر لهم دائمًا هذا الجميل.

فالاتفاق الذي حصل إنما وقع على الأهداف الآتية: إنهاء القمع، واحترام الحريات الأساسية، وتحرير المعتقلين السياسيين، وإلغاء انتخابات 17 يونيو، وإنهاء تدخّل الإدارة في شؤون الدين الإسلامي، ورفع التدابير الخاصة الواقعة على شخصي.

فهذا علامة على عمل إيجابي نافذ سيؤتي خير الثمار. فهو دليل على إرادة مشتركة عازمة على العمل المفيد وعلى التقدّم بنا في طريق التحرير.

فالجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها ستزعزع من غير شكّ أركان الاستعمار، وقد كان لها صدى عظيم خارج الحدود الجزائرية، ففي أوروبا وأمريكا وآسيا وعدة عواصم أُذيع هذا الخبر ووقعت عليه تعليقات طويلة. فإنّ صوت الشعب الجزائري قد استطاع لمرّة ثانية أن يخرق سور الصمت الذي يطوّق بلادنا وأن يبلغ الأسماع في الخارج.

ولكن واجبي أن أؤكّد بأنّ الهدف المشترك الذي اتفقت عليه الأحزاب المختلفة ما هو إلّا برنامج عمل قليل، فالاتحاد الذي وقع في حضن الجبهة اتحاد محدود. ولكي يكون هذا الاتحاد مثمرًا ويحصل على القبول التامّ لدى جماهيرنا وينمّي المواهب الخلّاقة، يجب أن يمتدّ إلى أهداف أكثر سعة. يجب على الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها أن توسّع برنامج عملها إلى الاستقلال والسيادة القومية في بلادنا.

لماذا ؟

فإنّ توسيع الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها إلى الاستقلال القومي يمكّن من إقامة هذه المنظّمة على أسس أشدّ متانة ومن الكفاح بصفة أنجع ضدّ النظام الاستعماري. فالشعب الجزائري الذي لا يزال منذ أكثر من قرن ضحية قمع مستمرّ يعتقد اعتقادًا جازمًا بأنّ الاستقلال وحده هو الوسيلة للخروج من المحنة الأليمة التي يتخبّط فيها.

وفي الوقت الذي تجتمع فيه الجمعية العمومية يتّجه فكري إلى خطورة الحالة الدولية، ومن واجبي أن أقول للجزائريين أنه يجب عليهم أن يمتّنوا وحدتهم بأشدّ ما يمكن للمحافظة على تراثنا القومي.

وإنّي أتمنّى أن لا يقف هذا الاتحاد عند حدود القطر الجزائري بل أتمنّى أن يمتدّ إلى الشرق والغرب ليبلغ بمشاركة إخواننا المراكشيين والتونسيين إلى إنشاء الجبهة المغربية في سبيل التحرير.

ويمكننا أن نعلّق على هذه الجبهة الجزائرية آمالًا كبارًا إذا نحن عرفنا كيف نحافظ عليها.

فإلى منظمي الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها أوجّه نداءً حارًا للمحافظة على هذه الجبهة. فإنها مولود جديد يجب أن نحيطه بأعظم عطف وأكبر عناية لأنّ الاستعمار سيبذل كلّ ما في وسعه ليخنقه.

وإلى المناضلين في سبيل القضية القومية، إلى أولئك الذين يكافحون في سبيل تجسيم هذه الجبهة في أنحاء البلاد أتوجّه بالحضّ على العمل. فليستمرّوا في العمل بستة بناة الحرية الجزائرية.

وإلى الشعب الجزائري الذي يتألّم ويكافح ويأمل أوجّه دعوتي لتأييد هذه الجبهة وتقوية صفوف الحركة القومية الجزائرية لأنّ تحرير الجزائر سيكون بيد الشعب الجزائري نفسه.

للعمل أيّها المواطنون الأعزّاء، وعمّا قريب سيطلع على الوطن الفجر الجديد، فجر الحرّية والاستقلال.

مصالي حاج

شانتيي (فرنسا)

صورة لاجتماع اللجنة الإنشائية للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها

© socialgerie.net

من اليمين إلى اليسار: الأستاذ قدّور ساطور، الدكتور أحمد فرانسيس، السيّد بول كابالبرو، السيّد أحمد محمودي، الشيخ العربي التبسي، الشيخ محمد خير الدين، السيّد مصطفى فروخي، السيّد أحمد مزغنة.

صور لاجتماع 5 أوت 1951 المنعقد في قاعة سينما دنيازاد بالجزائر العاصمة

© جريدة المنار

© جريدة المنار

© جريدة المنار السيد العربي بوهالي

الشيخ العربي التبسي

© جريدة المنار السيد أحمد بومنجل

السيد مصطفى فروخي

© جريدة المنار السيد أحمد مزغنة

صور لتجمّع 17 أوت 1951 المنعقد في الملعب البلدي بحسين داي بالجزائر العاصمة

© جريدة المنار

بيان أوّل نوفمبر 1954

أنشئت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 1946 بعد حلّ حزب الشعب الجزائري، لكنّها عرفت تصدّعًا منذ بداية خمسينيات القرن الماضي وشرخًا بين تيّارين (المصاليين والمركزيين) ازداد اتّساعًا مع الوقت إلى أن تطوّر إلى أزمة داخلية حادّة خلال مؤتمر الحركة في أفريل 1953. كما شهدت بداية الخمسينيات تفكيك المنظمة الخاصة. ذلك ما دفع بعدد من قدماء المنظمة الخاصة ومن أعضاء اللجنة المركزية للحركة إلى تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" بتاريخ 23 مارس 1954، التي نظرًا للمأزق السياسي تبنّت الكفاح المسلّح كنهج لتحقيق الاستقلال الوطني.

في 25 جويلية 1954 التقت مجموعة الـ 22 برئاسة مصطفى بن بولعيد في بيت المناضل إلياس دريش بحيّ المدنيّة في الجزائر العاصمة للتحضير لانطلاق العمل المسلّح. وضمّت مجموعة الـ 22 ممثلين عن كافة مناطق الوطن ومن شتى الخلفيات وهم مختار باجي، عثمان بلوزداد، رمضان بن عبد المالك، عمار بن مصطفى بن عودة، مصطفى بن بو العيد، العربي بن مهيدي، لخضر بن طوبال، رابح بيطاط، زبير بوعجاج، سعيد بو علي، بلحاج بوشعيب، محمد بوضياف، عبد الحفيظ بوصوف، إلياس دريش، مراد ديدوش، عبد السلام حبشي، عبد القادر لعمودي، محمد مشاطي، سليمان ملاح، محمد مرزوقي، بو جمعة سويداني، يوسف زيغود.

تمّ انتخاب قيادة مشكّلة من محمد بوضياف، ومصطفى بن بولعيد، ومراد ديدوش، والعربي بن مهيدي، ورابح بيطاط، أضيف لهم كريم بلقاسم عن منطقة القبائل في

أوت 1954. قام قادة الثورة الستة بسلسلة من المشاورات ابتداءً من شهر سبتمبر 1954، واجتمعوا في 23 أكتوبر 1954 في بيت المناضل مراد بوقشورة[25] بحي رايس حميدو (Pointe-Pescade سابقًا) متفقين على إنشاء جبهة التحرير الوطني كأداة سياسية و"جبهة لكلّ الجزائريين بمختلف انتماءاتهم السياسية"[26]، وجيش التحرير الوطني كأداة مسلّحة لخوض حرب التحرير، وعلى ضرورة تفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، وعقب هذا الاجتماع صدر بيان أوّل نوفمبر.

نداء إلى الشعب الجزائري

(وجهته الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري 1954)

أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلون بصفة خاصة – نُعلمُكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكُم الأسْبابَ العَميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية – بعد مراحل من الكفاح – قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـ في الواقع ـ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن

الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إنّ المرحلة خطيرة!

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

و نظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

و هكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف

الاستقلال الوطني بواسطة:

1 ـ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 ـ احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية

1ـ التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2ـ تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية

1ـ تدويل القضية الجزائرية

2ـ تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

3 ـ في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 - خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل

1 - فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2 - جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3 - تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية

بيان أوّل نوفمبر 1954

مجموعة الـ 22 mdn.dz ©

مجموعة الـ 6 m-moudjahidine.dz ©

أرضية الصومام (1956)

بعد اثنين وعشرين شهرًا من اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، عُقد مؤتمرٌ في أوت 1956 بقرية إيفري في أوزلاقن (ولاية بجاية) بوادي الصومام، لتقييم الوضع الثوري. وكان من بين المشاركين[27] العقيد عميروش، والعربي بن مهيدي، وعمار بن مصطفى بن عودة، والأخضر بن طوبال، وكريم بلقاسم، وسي محمد بوقرة، وسي الشريف، وعلى كافي، وإبراهيم مزهودي، ومحمدي السعيد، وعمر أوعمران، وعبّان رمضان، وحسين روبيح، وسي الصادق، ويوسف زيغود. أُسندت رئاسة المؤتمر إلى العربي بن مهيدي بمساعدة عبّان رمضان بصفة أمينٍ عام.

اعتبر عبّان رمضان، الذي رأى في المؤتمر "أكبر انتصار على العدو منذ الفاتح من نوفمبر 1954"، في تقريره[28] للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أنّ هدف المداولات كان الخروج بالآتي:

"(أ) المنظمات القيادية للثورة "المجلس الوطني للثورة الجزائرية" و"لجنة التنسيق والتنفيذ"

لقد تمّ انتقاد تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومع ذلك فإنّ هذه الهيئة تعكس الوحدة الوطنية التي تحقّقت لدى الشعب. وسواءً أحببنا ذلك أم لا، فإنّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو هيئة تمثيلية يمكنها التعهّد بمستقبل البلاد بشكل لائق.

(ب) مبدأ أولوية السياسي على العسكري

إنّ هذا المبدأ، الذي اعترض عليه البعض أيضًا، هو مبدأ عالمي صالح في جميع البلدان وفي جميع الثورات لأنه يؤكّد الطابع السياسي لنضالنا، وهو الاستقلال الوطني.

(ج) مبدأ أولوية الداخل على الخارج

كان هذا أيضًا محلّ انتقاد. مع أنّ هذا المبدأ لا يزال صالحًا لمجموعة من الأسباب أقلّها أنّ ثورةً مثل ثورتنا لا يمكن أن يقودها إلا رجال يعيشونها، ولا جدال في أنّه لا يمكن أن نعيش الثورة الجزائرية إلّا من داخل الحدود الجزائرية.

(د) هيكلة جيش التحرير الوطني

إنّ الهيكلة المصمّمة في 20 أوت سمحت لجيش التحرير الوطني بأن يصبح جيشًا حقيقيًا له شخصيته الخاصة. وقد تمّ توحيد الرتب والشارات وتكوين الوحدات، إلخ.

(هـ) المجالس الشعبية

يمثّل هذا ابتكارًا موفّقًا يستجيب للشعور العميق لدى شعبنا ألا وهو حبّ الديمقراطية. إنّ المجالس الشعبية تسمح لأهالينا بتعلّم فن حكم أنفسهم بأنفسهم، ولجبهة التحرير الوطني بتوطيد وتوسيع قاعدتها الشعبية."[29]

أنتج مؤتمر الصومام أرضية[30] مقسّمة إلى ثلاثة أجزاء: 1) الوضع السياسي الراهن؛ 2) التوقّعات العامة؛ 3) وسائل العمل والدعاية.

أرضية الصومام

(مقتطفات مترجَمة من الفرنسية من طرف المؤلّف)

إنّ الجزائر تحارب منذ سنتين ببطولة من أجل الاستقلال الوطني. إن الثورة الوطنية المناهضة للاستعمار جارية، تحظى بإعجاب الرأي العام العالمي. [...]

وإنّ جيش التحرير الوطني يقاتل من أجل قضية عادلة تجمع الوطنيين والمتطوّعين والمقاتلين العازمين على القتال والمتفانين حتى تحرير الوطن الذي يعاني. [...]

إنها حقيقة لا يمكن إنكارها كون عمل جيش التحرير الوطني قد غيّر المناخ السياسي في الجزائر، وتسبّب في صدمة نفسية حرّرت الشعب من سبات الخوف والتشكيك. لقد أتاح للشعب الجزائري وعيًا جديدًا بكرامته الوطنية. كما حدّد اتحادًا نفسيًا-سياسيًا لجميع الجزائريين، هذا الإجماع الوطني الذي يغذي الكفاح المسلّح ويجعل انتصار الحرية أمرًا لا مفرّ منه. [...]

لقد أصبحت جبهة التحرير الوطني اليوم، رغم نشاطها السرّي، المنظمة الوطنية الحقيقية الوحيدة. فنفوذها غير قابل للطعن ولا جدال فيه على كامل التراب الجزائري. ففي فترة زمنية قصيرة للغاية، حققت جبهة التحرير الوطني الإنجاز المتمثّل في أن تحلّ محلّ جميع الأحزاب السياسية التي كانت موجودة منذ عقود. وليس ذلك من قبيل الصدفة، لكنه نتيجة استيفاء الشروط الأساسية الآتية:

1) حظر السلطة الشخصية وترسيخ مبدأ القيادة الجماعية المكوّنة من رجال طاهرين، صادقين، غير قابلين للفساد، شجعان، لا يأبهون بالخطر، ولا بالسجن، ولا بالخوف من الموت.

2) إنّ العقيدة واضحة، فالهدف المراد تحقيقه هو الاستقلال الوطني، والوسيلة هي الثورة من خلال تدمير النظام الاستعماري.

3) تتحقّق وحدة الشعب في محاربة العدو المشترك بدون طائفية: فقد أكّدت جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة أنّ "تحرير الجزائر سيكون عمل كلّ الجزائريين وليس عمل جزء من الشعب الجزائري مهما كانت أهميته". ولذلك فإنّ جبهة التحرير الوطني ستأخذ في الاعتبار في نضالها جميع القوى المناهضة للاستعمار، حتى لو كانت خارجة عن سيطرتها.

4) نبذ عبادة الأشخاص نهائيًا، والنضال العلني ضد المغامرين والواشين وخدّام الإدارة، المخبرين أو رجال الشرطة. وهنا تكمن قدرة جبهة التحرير الوطني على إحباط المناورات السياسية وأحابيل جهاز الشرطة الفرنسية. [...]

المؤكد هو أن الثورة الجزائرية قد مرّت بشرف بمرحلة تاريخية أولى. إنها واقعٌ حيّ انتصر على المقامرة الغبية للاستعمار الفرنسي الذي ادعى القدرة على تدميرها في غضون أشهر. إنها ثورة منظمة وليست انتفاضة فوضوية. إنها نضال وطني لتدمير نظام الاستعمار الفوضوي وليست حربًا دينية. إنها خطوة إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية وليست عودة إلى الإقطاع. إنها، في النهاية، النضال من أجل إعادة إحياء دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية وليس استعادة نظام ملكي أو ثيوقراطي مندثر. [...]

لقد أقيمت الحجّة على أنّ الثورة الجزائرية ليست ثورة ذات طابع فوضوي، محلي، بدون تنسيق، بلا قيادة سياسية، محكوم عليها بالفشل. وثبت أنها عكس ذلك ثورة منظمة وطنية وشعبية حقيقية، مركزية، تديرها هيئة أركان قادرة على قيادتها إلى النصر النهائي. [...]

إنّ مهمّة الثورة الجزائرية التاريخية تتمثّل في التدمير بشكلٍ دائم للنظام الاستعماري البغيض والمنحلّ، الذي يقف عقبة أمام التقدّم والسلام. [...]

إنّ أهداف الحرب هي نقطة نهاية الحرب التي من خلالها تتحقق أهداف السلام. فأهداف الحرب هي الوضع الذي يُحاصَر فيه العدو لحمله على قبول أهدافنا لتحقيق السلام. قد يكون انتصارًا عسكريًا أو بحثًا عن وقف إطلاق نار أو هدنة بهدف التفاوض. [...]

إنّ النضال الضخم الذي خاضه جيش التحرير الوطني، الذي ليس من السهل قهره بفضل تمسّك الأمة الجزائرية بالإجماع بمُثُل الحرية، أخرج المشكلة الجزائرية من الإطار الفرنسي الذي حبستها فيه الإمبريالية.

إنّ مؤتمر باندونغ وخاصة الدورة العاشرة للأمم المتحدة لهما الفضل التاريخي في تدمير القصة القانونية الخيالية لـ"الجزائر الفرنسية".

إن غزو واحتلال دولة من قِبل جيش أجنبي لا يمكن بأيّ حال من الأحوال تغيير جنسية سكانها. ولم يقبل الجزائريون أبدًا "الفرنسة"، خاصة وأنّ هذه "التسمية" لم تمنعهم أبدًا من أن يكونوا في وطنهم أقلّ حرية وأقلّ اعتبارًا من الأجانب.

إنّ اللغة العربية، اللغة الوطنية للأغلبية العظمى، تمّ قمعها بشكل منهجي. وقد اختفى تعليمها العالي منذ الاحتلال بسبب تشتيت المعلمين والطلاب، وإغلاق الجامعات، وتدمير المكتبات، ونهب الأوقاف.

كما يتمّ الاستهزاء بالدين الإسلامي، ويتمّ تدجين موظفيه، باختيارهم ودفع أجورهم من قِبل الإدارة الاستعمارية.

وحاربت الإمبريالية الفرنسية حركة العلماء التقدّمية لتقدّم دعمها الكامل للطرقية التي تمّ تدجينها من خلال إفساد بعض رؤساء الطرق.

كم يبدو مهينًا خداع بيدو ولاكوست وسوستيل والكاردينال فيلتين عندما يحاولون تضليل الرأي العام الفرنسي والأجنبي من خلال تعريف المقاومة الجزائرية على أنها حركة دينية متعصّبة في خدمة القومية الإسلامية العالمية!

إنّ خط تماسّ الثورة لا يمرّ بين الطوائف الدينية التي تسكن الجزائر، بل بين أنصار الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية من جهة، وبين المستعمرين وأنصارهم من جهة أخرى، مهما كانت ديانتهم أو وضعهم الاجتماعي.

أليس خير دليل على ذلك العقوبة القصوى التي توقَع على الخونة من الأئمة حتى داخل المساجد؟

من ناحية أخرى، وبفضل النضج السياسي للشعب الجزائري والقيادة الحكيمة والعاقلة لجبهة التحرير الوطني، تمّ إحباط الاستفزازات التقليدية والمتجدّدة للاستعمار، فقد تمّ القضاء على المذابح والاضطرابات المعادية للمسيحيين وكراهية الأجانب في مهدها.

إن الثورة الجزائرية، رغم افتراءات الدعاية الاستعمارية، هي نضال وطني، أساسه بلا شك وطني وسياسي واجتماعي.

فهي ليست تابعة لا للقاهرة ولا لندن ولا لموسكو ولا لواشنطن.

إنها جزءٌ من المسار الطبيعي للتطوّر التاريخي للبشرية الذي لم يعد يعترف بوجود أمم أسيرة. [...]

قبل عشر سنوات، في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، هزّ انفجار هائل صرح الإمبريالية.

كما أنّ حركة التحرير الوطني التي لا تُقاوَم، والتي قُمعت طويلًا، هزّت الشعوب الأسيرة. وجرّت ردود الفعل المتسلسلة البلدان المستعمَرة، الواحدة تلو الأخرى، إلى مستقبل باهر من الحرية والسعادة.

في هذه الفترة القصيرة، برزت ثمانية عشرة دولة من ظلال العبودية الاستعمارية وأخذت أماكنها تحت شمس الاستقلال الوطني.

وحطّمت شعوب سوريا ولبنان وفيتنام وفزّان قضبان زنازينها وتمكّنت من الخروج من سجن الاستعمار الفرنسي الضخم.

كما أظهرت الشعوب المغاربية الثلاثة بدورها إرادتها وقدرتها على أخذ مكانها في محافل الدول الحرة.

إنّ ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 الجزائرية تسير على الطريق الصحيح.

سيظل النضال صعبًا ومريرًا وقاسيًا. لكن في ظل القيادة الحازمة لجبهة التحرير الوطني، سيتوّج النصر الكفاح المسلّح الطويل الذي خاضه الشعب الجزائري العصيّ على التدجين. وسيُمحى تاريخ 5 يوليو 1830 المُهين بزوال النظام الاستعماري البغيض.

لقد اقتربت اللحظة التي سيحصد فيها الشعب الجزائري الثمار الحلوة لتضحياتهم المؤلمة وشجاعتهم السامية: استقلال الوطن الذي سيرفرف على أرضه العلم الوطني الجزائري بكلّ سيادة.

بعض المشاركين في مؤتمر الصومام

من اليمين إلى اليسار: عمر أوعمران، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، عبّان رمضان، يوسف زيغود.
(المصوّر مجهول)

يظهر أيضًا الأخضر بن طوبال (الثاني من اليمين واقفًا)، عمار بن مصطفى بن عودة (جالسًا على اليسار) والعقيد عميروش (جالسًا على اليمين) (المصوّر مجهول)

المكان الذي انعقد فيه مؤتمر الصومام (إيفري، بلدية أوزلاقن، ولاية بجاية) بوادي الصومام.
(المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية)

بيان من أجل إرساء الديمقراطية في الجزائر (1985)

عقد أحمد بن بلّة، الرئيس السابق للجمهورية الجزائرية ورئيس الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، وحسين آيت أحمد، رئيس جبهة القوى الاشتراكية، يوم الاثنين 16 ديسمبر 1985، مؤتمرًا صحفيًا مشتركًا[31] في لندن للإعلان عن التوقيع على "بيان من أجل إرساء الديمقراطية في الجزائر". وتمّ التفاوض على نص البيان من قِبل علي مسيلي وموهوب نايت معوش عن جبهة القوى الاشتراكية، ومحمد بن الحاج وإبراهيم يونسي عن الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر.[32]

واعتبر البعض هذا التقارب بين الرجلين، اللذين كانا في خلاف لسنوات طويلة، وبين الحزبين اللذين يقودانهما "إخفاقًا للسلطات الجزائرية"[33] التي كانت تنظر بعين الريبة إلى كلّ اتصال بين ممثلي قوى المعارضة المختلفة.

وتناول الموقّعان على البيان، خلال المؤتمر الصحفي المشترك، "مسألة الهُوية الثقافية الجزائرية في بلد يواجه مطالب هُوية أمازيغية، كما تعرّضا إلى الدور الذي يجب أن يلعبه الإسلام في ديمقراطية حقيقية".[34] وأصرّ أحمد بن بلّة على أنّ الإسلام يشكّل "جوهر الهُوية الجزائرية، دون إقصاء الأبعاد الثقافية واللغوية الأخرى للجزائر وحرية الفكر والضمير عن المجتمع".[35]

بيان من أجل إرساء الديمقراطية في الجزائر[36]

(ترجمة المؤلّف من اللغة الفرنسية)

- باعتبار أنّ الثورة الجزائرية كانت في أساسها الضمني وأهدافها المعلَنة، محدَّدة سلفًا بطبيعة السلطة الاستعمارية المناهضة للديمقراطية، التي كانت تسعى لإزاحتها، وقدّمت نفسها، بناءً على ذلك، على أنها تمثّل أملًا ديمقراطيًا عظيمًا؛

- باعتبار أنّ المُثل التأسيسية للثورة الجزائرية قد تبلورت في النضالات المتتالية التي دارت على مدى عدة عقود ضد كل أشكال الاستغلال الاقتصادي والهيمنة السياسية والتمييز اللغوي والوصاية القانونية التي ميّزت الاستعمار؛

- باعتبار أنّ التعددية السياسية وحريات الإعلام والتعبير وتكوين الجمعيات التي انتُزِعت من النظام الاستعماري على الرغم من إرهابه البوليسي وقمعه الاقتصادي، كانت أفضل مدرسة للتدريب المدني والسياسي للجزائريات والجزائريين؛

- باعتبار أنّ الوعي الديمقراطي للشعب الجزائري تشكّل في إطار التنديد الدائم بالتزوير الانتخابي، ومباركة الأعيان من "بني وي-وي"، وازدواجية الانتخاب: قسم انتخابي أوّل لـ"مواطنين سامين" فوق القوانين، وقسم انتخابي ثانٍ لرعايا بلا حقوق؛

- باعتبار أنّ نموذج الاستقلال المثالي قد تبلور منذ فترة طويلة وبشكل رئيسي في الداخل وفي المهجر حول حزب اسمه الرمزي "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"؛

- ومع التذكير بأنّ شعار هذه الحركة، الذي ردّده الشعب مرارًا، كان "ضد أيّ وضع قانوني مفروض: الكلمة للشعب"، "ضد أيّ ميثاق ممنوح: مع انتخاب جمعية تأسيسية جزائرية".

يلاحظ الموقّعان:

- بعد 23 عامًا من التصويت على تقرير المصير الذي كرّس سيادة الدولة الجزائرية، لم يتوصّل الجزائريون والجزائريات إلى السيادة التي يمنحها لقب المواطنين؛ فهم محرومون من الحقوق والحريات الأساسية التي يقرّها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولا يتمتّعون بالحق في الأمن، إذ تتعسّف قوات الشرطة وتُصدر الأوامر للعدالة، ولا بحرّية الصحافة، وتكوين الجمعيات والمشاركة التي بدونها لا يمكن أن تكون ثمّة إدارة للشأن الديمقراطي.

وهم يواجهون في جميع مجالات الحياة اليومية، محليًا وجهويًا ووطنيًا، الممارسات الاستعمارية المتمثلة في الوِصاية والازدراء والتعسف، فالشعب، حسب زعمهم، لم ينضج أبدًا للديمقراطية، ومن وقت لآخر يحتاج إلى "الجزرة" لكنه يحتاج دائمًا إلى "العصا". كما أنّ المعاملة غير المتكافئة بين زمر "المواطنين السامين" والغالبية العظمى من الرعايا، وبين الرجال والنساء، وبين مختلف مناطق البلاد، توضّح بشكل خاص سياسة التقسيم والتراجع والتمييز التي أعادت إدخالها الإقطاعات المدنية والعسكرية التي تتقاسم السلطة ضد الشباب بشكل عام وضد المهاجرين الشباب بشكل خاص.

- إنّ الشعب الجزائري محروم من سيادته، حيث صودرت الحريات الديمقراطية التي تدعمها. ويريد النظام السياسي، المفروض بالقوة والتزوير الانتخابي و"الإخراجات" الاستبدادية، الاستفادة من الشرعية الديمقراطية. إنّ ادعاءه بالتحدث نيابةً عن المجتمع الوطني ليحلّ مكانه ويعارض بشكل أفضل مزاولته لحقه في تقرير المصير، هي ممارسة مخزية للأنظمة الفاشية. إنها ممارسة طفولية. وعلاوة على ذلك، فإن كان كل الشعب في الحكومة، فأين هم المحكومون؟ إنّ الحقيقة صارخة، فقد استحوذت الحكومات على احتكار الحياة السياسية، واستُبعد عنها المواطنون، كما استُبعدوا عن سلطة القرار والإدارة والرقابة فيما يتعلّق بالخيارات الاقتصادية والثقافية والدولية. إنهم محكوم عليهم بتقبّل الكوارث الاقتصادية، وخراب الزراعة، والهدر المالي، وتبديد

الثروات الوطنية، والتخلي عن الهجرة، وكل ذلك من خلال التلاعبات العرضية للحزب الواحد، والدعاية اليومية التي تقوم بها الصحافة ووسائل الإعلام الرسمية.

- بعد 23 عامًا من التحرير فقدت الجزائر التحكّم في مصيرها، فكلّ شيء يحدث وكأنها هي وشعبها وذاكرتها التاريخية وثروات ترابها، ظاهره وباطنه، وحتى ذكرى شهدائها ملكية حصرية لطائفة السلطة التي تدعم زمر الأعمال وتتلقى دعمها.

إنّ السلطة المطلقة مفسدة بشكل مطلق. إنها مصمّمة على الاختيار للجزائريات والجزائريين قادَتهم وقراءتَهم وصحفَهم الأجنبية والأفكار التي ينبغي أن تراودَهم والنوايا التي لا ينبغي أن تمرَّ بذهنهم.

إنّ الجزائر اليوم بلد يشكل فيه إنشاء جمعية لتكريم شهدائه أو رابطة لحقوق الإنسان اعتداءً على أمن الدولة. والحكومات لا تدعم المواطنة الصالحة للمواطنات والمواطنين. إنها تخشى حيويتهم السياسية، وتفضّل فسادهم المالي حيث يطلقون سراح عشرات المسؤولين بتُهم الاختلاس من السجون مقابل خنوعهم وخدماتهم.

- بعد 23 عامًا من انتصار الشعب الجزائري على الاستعمار، تواصل السلطة العسكرية-البوليسية في الجزائر العاصمة رفض أيّ انفتاح على تطلّعات الحرية السياسية والديمقراطية. علاوة على ذلك، يبدو أنها ماضية في طريق انتهاج النموذج الأمريكي-الجنوبي للدولة الجزائرية، كما يتّضح من ترقية الجنرالات، وردود الفعل القمعية التي تغطيها القوانين الخسيسة، والحلقة الجديدة من الميثاق الممنوح، ومخاطر التنصّل من الحياد الإيجابي المستوحى من "روح باندونغ"، وإغراءات حلّ التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واللغوية، التي تراكمت بفعل الإدارة المناهضة للديمقراطية، عن طريق العنف.

يصرّح الموقّعان:

إن السبيل الوحيد لخلاص الجزائر هو إرساء نظام ديمقراطي حقيقي قائم على المبادئ الآتية:

- احترام حقوق الإنسان كما وردت في الإعلان العالمي والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

- التسامح وحرية المعتقد والتعددية الأيديولوجية والسياسية.

- حق تكوين الجمعيات، وحق تكوين الأحزاب السياسية.

- الحرية النقابية وحماية الحق في الإضراب.

- الحق في الأمن واحترام السلامة الجسدية.

- إضفاء الطابع الرسمي في إطار مؤسسي على الحق في التعليم، والتنمية والازدهار الحرّ للغة والثقافة الوطنية البربرية.

- انتخابات حرة وتنافسية على جميع مستويات الحياة الوطنية تضمن للمواطنات والمواطنين حرية الاختيار وكذلك حق الترشح للانتخابات ورفض المنتخَبين.

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية.

- حصر كل مؤسسة من مؤسسات الدولة في مجال اختصاصها لتلافي خلط السلطات.

يصرّح الموقّعان:

إن السلطة المؤسِّسة هي التي تحدّد السلطة المؤسَّسة وليس العكس. والسلطة المؤسِّسة في يد الشعب الجزائري، فالانتخاب بالاقتراع العام للجمعية الوطنية

التأسيسية هو المصدر الوحيد للشرعية. والأمر متروكٌ لهذه الجمعية لتزويد البلاد بدستور. كما يجب تضمين احترام حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الديمقراطية في شكل قوانين أساسية ملزِمة لكلٍ من الحكومات والمواطنات والمواطنين.

يحرص الموقّعان على توضيح أنهما لا يقدّمان نفسيهما كبديل للحكومة أو كفريق احتياطي. إنّما هدفهما هو تحفيز ديناميكية سياسية عميقة، بهدف دَمَقْرَطة المؤسسات والمجتمع الجزائري.

إنّ كل الجزائريات والجزائريين مدعوّون للتعبئة في معركة الأفكار السلمية هذه لإزالة الغموض عن الادعاءات الأيديولوجية، وفرض حكم القانون وفتح حقبة يسودها العدل والأخوة والسعادة للإنسانية الجزائرية.

لندن، 16 ديسمبر 1985

الموقّعان

- عن جبهة القوى الاشتراكية، حسين آيت أحمد

- عن الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، أحمد بن بلّة

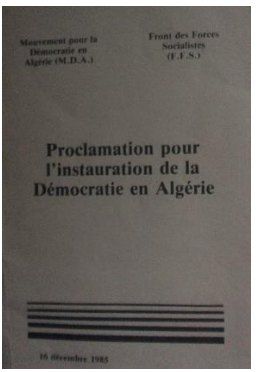

© brahimyounessi1.wordpress.com

صور للمؤتمر الصحفي المشترك الذي نشّطه أحمد بن بلّة وحسين آيت أحمد في 16 ديسمبر 1985 بلندن

youtube.com ©

youtube.com ©

العقد الوطني: أرضية من أجل حلّ سياسي وسلمي للأزمة الجزائرية (1995)

من أهمّ التجارب العابرة للأيديولوجيا التي عرفتها الجزائر في الربع قرن الأخير مبادرة جماعة سانت إيجيديو[أ،37] الإيطالية. ففي خريف 1994، أي نحو ثلاث سنوات بعد انقلاب 11 يناير 1992، عرفت فيها الجزائر عنفًا شديدًا وقمعًا راح ضحيته حينها ما يقارب 30 ألف مواطن، بدأت جماعة سانت إيجيديو مشاورات مع العديد من القوى السياسية لاستكشاف إمكانية تنظيم حوار بينها لتدارس الوضع الجزائري والبحث معًا عن سبل معالجة الأزمة الحادة التي كانت تمرّ بها البلاد.

استعان البروفيسور أندريا ريكاردي في مشاوراته مع الأطراف الجزائرية بالدكتور محمد السليماني ابن الشيخ الحسين السليماني أحد الوجوه التي تحظى بالاحترام في مدينة المديّة، الذي كانت تربطه به علاقة صداقة منذ منتصف الثمانينيات والذي كان على تواصل مع معظم القوى السياسية في الجزائر. وحسب شهادة ماركو إمبالياتسو

[أ] سانت إيجيديو جماعة مسيحية تنشط في مجال العمل الإنساني وحوار الأديان وبناء السلم، أسستها في 1968 مجموعة من الشباب الإيطالي من بينهم أندريا ريكاردي، الذي كان يديرها في منتصف التسعينيات. وكانت جماعة سانت إيجيديو قد اشتغلت في السابق على العديد من الخلافات العنيفة، لعلّ أهمّها الخلاف في موزمبيق، حيث توصّلت في خريف 1992، بعد عملية وساطة دامت زهاء ثلاث سنوات، إلى توقيع اتفاق بين أطراف الخلاف في موزمبيق وضع حدًا لحربٍ أهلية دامت خمسة عشر عامًا.

الأمين العام لجماعة سانت إيجيديو آنذاك، فإنّ محمد السليماني هو من حثّهم للعمل من أجل إحلال السلم في الجزائر، وكان ذلك في سبتمبر 1994 أثناء انعقاد لقاء أسيزي بين الأديان[38].

قامت سانت إيجيديو يوم 3 نوفمبر 1994 بدعوة عدد من الأطراف السياسية الفاعلة لحضور ورشة تمهيدية لتقريب وجهات النظر بشأن تشخيص الأزمة الجزائرية واستكشاف سبل الخروج منها. نُظّمت الورشة التمهيدية في مقرّ الجماعة بروما يومي 21 و22 نوفمبر 1994، وحضرها كلّ من الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وجبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ، والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، وحزب العمال، وحركة النهضة، وحركة الجزائر المسلمة المعاصرة، وحزب التجديد الجزائري، وحركة المجتمع الإسلامي. وأُرسلت أيضًا دعوة إلى السلطات الجزائرية عن طريق وزير الخارجية آنذاك، محمد صالح دمبري، لإيفاد ممثلّ يحضر اللقاء، لكنّها قوبلت بالرفض.

تبع هذا اللقاء لقاء ثانٍ دام خمسة أيّام (من 9 إلى 13 جانفي 1995) – تغيّب عنه حزب التجديد الجزائري وحركة المجتمع الإسلامي – دارت خلاله نقاشات واسعة ومعمّقة شملت مختلف أبعاد الأزمة الجزائرية، وأفضت إلى التوقيع على "العقد الوطني"[39]، كأرضية من أجل حلّ سياسي وسلمي للأزمة الجزائرية. واجتهد المشاركون أثناء اللقاء للتوصّل إلى مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة العابرة للأيديولوجيات والتي تشكّل الإطار العام للعمل معًا من أجل إعادة إحلال السلام في البلاد والعودة إلى الشرعية الدستورية وضمان السيادة الشعبية. ومن بين القِيَم والمبادئ رفض العنف وكلّ أشكال الديكتاتورية واحترام حقوق الإنسان والتناوب السياسي والشرعية الشعبية وضمان الحريات الأساسية، وتكريس التعددية وعدم تدخل الجيش في الشؤون السياسية واحترام مكونات الشخصية الجزائرية، إلخ. ولعلّ من القضايا الشائكة التي أخذت وقتًا طويلًا من النقاش كانت علاقة الدين

بالنظام السياسي، وفي الأخير، اتّفق الجميع على تبنّي صيغة بيان أوّل نوفمبر التي تحظى بإجماع وطني، أيْ "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في إطار مبادئ الإسلام".

لا شكّ أنّ مثل هذه الندوة بين أطراف سياسية جزائرية كان من الأفضل عقدها في الجزائر، لكن السلطات لم تفسح المجال لأيّ لقاء بين الجزائريين لتدارس أوضاع بلدهم. وتجدر الإشارة إلى أنّ مسار سانت إيجيديو لم يتعدّ حدود تسهيل الحوار وتوفير المتطلّبات اللوجستية للقاء الأطراف دون تدخّل الفريق المسهّل، المكوّن أساسًا من أندريا ريكاردي وماركو إمبالياتسو وماريو جيرو، في مضمون المحادثات، وكان هذا أحد الخطوط الحمراء التي وضعها المشاركون، معتبرين الأزمة جزائرية-جزائرية تتطلّب حلولًا جزائرية.

كان موقف السلطات الجزائرية سلبيًا من مبادرة سانت إيجيديو من البداية إلى النهاية. فقد حاولت ثني المشاركين عن الذهاب إلى روما باستصدار فتوى من أحد أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى ينصح فيها المسلمين بعدم حضور لقاء روما[40] ورفض الاجتماع "تحت الصليب"[أ]، وحاولت منع انعقاد اللقاء عبر سفير الجزائر في روما الذي تدخّل لدى جماعة سانت إيجيديو، وعن طريق بطرس بطرس-غالي الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك الذي حاول ثني الجماعة عن الاستمرار في عملية تسهيل الحوار الجزائري واتّصل بماتيو زوبي وأندريا ريكاردي لهذا الغرض،[41] مع أنه أثنى في السابق على عمل الجماعة في موزمبيق. كما حاولت السلطات إفشال المبادرة عبر

[أ] ردّ عدد من المشايخ منهم الشيخ علي بن حاج على هذه الفتوى بأنها ادعاء باطل لأنّ السياسيين الجزائريين قبلوا الالتقاء في الخارج اضطرارًا بعد أن منعت السلطات كلّ تجمّع سياسي لا يتماشى مع مقاربتها الأمنية للأزمة الجزائرية، وأشاروا إلى هجرة المسلمين الأولى إلى الحبشة المسيحية بأمر من الرسول (ص) كدليل على عدم حرمة اللجوء إلى ديار المسيحية إذا كان يسودها العدل. كما كشفوا عن تلاعب النظام الذي "كان ليرفض العقد الوطني حتى لو تمّ توقيعه في مكة المكرّمة".

ممثّليها الذين أرسلتهم إلى لقاء نوفمبر 1994 التمهيدي لعرقلة المحادثات لكنها لم تنجح في ذلك.

وعند التوقيع على العقد الوطني كان ردّ فعل السلطات فوريًا، فصرّح أحمد عطّاف الناطق الرسمي باسم الحكومة بأنّ العقد "نرفضه جملة وتفصيلًا"[42] وبأنّ "المحادثات التي جرت في روما والوثيقة التي صدرت إثرها تُعتبر لا حدث"[43]، واتّهم "قوى ومؤسسات دولية تتحرّك من وراء جمعية سانت إيجيديو"[44]، كما قام النظام وأذرعه الإعلامية بتخوين الموقّعين على العقد الوطني.

لقيَت السلطات دعمًا داخليًا لرفضها العقد الوطني من طرف الأحزاب والتنظيمات الموالية لها مثل التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي اعتبر العقد الوطني "استفزازًا يعيد طرح مطالب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المرفوضة في الجزائر"[45]، أو حزب التحدّي الشيوعي الذي رأى أنّ "الأصولية فقط ستستفيد من هذه الاتفاقية لفرض استراتيجيتها"[46] أو بعض الجمعيات النسوية التي نشرت نداءً بعنوان "سانت إيجيديو تريد قتلي"[47]. كما حشدت السلطات "مسيرات شعبية" ضدّ سانت إيجيديو.

أمّا على الصعيد الخارجي، فقد لقيت مبادرة سانت إيجيديو في البداية ترحيبًا من العديد من العواصم الغربية مثل روما ومدريد وواشنطن ومن المفوضية الأوروبية، وحتى من باريس حيث صرّح آلان جوبي، وزير الخارجية الفرنسية، يوم 19 جانفي 1995: "لا مخرج من الأزمة الجزائرية إلّا عبر الحوار [...] فرنسا تنظر باهتمام بالغ إلى الحوار الذي افتُتِح في روما، وجدّدت موقفها الثابت الداعي إلى الحوار. لكن الأمر متروك للقوى الجزائرية. ولن نتوانى عن الدعوة للحوار لأنه لا مخرجَ بديلًا عنه."[48]

أطلقت الحكومة حينها حملة دبلوماسية[49] مكثفة لثني الدول الغربية عن مساندة مبادرة سانت إيجيديو. فقام عبد القادر تقّار، الأمين العام لوزارة الخارجية، يوم 16 جانفي 1995، أيْ ثلاثة أيام بعد التوقيع على العقد الوطني، باستقبال السفراء

الأوروبيين، بينما دعا الرئيس الجنرال ليامين زروال في نفس اليوم سفراء الجزائر في العديد من العواصم الغربية لحثّهم على شرح الموقف الجزائري الرسمي من المبادرة.

ولجأ النظام الذي كان في حالة ضعف على المستوى السياسي والاقتصادي حينها إلى استراتيجية تستند إلى ركيزتين أساسيتين الأولى هي مجموعة من التنازلات السياسية والاقتصادية (فتح حقول النفط للشركات الغربية والتوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية التي كانت الجزائر ترفض التوقيع عليها لاعتبارات مبدئية، والوعود بالتطبيع مع إسرائيل)، والركيزة الثانية هي ارتكاب جرائم في حق أجانب مقيمين في الجزائر والتلميح بتهديدات أمنية على الأراضي الأوروبية والفرنسية على وجه الخصوص بتصدير الإرهاب. تراجع بعد ذلك الموقف الغربي الذي رحّب في البداية بمبادرة سانت إيجيديو، تحت تأثير القوى الداعمة للنظام الجزائر داخل المنظومة السياسية-الأمنية-الاقتصادية الفرنسية.

هدر النظام الجزائري بذلك فرصة تاريخية لإنهاء الأزمة، فاستمرّ العنف والعنف المضاد خمس سنوات أخرى عرفت اعتقالات على نطاق واسع وتعذيبًا ممنهجًا واختفاءات قسرية بالآلاف ومجازر طالت المدنيين العزّل، وارتفع عدد الضحايا من حوالي 30 ألف في بداية 1995 إلى نحو ربع مليون في 1999.

العقد الوطني

إن أحزاب المعارضة الجزائرية المجتمعة في روما لدى جماعة سانت إيجيديو تعلن في هذا اليوم الموافق الثالث عشر من يناير 1995:

أن الجزائر تجتاز اليوم محنة حرجة لم يسبق لها مثيل.

فبعد ثلاثين سنة من الاستقلال الذي كان ثمنه غاليًا لم ير الشعب تجسيد مبادئ أول نوفمبر 1954 ولا تحقيق جميع أهدافه بل شاهد أبواب الأمل بعد أكتوبر 1988 تنسد تدريجيًا.

والشعب الجزائري يعيش اليوم جوا من الرعب لا نظير له تزيده خطورة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الخانقة. ففي هذه الحرب غير المنظورة أصبحت الاعتقالات والاختفاءات والاغتيالات والتعذيب المقنن والتشويه والانتقام قوتا يوميا للجزائريات والجزائريين.

إن لأحداث جوان 1991 وانقلاب 11 يناير 1992 وإيقاف المسارات الانتخابية وإغلاق الساحة السياسية وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإعلان حالة الطوارئ والإجراءات القمعية وردود الفعل التي أثارها قد ولدت كلها منطق المواجهة.

وما فتئ العنف منذ ذلك يشتد ويمتد. ومحاولة النظام تكوين ميليشيات وسط السكان تمثل مرحلة جديدة في سياسة الأسوأ. إن أخطار الحرب الأهلية حقيقة وهي تهدد السلامة الجسدية للشعب ووحدة البلاد وسيادتها الوطنية.

إن الحاجة العاجلة إلى حل سياسي سلمي شامل ديمقراطي وعادل تفرض فتح آفاق أخرى للشعب الذي يتوق إلى السلم والاستقرار والشرعية الشعبية.

إن السلطة لم تقم إلا بحوارات مزيفة استعملت غطاء للقرارات الانفرادية وسياسة الأمر الواقع.

وإن المفاوضات الحقيقية تبقى هي الوسيلة الوحيدة لمخرج سلمي وديمقراطي للأزمة.

ألف. الإطار: القيم والمبادئ

إن المشاركين في الاجتماع يلتزمون على أساس عقد وطني يكون إطاره المبادئ التالية والتي بدونها لا يمكن قيام أي تفاوض:

— بيان أول نوفمبر 1954: "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في إطار مبادئ الإسلام" (المادة 1)؛

— رفض العنف كوسيلة للوصول إلى الحكم والبقاء فيه؛

— رفض كل ديكتاتورية أياً كان طابعها وشكلها وحق الشعب في الدفاع عن مؤسساته المنتخبة؛

— احترام وتعزيز حقوق الإنسان كما هي معلنة في الإعلان العالمي، والاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان، والمعاهدة الدولية ضد التعذيب والمثبتة بالنصوص القانونية؛

— احترام التناوب السياسي بالاقتراع العام؛

— احترام الشرعية الشعبية. إن المؤسسات المنتخبة انتخابا حرا لا يمكن أن توضع موضع جدل من جديد إلا بإرادة شعبية؛

— أولوية القانون المشروع؛

— ضمان الحريات الأساسية ـ الفردية والجماعية ـ بصرف النظر عن العرق والجنس والدين واللغة؛

— تكريس تعددية الأحزاب؛

— عدم تدخل الجيش في الشؤون السياسية. وعودته إلى صلاحياته الدستورية لصيانة وحدة الأراضي الوطنية وعدم قابلية تقسيمها؛

— إن العناصر التكوينية للشخصية الجزائرية هي الإسلام والعروبة والأمازيغية. وإن الثقافة واللغتين المساهمة في تنمية هذه الشخصية يجب أن تجد ضمن هذا الإطار الموحد مكانتها وتعزيزها المؤسساتي دون إقصاء أو تهميش؛

— الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

باء. الإجراءات الواجب أن تسبق المفاوضات

— الإفراج الفعلي عن مسئولي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجميع المعتقلين السياسيين. تأمين جميع الوسائل والضمانات اللازمة لقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تتيح لهم أن يجتمعوا بحرية في ما بينهم ومع جميع من يرون أن مشاركتهم ضرورية لاتخاذ القرارات.

— فتح الحقل السياسي والإعلامي. إلغاء قرار حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ. إعادة إقامة نشاطات جميع الأحزاب إعادة تامة.

— رفع إجراءات منع وإيقاف الصحف والمنشورات والكتب التي أُخذت تطبيقًا لإجراء الاستثناء.

— إيقاف ممارسة التعذيب المنتظمة إيقافا فورياً وفعلياً يمكن التثبت منه.

— إيقاف تنفيذ الأحكام بالإعدام والإعدامات خارج القضاء والعمليات الانتقامية ضد السكان المدنيين.

— إدانة وإيقاف الاعتداءات على المدنيين والأجانب وتدمير الممتلكات العامة.

— تشكيل لجنة مستقلة تكلف بالتحقيق في أعمال العنف هذه والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

جيم. إعادة إحلال السلام

إن ديناميكية جديدة من أجل السلام تفترض عملية تدريجية متزامنة ومتفاوضة، تشمل:

— من جهة، إجراءات انفراج فعلية: إغلاق المعتقلات الأمنية، ورفع حالة الطوارئ، وإلغاء جهاز الاستثناء؛

— ومن جهة أخرى، توجيه نداء عاجل ولا التباس فيه من اجل إيقاف الصدمات. إن الجزائريات والجزائريين يتطلعون إلى عودة السلام المدني السريعة. إن طرق تطبيق هذا الالتزام سيتم تحديدها من قبل الأطراف المتنازعة بمشاركة الأحزاب الأخرى التمثيلية مشاركة نشطة.

إن هذه الديناميكية تقتضي مشاركة القوى السياسية التمثيلية والسلمية مشاركة كلية وتامة. إن هذه القوى قادرة على الإسهام في إنجاح العملية الجارية وعلى انضمام الشعب إليها.

دال. العودة إلى الشرعية الدستورية

تلتزم الأحزاب في احترام دستور 23 فبراير1989. لا يمكن تعديل الدستور إلا بالطرق الدستورية.

هاء. العودة إلى السيادة الشعبية

يجب على الأطراف المشاركة في المفاوضات أن تحدد شرعية انتقالية من أجل تطبيق الاتفاقيات والسهر عليها. لهذا يجب عليها تنظيم مؤتمرا وطنيا يمنح صلاحيات فعلية ويكون مكونا من السلطة الفعلية ومن القوى السياسية التمثيلية.

سيحدد هذا المؤتمر:

— الأطر الانتقالية وطرق ومدة الفترة الانتقالية، على أن تكون أقصر فترة ممكنة، ويجب أن تؤدي هذه الفترة إلى انتخابات حرة وتعددية تمكن الشعب من ممارسة سيادته ممارسة تامة؛

— يجب تامين حرية الإعلان، وحرية الوصول إلى وسائل الإعلام، وشروط الاختيار الحر من قبل الشعب؛

— يجب ضمان احترام نتائج هذا الاختيار.

واو. الضمانات

يحق لجميع الأطراف المشاركة في المفاوضات في الحصول على ضمانات متبادلة.

إن الأطراف مع حفاظها على استقلالية التحرير:

— تعارض أي تدخل في شؤون الجزائر الداخلية؛

— تدين التدويل الواقع الذي هو نتيجة سياسة المواجهة التي تقوم بها السلطة؛

— تبقى مقتنعة بأن حل الأزمة لا يمكن أن يكون إلا من قبل الجزائريين وحدهم ويجب أن يتم في الجزائر؛

— تلتزم في القيام بحملة إعلامية لدى المجتمع الدولي من أجل التعريف بمبادرة هذا الأرضية وتأمين الدعم له؛

— تقرر إطلاق لائحة دولية من أجل مساندة مقتضى حل سياسي وسلمي في الجزائر؛

— تدعو المجتمع الدولي إلى تضامن فعال مع الشعب الجزائري؛

— تقرر مواصلة الاتصالات في ما بينها في سبيل التشاور وتطابق المواقف باستمرار.

روما، 13 يناير 1995

الموقّعون

— عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: عبد النور علي يحيى
— عن جبهة التحرير الوطني: عبد الحميد مهري

— عن جبهة القوى الاشتراكية: حسين آيت أحمد وأحمد جداعي
— عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ: أنور هدام ورابح كبير
— عن الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر: أحمد بن بلة وخالد بن سماعين
— عن حزب العمال: لويزة حنون
— عن حركة النهضة: عبد الله جاب الله
— عن حركة الجزائر المسلمة المعاصرة: أحمد بن محمد

1) صور من ندوة نوفمبر 1994

مداخلة عبد النور علي يحيى. © الهقار – hoggar.org

من اليمين إلى اليسار: ماريو جيرو، عبد الحميد مهري، حسين السليماني، محمد السليماني، حسين آيت أحمد، أندريا ريكاردي، أحمد بن محمد، عبد الله جاب الله، عبد النور علي يحيى، ماريو ماراتزيتي.
© الهقار – hoggar.org

من اليمين إلى اليسار: أحمد بن محمد، أنور هدام، أحمد بن بلّة، أندريا ريكاردي، عبد النور علي يحيى، حسين آيت أحمد، فرانتشيسكو روتيلي (عمدة روما)، عبد الحميد مهري، حسين السليماني، نور الدين بوكروح. © الهقار – hoggar.org

© الهقار – hoggar.org

عمدة روما فرانتشيسكو روتيلي يكرّم المشاركين في لقاء سانت إيجيديو ويمنح عبد النور علي يحيى وسام بلدية روما الرمزي. © الهقار – hoggar.org

© الهقار – hoggar.org

2) صور من ندوة يناير 1995

© الهقار – hoggar.org

من اليمين إلى اليسار: عباس عروة، أندريا ريكاردي، عبد الكريم ولد عدّة، عبد الله جاب الله، عبد النور علي يحيى، أنور هدام، أحمد بن محمد، أحمد بن بلّة، حسين السليماني، محمد السليماني، حسين آيت أحمد، أحمد بن محمد، أحمد جداعي. © الهقار – hoggar.org

مداخلة أندريا ريكاردي. © الهقار – hoggar.org

مداخلة أحمد بن بلّة. © الهقار – hoggar.org

من اليمين إلى اليسار: عبد الكريم ولد عدّة، أنور هدام، مختار مغراوي، أحمد جداعي، حسين آيت أحمد، ماريو جيرو، عبد النور علي يحيى، خالد بن سماعين، أحمد بن بلّة، عبد الحميد مهري، لويزة حنون، أحمد بن محمد، عبد الله جاب الله. © الهقار – hoggar.org

© الهقار – hoggar.org

التوقيع على العقد الوطني من طرف عبد النور علي يحيى. © الهقار – hoggar.org

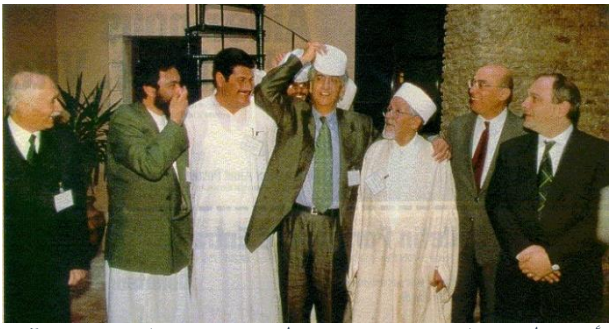

الصف الأوّل من اليمين إلى اليسار: ماريو جيرو، عبد الحميد مهري، حسين السليماني، حسين آيت أحمد، أحمد بن محمد، عبد الله جاب الله، عبد النور علي يحيى. (المصدر: موقع إعلامي جزائري)

من اليمين إلى اليسار: الصف الأوّل أحمد بن بلّة، أنور هدام، عبد النور علي يحيى، الصف الثاني حسين السليماني، عائشة السليماني، مختار مغراوي، عباس عروة. © الهقار – hoggar.org

مداخلة أنور هدام. الصف الأوّل من اليمين إلى اليسار: عبد الحميد مهري، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلّة، عبد النور علي يحيى، عبد الله جاب الله، أحمد بن محمد. © الهقار – hoggar.org

بيان جنيف 2000

نظّم معهد الهقار[أ] يومي 21 و22 جوان 2000 ندوة في جنيف لاستكشاف "الأبعاد الحقيقية للأزمة الجزائرية"[50]. وجاءت الندوة بعد أربعة عشر شهرًا من تعيين القيادة العسكرية لعبد العزيز بوتفليقة في رئاسة الجمهورية في أفريل 1999.

دُعي إلى الندوة عددٌ معتبر من الشخصيات الأكاديمية والحقوقية والسياسية الجزائرية من التيارات اليسارية والوطنية والإسلامية، وكان الهدف منها تقييم عقد التسعينيات من القرن الماضي وتباحث آفاق حلّ الخلاف السياسي الجزائري. وتمّ تخصيص الجزء الأول من الندوة لناقش أكاديمي يقارب الموضوع من منظور تاريخي وسياسي وقانوني واقتصادي واجتماعي، بينما خُصص الجزء الثاني للنقاش السياسي.

تُوّجت الندوة بالتوقيع على "بيان جنيف 2000" الذي طرح تشخيصًا مشتركًا للأزمة الجزائرية وتوافقًا على أنّ "الخروج من الأزمة الجزائرية مشروطٌ بتوفّر الوفاق بين كل الحساسيات السياسية دون إقصاء لأحد، حول أربعة مبادئ كبرى غير قابلة للتفاوض وهي: احترام التناوب الانتخابي وحرية الصحافة واستقلالية القضاء والمساواة الكاملة والفعلية بين المواطنين أمام القانون ودون أي تمييز".

[أ] معهد الهقار منظمة بحثية غير حكومية تأسّست في جنيف سنة 1994، ونشرت منذ 1995 كتبًا تتناول مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالمغرب العربي وبالجزائر على وجه الخصوص.

بيان جنيف 2000

لا تزال الجزائر مسرحا لعنف متواصل منذ حوالي عشر سنوات دون ظهور أي أمل لإنهائه. ويتضح من خلال أعداد القتلى التي تخبر بها الصحافة اليومية فشل ما يسمى بالوئام المدني الذي تقرر في السرية وهو فشل مرتقب باعتبار تجاهل الطبيعة السياسية لصراع تفاقمت نتائجه على مستوى الضحايا والأرامل واليتامى... وما يغذيه من تعطش للانتقام يجعل من العنف وسيلة وغاية في ذات الوقت.

لقد بات ملحًّا الخروج من هذه الوضعية التي تعرض مستقبل أجيال عديدة للخطر وتنبئ بالاستمرار لعديد السنوات، وهو ما يغذي ديناميكية الإقصاء الاجتماعي ويتسبب في تفقير خطير يهدد المجتمع بالانفجار. ولم تتسبب هذه الوضعية في التدهور الخطير للاقتصاد فحسب بل هي تهدد أيضا بإفشال مواعيد وطنية ودولية حاسمة بالنسبة للجزائر، ويُخشى إن استمرت هذه الوضعية أن تفضي إلى خسارة نهائية لاستقلال قرارنا الوطني في كل الميادين.

إننا جامعيون ومناضلون لحقوق الإنسان وشخصيات سياسية من مختلف الآفاق المجتمعون بجنيف يومي 21 و22 جوان 2000 بمناسبة الملتقى حول "الأبعاد الحقيقية للأزمة الجزائرية" ننبه إلى ضرورة رجوع الوعي لدى كل جزائري وندعوه ليكرع من قيمه الوطنية للمساهمة بأي شكل من الأشكال في إنهاء الأزمة العنيفة وتسخير كل الطاقات لحلها بالشكل العادل والنهائي.

وإننا ندعو إلى التخلص من عقلية الإجماع والتعددية الظاهرية وتجريم الخصم وما يترتب عن ذلك من إدارة بوليسية وزبونية للحقل السياسي. كما ندعو إلى حوار بين الجزائريين وإلى إرساء أسس مصالحة وطنية حقيقية في نطاق الوضوح والشفافية تحترم كل الآراء السياسية والأيديولوجية وتلتزم بواجب الحفاظ على الذاكرة وبواجب الحقيقة والعدل. وإنه من أوكد الواجبات لبلوغ هذه الغايات أن تكون مؤسسات

الدولة هي الوعاء الوحيد للسلطة العمومية المتمثلة في حكم مدني نابع من انتخابات نزيهة حرة ومعترف بها دوليا، باعتبار أن السيادة الشعبية هي المنبع الوحيد للشرعية.

إن الدولة التي أُفرغت من محتواها السياسي والقانوني هي الآن تحت هيمنة القيادات العسكرية المستأثرة بكل صلاحيات السلطة وهو ما يمنع الجزائر من أن تصبح دولة قانون ويعطل التحول الديمقراطي. إن المستويات العليا للمجابهات في المجتمع هي ناتجة عن خصخصة المؤسسات وتحريفها عن غاياتها المعلنة ويترجم مستوى المجابهة مطلبا جامحا لدولة قانون لم تتم الاستجابة له بعد أربعة عقود من الاستقلال. إن المعالجة المؤسساتية للصراعات تتطلب الإقلاع عن العنف حيث إن حياة مجتمع سليم تُقاس بمعيار احترام الحياة البشرية وكرامة الإنسان وهو ما يجب أن يكون فوق كل مشروع أو طموح للسلطة.

إن الخروج من هذه الأزمة لا يزال ممكنا إذا ما توفر الوفاق بين كل الحساسيات السياسية دون إقصاء لأحد وحول أربعة مبادئ كبرى غير قابلة للتفاوض وهي: احترام التناوب الانتخابي وحرية الصحافة واستقلالية القضاء والمساواة الكاملة والفعلية بين المواطنين أمام القانون ودون أي تمييز.

جنيف، يوم 22 جوان 2000

الموقعون:

الهواري عدي، عبد النور علي يحي، العربي عليلي، عباس عروة، رشيد بن عيسى، عمران بلعيد، علي بن حاج، أحمد بتّاني، مصطفى بن معمّر، رزيق بن معمّر، محمود بوزوزو، مصطفى براهمي، عبد الحميد براهيمي، لخضر شاذلي، الهادي شلبي، عبد اللطيف شرفي، فريد شريفي، مراد دهينة، مراد الحاج، عزيز النحيلي، سعيد السلامي، فرانسوا جاز، بيار ڤيار، مصطفى حابس، محمد حربي، أنڤرات مطهري،

زين مزري، أحمد المناعي، رشيد مصلي، يوسف نجادي، أحمد رواجعية، أرزقي سادات، عمر سنوسي، صلاح الدين سيدهم، فتيحة طالحيت، ابراهيم التاوتي، حبيب زايدي، حسين زهوان، محمد العربي زيتوت.

صور لندوة جنيف حول "الأبعاد الحقيقية للأزمة الجزائرية"

من اليمين إلى اليسار: لويزة حنون، عبد الحميد الإبراهيمي، عبد النور علي يحيى، مراد دهينة، محمد حربي.
© الهقار – hoggar.org

يظهر في الصف الأوّل حسين زهوان والهادي شلبي وفي الصف الثاني رشيد مصلي وفتيحة طالحيت.
© الهقار – hoggar.org

© الهقار – hoggar.org

© الهقار – hoggar.org

في وسط الصف الأوّل: الهواري عدّي. © الهقار – hoggar.org

ميثاق حركة رشاد (2007)

أصدرت مجموعة من الجزائريين من خلفيات فكرية ومهنية متنوّعة في 18 أبريل 2007 نداءً إلى الشعب الجزائري معلنة فيه عن تأسيس حركة سياسية، وليست حزبًا للتنافس الانتخابي، هي حركة رشاد التي تسعى إلى تغيير سياسي جذري في الجزائر بالوسائل اللاعنفية لإرساء دولة القانون والحكم الراشد. ونشرت الحركة ميثاقًا[51] يوضّح أهدافها وقيمها ومبادئها.

نداء إلى الشعب الجزائري

أيها الشعب الجزائري،

يمرُّ وطنُنا الحبيبُ بإحدى أخطرِ مراحلِ تاريخِه الحديث وأشدِّها تعقيدًا ومأساويةً: فالشعب يعاني من تفاقُمِ المشاكل التي تُنهِك حاضرَه وتهدِّدُ مستقبلَه، وتُنذرُ بتدمير مصيرِه ومصيرِ أطفالِه، ما لم يبادرْ هو إلى تغييرِ مسارِ الأحداثِ وتوجيهِها لإنهاءِ الاستبدادِ والفسادِ وإحلالِ العدلِ والرشادِ.

فخلالَ ما يُقاربُ نصفَ قرنٍ من الاستقلال، كان من المُفترضِ أن تَستكمِلَ الجزائرُ تأسيسَ دولتِها الاجتماعيةِ - الديمقراطيةِ، ذاتِ السيّادةِ الكاملةِ، في إطارِ المبادئِ الإسلاميةِ وفق ما نادى به بيان نوفمبر. غيرَ أن الواقعَ يصرُخ بنقيضِ ذلك:

فقد تعمّق الاستبدادُ، واستشرى الفسادُ، وعمّ الظلمُ، وانتشر البؤسُ واستفحل اليأسُ.

إنّ الجذورَ الرئيسيةَ لهذا الداءِ باديةٌ للعيانِ؛ إنّها امتدادٌ حتميٌ لسياساتٍ حاكتْها ومازالتْ مجموعةٌ من الجنرالاتِ وأتباعِهم من المنتفعين، الذين استولوا على السلطةِ وتحكّموا في قدراتِ البلادِ ونهبوا ثرواتِها وخيراتِها وعملوا على إشاعةِ الفسادِ فيها .

إن الحصيلةَ البائسةَ لسياساتِ هذه السلطةِ لم تعدْ تخفى على أحدٍ: إنّها، على سبيل المثال لا الحصر، تتجسّدُ في خنقِ الحرياتِ، والإقصاءِ السياسيّ، والتراجعِ الاقتصاديّ، والتفكُّكِ الاجتماعيّ وأزمةِ الهويةِ، وتوظيفِ الدولةِ بمؤسساتِها وقوانينِها في خدمةِ السلطةِ الحاكمةِ والمُنتفعين من أتباعِها الفاسدين. وحتى على الصعيدِ الأمني، الذي راهنت عليه السلطةُ، فلا يزال الوضعُ هشًّا، غيرَ مستقرٍ، عكسَ ما يروّجُ له الخطابُ الرسميُّ.

إنّ الأحداثَ المأساويةَ التي يَشهدُها بلدُنا تُذَكّرُنا يوميًّا للأسف الشديد، وبشكل دمويّ مريعٍ، بهذا الوضع المزري.

فإلى متى نستمرُّ في إحصاء موتانا ومفقودِينا وهم يتحوَّلون إلى أرقامٍ في قائمةٍ لا أولَ لها ولا آخر؟ إلى متى نَتفرَّجُ على مآلِ شبابِنا الموزَّعِ بين أجسادٍ تلفظُها أمواجُ البحرِ، وأخرى تلقى حتفَها انتحارًا أو تسقطُ منهارةً ضائعةً في دهاليزِ المخدراتِ والانحرافاتِ؟ إلى متى يصطدمُ تلامذتُنا وطلبتُنا بالرداءة والإقصاءِ والبطالةِ القاتلةِ والحرمانِ من بصيصِ أيِ أملٍ في المستقبل؟

إلى متى نتريّثُ وثرواتُنا منهوبة مبددة؟ إلى متى نتردّدُ وشوارعُنا مسرحٌ لاحتجاجاتٍ يوميةٍ تصرخُ بالغضبِ، لشعب يرفض الظلم ويأبى الخنوع ويمقت "الحقرة"؟

أيها الشعب الجزائري،

إنّ إنقاذَ وطنِنا يستلزِمُ تغييرًا جذريًّا مسؤولاً، يرقى إلى مستوى قناعاتِك وآمالِك وطموحاتِك؛ فمن حقِّك العيشُ في كنفِ الحريةِ والكرامةِ، في أرضٍ تنعمُ بالأمن والرخاء، في بلدٍ يسودُه العدلُ والمساواةُ، في وطن يتّسِعُ لكل أبنائِه.

إنّ الوضعَ الذي تعيشُه اليومَ ليس قدَرًا محتومًا. فالتغييرُ ممكنٌ، بل، بإذن الله، آتٍ، لكنه يتطلّبُ انخراطَك في عملٍ جماعيٍ هادفٍ، والتزامَك به ومشاركتَك في إنجازِه؛ إنه عملٌ في متناولِك. إنّ كافةَ شعوبِ العالم تسعى اليوم للتحكّمِ في مصيرِها، وتناضلُ من أجلِ التحرّرِ من قبضةِ الأنظمةِ الاستبداديةِ التي فُرِضَت عليها. وأنت، أيها الشعب الجزائري، تستطيعُ القيامَ بمثل هذه الوثبةِ التحرريةِ، كما فعلت في ثورة أول نوفمبر العظيمة.

إنّ القيمَ التي تؤمن بها، والتاريخَ الذي تعتزُّ به، ومشاعرَ الكرامةِ التي تميّزُك، كلَّها تجعلُك قادرًا على تحريرِ مصيرِك من مخالبِ المتسلّطينَ والمُفسدين.

أيها الشعب الجزائري،

نزفُّ إليك اليوم نبأَ ولادةِ حركة "رشاد" التي تكوّنت في رحمِ معاناتِك وخرجت إلى النور لخدمتك، لتكونَ أداتَك في التغييرِ الذي طالما تطلّعتَ إليه.

إنّ حركة رشاد ليست حزبًا سياسيًّا، بل قوة تَجَمُّع تصبو للعمل، بالطرقِ اللاعنفيةِ، على إقامة دولةِ الحقِ والعدلِ والقانونِ، الدولةُ التي تُحرّم فيها ممارساتُ الإقصاءِ والتعسّفِ والظلمِ و"الحقرةِ" إلى الأبد. إنّ هذه الحركة حركتُك أنت، وأنت مدعو للتفكير في الأرضيةِ التي يطرحُها مشروعُها الذي بين يديك، بالمناقشة والإثراء والتطبيق.

أيها الشعب الجزائري،

إنّ العملَ على تحقيقِ تغييرٍ بهذه الأهمية يَقتضي مشاركةَ الجميع. ومن هذا المنطلقِ، تنفتحُ حركة رشاد على كلِ المبادرات التي تسعىَ إلى مدِّ الجسورِ بين جميع الفاعلين السياسيين والنقاباتِ والشخصياتِ، على اختلافِ مشاربِها، وذلك لبناءِ علاقاتِ الثقةِ بينها، والمساهمةِ في لمِّ شتاتِها وتجميعِها في إطارِ مشروعٍ وطنيٍ جامعٍ فعّالٍ.

من هذا المنظورِ الوطنيِ الجامعِ، تدعو حركةُ "رشاد" كافةَ موظفي الدولةِ الجزائريةِ، مدنيين وعسكريين، ليكرّسوا ولاءهم دائمًا لهذا الشعب، الذي يطمحُ إلى الانعتاقِ، وليسخّروا جهودَهم وطاقاتِهم في خدمته. إنّ حركةَ "رشاد" تمدّ يدَها لهؤلاء جميعًا للسير معًا في طريق التغيير الحقيقي، تحقيقًا لمصلحةِ الجميعِ؛ فليس لحركةِ رشاد عدوٌ سوى أعداء الجزائر!

أيها الشعب الجزائري،

إنّ "رشاد"، من جهتها، تتعهد بخدمتك وتوفير الإطار الذي يسمح لك بالتجمع، حتى تتمكن من التعبير عن آلامك وآمالك وطموحاتك، وتطلعاتك الطبيعية المشروعة لمستقبل أفضل.

مرّة أخرى، هذا موعدُك مع التاريخ؛ فلتمسِكْ مصيرَك بيدِك ولتنطلقْ واثقًا من النصر!

إنّ نصرَك، وهو نصرٌ لجزائرَ حرةٍ وعادلةٍ، أمرٌ ممكنٌ، بل محتومٌ! فانهض أيّها الشعب العظيم لتنتزع حريتَك! وقم لتجدَ الله معك!

"رب اجعل هذا بلداً آمنا وارزق أهله من الثمرات"

أمانة حركة رشاد

غرة ربيع الثاني 1428 الموافق لـ 18 أبريل 2007

التوقيعات، حسب الترتيب الأبجدي

مراد دهينة، محمد العربي زيتوت، محمد سمراوي، عباس عروة، رشيد مصلي

ميثاق حركة رشاد

0. لماذا رشاد؟

النظام القائم في الجزائر منذ الاستقلال، وخاصة بعد انقلاب يناير 1992 أدخل البلاد برمته في طريق مسدود، بحيث جعل البلاد يعيش حالة مأسوية ناجمة عن تحكم الاستبداد وتفشي الفساد مما تسبب في انهيار أركان الدولة، وما صاحبها من تقهقر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تقييد الحريات المدنية، والإقصاء السياسي والتخبط في أزمة هوية متفاقمة. ويشهد على هذا الوضع المأسوي غالبية الجزائريين، كما تعزز العديد من المؤشرات والدراسات التي أجرتها المنظمات والمعاهد الجزائرية والدولية هذا التقييم للوضع المتردي في البلاد.

من جهة أخرى، فإن ثقافة تسوية الخلافات السياسية عن طريق العنف الموروثة عن فترة الكفاح من أجل التحرير، إلى جانب عجز الطبقة السياسية في التحرر من وصاية الجيش وجهاز المخابرات وفشلها في التأسيس لنظام يكرس سيادة السلطة المدنية على السلطة العسكرية، فقد شكل كل ذلك الأرضية الخصبة لبناء نظام غير قادر على إرساء مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي كفيل بضمان تحقيق نمو اقتصادي

سليم وتوفير فرص الشغل وتحقيق التماسك الاجتماعي أو حتى مجرد تلبية الطموحات المشروعة للشعب.

لكن هذا التشخيص يفرض علينا بالمقابل عدم إغفال أن مسؤولية المأزق الذي تتخبط فيه الجزائر اليوم لا تقع فقط على عاتق الجيش الذي يتحكم في النظام السياسي منذ الاستقلال، بل أن النخب السياسية المدنية التي أبانت عن قدر كبير من العجز وعدم قدرتها على التواصل مع المواطنين وتكريس نشاطها لخدمتهم، تتحمل هي أيضا جزءا من هذه المسؤولية.

ونظرا للوضع المأسوي الذي يجتازه بلدنا منذ أكثر من عقدين من الزمن، فلا مناص من فعل مواطني سلمي تجتمع حوله كافة فئات الشعب الجزائري لتمكينه من تحمل المسؤولية الازمة لبناء مستقبل قائم على الكرامة والعدالة والحرية.

ومنذ نشأتها في 2007، برزت حركة رشاد كقوة سياسية مبتكرة، تضع نفسها في قطيعة مع أفكار وممارسات الماضي، قوة قادرة على تقديم للشعب الجزائري بديل ذي مصداقية وواقعية من أجل تغيير جذري يكون في مستوى قناعاته وتطلعاته المشروعة.

بالنسبة لحركة رشاد، لا يمكن بناء أمة منسجمة ومتفاعلة مع واقع عالم اليوم أمة تستحق أن نفتخر بها لدى تسليم مقاليدها للأجيال القادمة، إلا من خلال المشاركة الحقيقية لجميع الجزائريين من أجل إدارة شؤون بلدهم وعن طريق استعادة المواطنين في القائمين على الحكم، وذلك من خلال إنشاء دولة القانون الحقيقية.

وفي عالم يزداد عولمة وفي ظل وضع إقليمي جد مضطرب، تتفاقم فيه جميع أشكال التطرف بسبب تزايد قلق وبؤس الشعوب، لا يمكن ضمان سلام و استقرار المنطقة إلا بإقامة دولة القانون والحكم الرشيد في الجزائر، وهو شرط لا مناص منه إذا أرادنا

حقا بناء الصرح المغاربي، وتعزيز العلاقات مع شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا والعالم العربي والعالم الإسلامي.

كانت ولا تزال هذه هي النظرة التي تتبناها حركة رشاد وتسير وفقها، رافضة محاولات الانقسام الزائف بين الإسلام والدولة والديمقراطية وكذلك تلك المتعلقة بالثقافة أو اللغة. ووفاء منها لمبادئ 1 نوفمبر 1954، تعتزم رشاد دمج جميع هذه المكونات للشعب الجزائري في مشروع مجتمع قائم على القناعات والمبادئ التي تقوم عليها هوية الشعب.

وبطبيعة الحال يتطلب هذا الطموح، من جانب المبادرين إلى تحقيق تغيير، رؤية متبصرة، وإخلاص وتفاني في العمل، والوفاء للقيم الأساسية لشعبنا.

1. حركة رشاد وأهدافها

تصبو حركة رشاد، من حيث مقاصدها وأسلوب عملها وأهدافها، إلى إن تكون بمثابة أداة للتجنيد الشعبي من أجل التغيير الذي يمكّن الجزائريين من العيش في بلد حر، تحكمه دولة القانون ويضبطه التسيير الراشد، من خلال إدارة سليمة للشؤون العمومية على مختلف مستويات الدولة، على أن يكون هذا التسيير فعالا وعقلانيا ونزيها وشفافا وقابلا للمساءلة.

إنّ حركة رشاد ليست حزبا سياسيا، لأنها تعتقد أنّ الوضع الحالي في البلاد لا يسمح بنشاط سياسي حقيقي حر يمنح الجزائريين فرصة حقيقية لممارسة مسؤولياتهم السياسية واختيار هم بكل حرية من يمثلهم من خلال انتخابات حقيقية.

كما تتطلع حركة رشاد إلى أن تكون تجمعا سياسيا واجتماعيا وفكريا من أجل إحداث تغيير حقيقي للنظام السياسي السائد، لقناعتها الراسخة بأن مثل هذا التغيير الذي من شأنه أن يحرر الجزائريين تحريرا تاما ويضمن لهم فضاء ديمقراطيا أرحب، هو

وحده قادر على إضفاء معنى حقيقي للتنافس السياسي الشريف، يكون في صالح الجزائريين.

وتصبو رشاد أيضا إلى أن تكون حركة شعبية أصيلة، تسيرها قيادة جماعية تعمل على تجسيد معايير التسيير الراشد، بدءا من داخل صفوفها

رشاد هي حركة في جوهرها معارضة للسلطة الحالية، ومن ثم لن تقبل بأيّ حال من الأحوال تبني موقف من شأنه أن يساعد السلطة على الاستدامة أو التجدد

حركة رشاد مفتوحة لجميع الراغبين والراغبات في الانضمام إلى مسار التغيير المنشود.

تعتمد حركة رشاد الطرق اللاعنفية سبيلا لتحقيق أهدافه، وتلتزم بإشراك كل فئات الشعب الجزائري والإصغاء إليها.

إنّ حركة رشاد اقتناعا منها بعدم قدرة أيّ قوة سياسية، مهما كانت، أن تحدث لوحدها التغيير المنشود، مفتوحة لكل مبادرة تهدف إلى مد الجسور بين الفاعلين السياسيين في الجزائر من أجل بناء علاقات ثقة بينهم ومن شأنها أن تسهم في تجميعهم.

2. قيم ومبادئ حركة رشاد

بما أنّ حركة رشاد ليست حزبا سياسيا فإنها لا تنوي عرض برنامج سياسي – فهذه مهمة الأحزاب المختلفة – ولكن تقترح أرضية قيم ومبادئ ترى أنها تشكل أساسا مشتركا بين الجزائريين.

تعمل رشاد على أن تكون السلطة السياسية التي تحكم جزائر الغد: 1) ملتزمة بدولة القانون، 2) شرعية، 3) ذات سيادة، 4) مدنية، 5) منصفة، 6) اجتماعية، 7) متبصرة، 8) تقوم على الشراكة، 9) والفعالية، 10) والشفافية، 11) والمساءلة.

وعلى هذه السلطة أن تكرس على أرض الواقع القيم والمبادئ الآتية:

1.2. دولة القانون

• ينبغي أن تسهر الدولة على الفصل الفعلي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛

• يتوجب على الدولة ضمان عدم انتهاك الشرف والكرامة والأمن وحق الحياة و الملكية المكتسبة بطريقة شرعية، والحقوق و الحياة الخاصة لجميع المواطنين؛

• يتوجب على الدولة أن تنشئ المؤسسات والآليات السياسية والقانونية والتربوية والاجتماعية قصد ضمان الدفاع عن حقوق النفس البشرية لجميع المواطنين والعمل على النهوض بها.

2.2. الشرعية

• النظام الشرعي الوحيد هو النظام المنتخب بحرية ونزاهة من قبل الشعب والذي يضع نفسه في خدمة المصالح العليا للأمة؛

• لا يمكن اعتبار أية عملية انتخابية حرة إلا إذا احترمت حقوق الإنسان وتم ضمان الحريات الأساسية، ومنها: حرية التعبير، حرية التجمع، حرية التقدم للاستحقاقات كمنتخِب أو حزب أو مرشح، غياب الإكراه، تيسير سبل الوصول إلى مراكز الاقتراع، حرية التصويت السري، حرية التقدّم بالشكوى والاحتجاج على التجاوزات؛

• لا يمكن اعتبار أي عملية انتخابية نزيهة إلا إذا كانت الإدارة المكلفة بتنظيم الانتخابات غير متحزبة، وكان القانون الانتخابي محميا بموجب الدستور، وكان الاقتراع عاما، وسبل الوصول إلى مراكز الاقتراع مضمونة للجميع، وسبيل الوصول إلى الوسائل الضرورية للقيام بالحملة الانتخابية منصفا، وعملية فرز الأصوات شفافة

ومفتوحة للجميع، ومعاملة الحكومة والشرطة والجيش وجهاز العدالة للأحزاب والمرشحين والمقترعين، منصفة وغير قسرية؛

• اللجوء إلى العنف أو القوة للاحتفاظ بالحكم أو الوصول إليه أمر مرفوض وليس مسموحا به مطلقا؛

• يتم التناوب السياسي في إطار التعددية الحزبية باحترام ثوابت الأمة المنصوص عليها في الدستور الذي يختاره الشعب بحرية.

3.2. السيادة

• لا بد أن تكون الدولة الجزائرية "دولة ذات سيادة، ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"، وفقا لما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954؛

• يتوجب على السلطة السياسية الحفاظ على استقلال وأمن الدولة الجزائرية؛

• يتوجب على السلطة السياسية التحرر من تدخل أيّ قوى ضاغطة، سواء من الداخل آو الخارج أو من أي حكومة أجنبية؛

• يتوجب على السلطة السياسية الحرص على القضاء على الأشكال الخطيرة من التبعية الاقتصادية للجزائر وضمان الاستقلالية في المجالات الإستراتيجية؛

• يجب تنظيم علاقات الجزائر الخارجية وفقا لمبادئ التعاون والمعاملة بالمثل والحفاظ على المصالح المتبادلة؛

• يجب الوفاء بكافة المعاهدات ذات البعد العالمي، والتي صادقت عليها الجزائر.

4.2. الطابع المدني

• دولة الجزائر ليست "دولة بوليسية" ولا "دولة لاهوتية"، ولا "دولة علمانية"؛

• ينبغي أن يكون الجيش ومصالح الأمن تابعين فعلا للسلطة السياسية وخاضعين لرقابة البرلمان؛

• ينبغي أن يتقيد الجيش بمهامه التي يحددها الدستور والمتمثلة في الحفاظ على سلامة البلاد الترابية والدفاع عنها في وجه التهديدات الخارجية؛

• يمتنع الجيش عن التدخل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛

• يقر الجيش بأن الشعب الذي ينبثق عنه هو صاحب السيادة، ويتعين عليه احترام التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن ممارسة تلك السيادة.

5.2. المساواة

• ينبغي على الدولة أن تضمن المساواة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز بناء على اللون أو العرق أو اللغة أو الجنس أو الوضعية الاجتماعية أو المعتقد السياسي؛

• يتعين على الدولة أن تضمن للجميع الحريات الأساسية، الفردية منها والجماعية، في إطار الدستور؛

• ينبغي على الدولة أن تعترف بجميع العناصر المكوّنة للشخصية الجزائرية، والمتمثلة في الإسلام والعربية والأمازيغية، والعمل على ترقيتها من دون إقصاء آو تهميش.

6.2. الطابع الاجتماعي

• يتوجب على الدولة النهوض بالعدالة الاجتماعية وضمان حياة كريمة ولائقة (الخدمات الصحية، التعليم، الشغل، السكن) لجميع المواطنين؛

• يتوجب على الدولة أن تضمن لجميع المواطنين حق الترقية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية؛

• يتوجب على الدولة مكافحة جميع أشكال العنف؛

• يتوجب على الدولة أن تتجند لمحاربة الآفات الاجتماعية من أمية وفقر، وانحطاط أخلاقي وانتشار للمخدرات والإجرام، الخ.

7.2. التبصر

• ينبغي أن تسيّر الدولة وفقا لرؤية إستراتيجية وسياسة متبصرة؛

• ينبغي على الدولة أن تقوم بترقية سياسة تنمية مستديمة وأن تسهر على حسن استغلال الموارد الطبيعية وجميع مصادر الطاقة وتسييرها العقلاني، وعلى حماية البيئة؛

• ينبغي أن تضمن الدولة التوازن والتكامل فيما يتعلق بالعمليات الإنمائية الجهوية.

8.2. المشاركة

• ينبغي أن تعمل الدولة على تأسيس لا مركزية السلطات وتشجيع المشاركة المباشرة للمواطنين عن طريق تخويل المجالس المحلية (البلدية، الدائرة، الولاية) مزيدا من السلطات، وكذلك من خلال الاستشارات الشعبية؛

• ينبغي على الدولة ألا تعيق حق التجمع، ويجب أن لا يخضع تأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب إلى إذن مسبق من الإدارة، بل يكفي مجرد الإعلان عنها؛

• ينبغي أن تقوم الدولة بترقية المشاركة الفعلية للمجتمع في إنجاز المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

9.2. الفعالية

• ينبغي أن تسهر الدولة على عملية الإصلاح المستمر للإدارة والتخفيف من حدة العوائق البيروقراطية؛

• ينبغي أن تسهر الدولة على خفض حجم الإنفاق في تسيير الشؤون العمومية، مع مراعاة الضرورات الاجتماعية؛

• ينبغي أن تسهر الدولة على احترام وترقية مبادئ حرية المقاولة والمنافسة الحرة وعلى مبادئ العقلانية والتوازن والاستقامة في جميع النشاطات الاقتصادية والمالية؛

• ينبغي أن تشجع الدولة على إنشاء نظم للمراقبة والترقية من طرف الأقران مع ربط الاستحقاق بالكفاءة فحسب؛

• ينبغي أن تسهر الدولة على ترقية التعليم وتحفيز روح البحث والابتكار؛

• ينبغي أن تدعو الدولة إلى التعاون الخارجي للتكوين واكتساب المعارف والمهارات؛

• ينبغي أن تضمن الدولة التعايش المنسجم بين القطاعات العمومية والخاصة والمشتركة للاقتصاد.

10.2. الشفافية

• ينبغي أن تشجع الدولة على إنشاء قوى توازن مستقلة وذات مصداقية وتضمن على وجه الخصوص حرية الصحافة؛

• ينبغي أن تضع الدولة تشريعات وآليات وهيئات لمراقبة الرشوة ومكافحتها؛

• ينبغي أن تضمن الدولة الشفافية في النشاطات الاقتصادية والمالية؛

• من واجب الدولة إنشاء مؤسسة لمراقبة حسابات الدولة ذاتها، وكذلك حسابات المؤسسات العمومية؛

• ينبغي أن تسهر الدولة على احترام القيم الأخلاقية وترقيتها ومحاربة جميع أشكال الفساد، ومنها الرشوة.

11.2. المساءلة

• على جميع مستويات الدولة، تكون السلطة المنتخبة ملزمة بالمساءلة أمام الشعب؛

• من صلاحيات الشعب معاقبة الحكام، وإذا اقتضى الأمر إزاحتهم، عن طريق الآليات الشرعية المناسبة؛

• ينبغي على الدولة أن تعزز من الدور الأساسي للمجالس المنتخبة، وذلك أثناء ممارستها للمراقبة المالية للدولة وللمؤسسات العمومية، من خلال لجان خبراء؛

• ينبغي أن تقوم الدولة بترقية ثقافة التدقيق في المحاسبة عن طريق الأدوات المناسبة، مدعومة بحق الإحالة على القضاء؛

• ينبغي أن يكون في مقدور جهاز العدالة استلام الملفات تلقائيا ومقاضاة جميع التجاوزات المسجلة بكل حرية؛

• ينبغي أن تضمن الدولة، استنادا إلى أدلة تمت مناقشتها من كل الأطراف أثناء إجراءات قانونية، حجز الثروات والأملاك المكتسبة بطرق غير شرعية وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، وإن تعذّر ذلك دفعها للخزينة العامة، واسترجاع الثروات الوطنية المهربة للخارج.

بيان جنيف 2008

عقد معهد قرطبة للسلام بجنيف[أ] من 13 إلى 15 نوفمبر 2008 ندوة حول "آفاق التغيير السياسي في الجزائر"[52]. وهدفت الندوة إلى معاينة الأوضاع في الجزائر ومناقشة قضية التغيير من أجل إرساء دولة القانون التي تضمن كرامة وحريات الجزائريين، على أيادي قوى سياسية خارجة عن سيطرة النظام وبالطرق اللاعنفية. جاءت الندوة في نهاية العهدة الثانية لعبد العزيز بوتفليقة وأثناء التحضير لإعادة تعيينه لعهدة ثالثة.

شارك في الندوة عدد من الشخصيات الجزائرية السياسية والنقابية والإعلامية والفكرية ذات التوجهات المختلفة. واختتمت الندوة بمحاضرة عامة عن نفس الموضوع، حضرها جمع من الجزائريين والمهتمين بالشأن الجزائري والصحفيين، طُرحت خلالها جملة من التساؤلات تمحورت حول خطورة ما آلت إليه الأوضاع في الجزائر. وتُوّجت أعمال الندوة بـ"بيان جنيف 2008" الذي اعتبر تغيير نظام الحكم مطلبًا شعبيًا واسعًا وملحًّا وأكّد على ضرورة أن يكون التغيير جذريًا وتوافقيًا وبالطرق السلمية وعلى ضرورة اشتراك كل القوى المؤمنة بهذا التغيير مهما كانت أيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية ومجال نشاطها الفئوي.

[أ] معهد قرطبة للسلام بجنيف (مؤسسة قرطبة بجنيف سابقًا) منظمة غير حكومية تأسّست بجنيف سنة 2002 تنشط في مجال الوقاية من العنف وترشيد الخلاف وتعزيز السلم في العالم العربي وأفريقيا.

بيان جنيف 2008

بدعوة من مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة اجتمع عدد من الشخصيات الجزائرية من بينهم السادة عبد الحميد مهري، جمال الدين بن شنوف، مالك جودي، مراد دهينة، محمد العربي زيتوت، ياسين سعدي، صلاح الدين سيدهم، لهواري عدي، عباس عروة، سعد لوناس، رشيد مصلي، يوسف نجادي، للمشاركة في ندوة قصد معاينة الأوضاع الراهنة في الجزائر ومناقشة آفاق التغيير السياسي بها.

وقد اتفق السادة المذكورة أسماؤهم أعلاه على ما يلي:

1. الانشغال البالغ بتدهور الأوضاع والمخاطر التي تهدد الجزائر على أكثر من صعيد؛

2. عجز النظام القائم عن حل مشاكل البلاد وإعادة الثقة والأمل للمواطن؛

3. ضرورة تغيير نظام الحكم، الذي هو مطلب شعبي واسع وملحّ؛

4. ضرورة أن يكون هذا التغيير جذريا وتوافقيا وبالطرق السلمية؛

5. ضرورة اشتراك كل القوى المؤمنة بهذا التغيير مهما كانت أيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية ومجال نشاطها الفئوي؛

6. الاعتقاد بأنّ بيان أول نوفمبر يمكن أن يكون أساسا لإطار وطني شامل بعد قراءة توافقية معمقة تهدف لتجديده وتحيينه؛

7. التأكيد أنّ هذا التغيير يتطلب ديناميكية سياسية واجتماعية تكون نتيجة التشاور والتنسيق والعمل المشترك بين كل الإرادات الخيرة.

ويرحّب الحاضرون بتعدد المبادرات الداعية لهذا التغيير ويدعون إلى تكاثرها في مختلف الأوساط والمستويات والفئات الاجتماعية.

ويؤكد الحاضرون قدرة الشعب الجزائري على تجاوز الأزمة التي طال أمدها وبناء دولة القانون التي ضحّى في سبيلها أجيال من الشهداء والمناضلين.

حرر في جنيف، 15 نوفمبر 2008

صور لفعاليات الندوة حول "آفاق التغيير السياسي في الجزائر"

من اليمين إلى اليسار: نصيرة غزلان، محمد العربي زيتوت، صلاح الدين سيدهم، الهواري عدّي.

من اليمين إلى اليسار: صلاح الدين سيدهم، الهواري عدّي، عباس عروة، عبد الحميد مهري، جمال الدين بن شنوف.

من اليمين إلى اليسار: عبد الحميد مهري، سعيد مرسي، مراد دهينة، رشيد معلاوي، نصيرة غزلان.

© معهد قرطبة للسلام – cpi-geneva.org

من اليمين إلى اليسار: يوسف نجادي، عباس عروة، عمر قيدوم

© معهد قرطبة للسلام بجنيف – cpi-geneva.org

من اليمين إلى اليسار، الصف الأوّل: صلاح الدين سيدهم، جمال الدين بن شنوف، عبد الحميد مهري
الصف الثاني: أحمد بن محمد، محمد العربي زيتوت، سعيد مرسي.

© معهد قرطبة للسلام بجنيف – cpi-geneva.org

صلاح الدين سيدهم برفقة مراد دهينة.

© معهد قرطبة للسلام بجنيف – cpi-geneva.org

بيان جبهة التغيير الوطني (2011)

في 19 مارس 2011، تزامنًا مع التغيّرات الكبرى التي أحدثتها الانتفاضات الشعبية في المنطقة، قامت مجموعة من المواطنين والمواطنات من مختلف المشارب الفكرية والخلفيات المهنية بإصدار نداء[53] للجزائريين والإعلان عن إنشاء "جبهة التغيير الوطني"، ونشر بيان يوضّح مبادئ وأهداف الجبهة.

نداء إلى جميع مواطنينا في الجزائر وفي المنفى

قبل عامين، في 19 مارس 2009، وجهت مجموعة من الجزائريين والجزائريات نداء من أجل الشروع في مشاورات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بإحداث تغيير جذري وسلمي للنظام السياسي القائم، وقد رسم هذا النداء الخطوط العريضة التي من شأنها أن تحقق الانتقال من نظام شمولي غير شرعي إلى دولة القانون. وأعقب ذلك، نقاش واسع على أرض الواقع وعبر موقع "يومية الجزائر" على شبكة الانترنت، (www.lequotidienalgerie.org)، لسان حال نداء 19 مارس.

وقد اتخذ اليوم جزائريون وجزائريات أحرار قرارهم بتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهم، من أجل ترجمة روح نداء 19 مارس ووضعه موضع التطبيق – بعيدًا عن تلاعب النظام الذي لم يتردد في التنكر التام لواجهته المعتادة من أجل استدامة سلطته، وإيهام الملأ عبر طرحه تغيير وهمي وشكلي – وتكون ترجمة النداء من خلال

إنشاء جبهة التغيير الوطني على أساس تسوية سياسية، يراد لها أن تكون وعاء يتسع لكافة الإرادات الوطنية، دون استثناء أو إقصاء، من أجل إحداث تغيير جذري للنظام السياسي، وإقامة دولة قانون حقيقية.

لقد حان وقت العمل، وأزفت ساعة التشمير على السواعد، لكي تفسح مرحلة التحاليل وإبداء النوايا، المجال واسعا أمام العمل على أرض الواقع.

وإننا من خلال هذا النداء، نحث جميع مواطنينا للانضمام إلى هذه الجبهة، والوقوف إلى صف شعبنا ودعم دينامكية التغيير، هذا التغيير الذي لا مفر منه، آجلا او عاجلًا.

"إن الإرادات الواهنة تترجم بالخطب، أما الإرادات القوية فتكون بالأفعال."

المكتب المؤقت لجبهة التغيير الوطني

بيان جبهة التغيير الوطني

إن وطننا الحبيب يمر بأزمة خطيرة تتمثل في فقدان السلطة السياسية للشرعية منذ الاستقلال. فهذا النظام الذي تصرف في مؤسسات الدولة وكأنها ملكيته الخاصة، جر البلاد إلى نفق مسدود، ووجد نفسه اليوم عاجزا عن الخروج منه.

إذ على الرغم من واردات البترول الغير المسبوقة للبلاد، فإن هذا النظام عجز عن انتهاج أي خطة استراتيجية بعيدة المدى، متصرفا بعشوائية وارتجال غير راشد في شؤون البلاد، دون مبالاة بأوضاع الشباب الجزائري الذي بات عُرضة للإهانة والتهميش والبطالة والـ"حقرة"، التي لم يجد عنها بديلا سوى المغامرة بحياته من خلال الهجرة السرية كوسيلة للحصول على معيشة كريمة – كما يبدو له – بعيدا عن اهتمام

الحُكام المتحصنين في قصورهم، والذين أصبح همهم الوحيد، هو السهر على أعمالهم والتلهف على جمع الثروات.

لقد باءت بالفشل كل المحاولات التضليلية المتعددة والارتجالية، التي ادعى النظام أنها "إصلاحات"، في ظل تغييب إرادة الشعب وعدم مراعاة مصالحه.

وعلى الرغم من حالة التسيب والمُيوعة التي آل إليها هذا النظام المرفوض من طرف الشعب والبعيد كل البعد عن الواقع الوطني، فإنه لا يزال مُصِرا على البقاء في الحكم مهما كان الثمن.

وأمام هذه الأزمة السياسية الخطيرة التي باتت تهدّد بـ "تسونامي" شعبي قد يتفجر في ظروف اقليمية مشحونة، فإننا نحن المواطنون والمواطنات من كل الطبقات الاجتماعية ومن كل الحساسيات السياسية، قررنا تحمل مسؤولياتنا أمام الشعب. وعقدنا العزم على وضع حد نهائي لمنطق التخريب الذاتي الذي تسبب فيه النظام وأوقع فيه الأمة.

وعليه، فإننا ننادي كل المواطنين الغيورين على المصالح العليا لوطننا، للانضمام إلى هذه التسوية السياسية التي ستكون الآلية الكفيلة بتخليص الشعب من التسلط المفروض عليه من قِبل نظام غير شرعي.

فمن خلال هذه التسوية التي تسعى إلى جمع كل الإرادات الفكرية والسياسية والشعبية بدون اقصاء، نعبر عن عزمنا الثابت لمواكبة كفاح شعبنا من أجل استعادة سيادته الكاملة وبناء دولة القانون عبر تغيير جذري للنظام بكل الوسائل السلمية المتاحة.

يندرج مشروعنا للتسوية ضمن المبادئ المعلن عنها في بيان أول نوفمبر 1954 وأرضية الصومام اللذان يمثلان جوهر النصوص المؤسسة للثورة الجزائرية.

إن المبادئ الأساسية التي تم عليها الإجماع بيننا ضمن هذه الديناميكية هي كما يلي:

1– التغيير الجذري للنظام السياسي القائم بالوسائل السلمية.

2– التشبث بهويتنا الجزائرية ومكوناتها الثلاثة: الإسلام، الأمازيغية والعروبة؛ ولن يُخول لأي شخص أو جمعية أو حزب سياسي، أن يستعمل إحدى هذه المكونات للهوية الوطنية كأداة سياسوية، سواء كانوا في الحكم أو في المعارضة.

3– الاحترام التام لكرامة الإنسان وجميع حقوقه.

4– احترام الحريات الفردية والجماعية، بصرف النظر عن أي اعتبارات ذات طابع عرقي أو جنسي أو ديني

5– الالتزام بالسيادة الشعبية، لكونها المصدر الوحيد للسلطة والشرعية.

6– اعتماد قواعد الديمقراطية كوسيلة للتسيير السياسي والتنظيم السلمي للمجتمع، مع نبد العنف كوسيلة للتعبير أو لإدارة شؤون المجتمع.

7– اعتماد التداول على السلطة من خلال الانتخابات.

8– المؤسسة العسكرية بعد تخليصها من قبضة الأوليغارشية التي استحوذت على قيادتها منذ نهاية حرب التحرير- يجب أن تستعيد مهمتها كمؤسسة جمهورية تُحدد وظيفتها بنص الدستور المنبثق عن إرادة الشعب، عِلما أنْ لا مؤسسة مهما كان موقعها في السلطة تعلو على السيادة الشعبية التي هي المصدر الوحيد للشرعية.

وعلى أساس هذه المبادئ المُجمَع عليها، قررنا تنظيم أنفسنا في إطار "جبهة التغيير الوطني" لتجنيد الشعب الجزائري من أجل تغيير حقيقي وفعلي للنظام القائم. وستضُم هذه الجبهة، كل الفعاليات السياسية والثقافية والشعبية بدون إقصاء إذا تبنت

المبادئ المنصوص عليها في التسوية. ولن تكون هذه الجبهة، بأي حال من الأحوال، مجرد تركيبات سياسوية أو ساحة لصراعات إيديولوجية، بل ستكون حاضنا جامعا لكل الإرادات الوطنية الخيرة، على اختلاف حساسياتها، المتطلعة إلى إنجاز مشروع ديمقراطي مشترك، هدفهم الوحيد هو التغيير الجذري والسلمي للنظام السياسي القائم وإرساء دولة القانون.

ستُحل هذه الجبهة، فورَ تحقيق أهدافها المنشودة.

سترفض جبهة التغيير الوطني أي تدخل من قبل القوى الأجنبية في مسار التغيير والمرحلة الانتقالية نحو دولة القانون، انطلاقا من اقتناعها بأن الأزمة السياسية الوطنية لم ولن تحل إلا من طرف الجزائريين أنفسهم.

التغيير الجذري للنظام يمر حتما بالمرحلة الانتقالية التي ستحدد من طرف جبهة التغيير الوطني والمؤسسة العسكرية، كما ستكون الميكانزمات العملية والأهداف المنوطة بهذه المرحلة كما يلي:

1– تنصيب حكومة مؤقتة تكون مهمتها:

أ– تصريف الأعمال.

ب– التحضير لانتخاب مجلس وطني تأسيسي، وهو السبيل الوحيد والشرعي لاستعادة الشعب لسيادته الكاملة.

2– تنصيب مجلس استشاري يتكون من شخصيات سياسية وعلمية نزيهة ومحترمة، من أجل مرافقة الحكومة المؤقتة وتقديم الاستشارة لها عند الحاجة.

ستقوم الحكومة المؤقتة فور تنصيبها بالإعلان عما يلي:

أ– إلغاء كل القوانين والقرارات الإدارية المقيدة للحريات الفردية والجماعية.

ب– حل المجالس المفبركة (المجلس الوطني ومجلس الأمة).

ج– استقلالية العدالة عن السلطة التنفيذية.

د– حل أجهزة الشرطة السياسية.

و– رفع القيود عن حرية تأسيس الأحزاب السياسية والنقابات الحرة وحرية الإعلام.

هـ– إطلاق سراح السجناء السياسيين وسجناء الرأي وإلغاء كل العراقيل ذات الصلة بما فيه عَودة المواطنين من المنفى.

هذا، وفي الخلاصة، نحن المواطنون الممضون أدناه، نتعهد أمام شعبنا بالالتزام حرفيا بهذه التسوية السياسية وبالعمل على تحقيقها على أرض الواقع، خدمة للجزائر، وللجزائر فقط.

وعليه، نناشد ضمائر وقلوب كل الأحرار من الجزائريين والجزائريات، في هذه الظروف الحرجة من أجل أن يستجمعوا مشاعرهم الوطنية ويتجندوا معا للعمل الجماعي دون إقصاء، لإطفاء لهيب الحقد والضغينة.

نسأل الله عز وجل، القوة والعزيمة، حتى نرقى بمجتمعنا إلى مستوى دولة القانون الحقيقية، في جزائر متصالحة مع نفسها، يسودها التضامن والأخوة بين كل أبنائها.

الجزائر، 19 مارس 2011

الأعضاء المؤسسون

لياس أكرم (طالب)، جعفر أمقران (خبير في الطيران المدني)، عمار أنقراشن (صحفي)، سمير آيت أفتان (طالب)، أبو بكر آيت بن علي (مهندس)، عبد المجيد

آيت سعدي (مهندس)، عبد الكريم باجاجة (مستشار وثائقي)، سمير بلاّطش (ويبماستر)، وسيلة بن الأطرش (جامعية)، جمال الدين بن شنوف (صحفي)، عبد الوهاب بن يلّس (جامعي)، نور الدين بن موهوب (ناشط في مجال حقوق الإنسان)، يانيس بوعزيز (طالب)، سامي بومنجل (مهندس معماري)، يحيى بونوار (صحفي)، محمد جبارة (جامعي)، عادل حريك (مهندس)، عبد القادر ذهبي (جامعي)، إسكندر دبّاش (صحفي)، رشيد زياني-شريف (طبيب)، يوسف زيرم (صحفي)، ياسين زايد (نقابي)، رشيد غريّب (صحفي)، عادل سيّاد (كاتب صحفي)، صلاح الدين سيدهم (طبيب جراح)، عمر شبّالة (صحفي)، أحمد شوشان (ضابط سابق في الجيش الوطني)، سليم صلحي (صحفي)، فارج طلبي (طالب)، الهواري عدّي (أستاذ جامعي)، زينب عزوز (أستاذة جامعية)، لوناس كلال (محامي)، نسيم فضيل بوراس (مهندس الطيران)، أمينة قاضي (أستاذة جامعية)، نسيمة قطال (مهندسة إعلام آلي)، مليكة لونيس (قانونية)، محمد مقدود (أستاذ)، حسين وقنون (ضابط سابق في الجيش الوطني).

أرضية وطنية من أجل انتقال ديمقراطي حقيقي في الجزائر (2012)

قامت مجموعة من المواطنين من مختلف التوجهات الأيديولوجية والسياسية في ربيع 2012 بإجراء سلسلة من المشاورات لإطلاق مبادرة سياسية تهدف إلى تجاوز الانسداد السياسي الذي كانت تعرفه البلاد في وسط العهدة الثالثة لعبد العزيز بوتفليقة. وأفضت المشاورات إلى لقاءَين متزامنين في يوم 4 ماي 2012 الأوّل في الجزائر والثاني في جنيف تمخّض عنهما بيانٌ صحفي ومشروع "أرضية وطنية من أجل انتقال ديمقراطي حقيقي في الجزائر"[54] طُرح على الجزائريين للنقاش.

تضمّنت الأرضية تشخيصًا مشتركًا للأوضاع، ومجموعة من القِيَم المواطنية المشتركة ورؤية مشتركة لتغيير جذري وتوافقي وبالطرق السلمية يُشرك كل الإرادات بدون إقصاء التي تطمح إليه مهما كانت أيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية، بدون إقصاء. كما طرحت الأرضية رؤية مشتركة للمرحلة الانتقالية ودعت المواطنين إلى رفض مهزلة الإصلاحات الشكلية بما في ذلك الاستحقاقات الانتخابية، والانضمام إلى مسعى بديل للمشاركة الفاعلة في تغيير حقيقي.

أرضية وطنية من أجل انتقال ديمقراطي حقيقي في الجزائر

1) بيان صحفي

التأم هذا اليوم لقاءان الأول في الجزائر العاصمة والثاني في مدينة جنيف لجمع من الجزائريين لتدارس الأوضاع الراهنة في الجزائر. واتفق المشاركون على أنّ أصل الأزمة يعود إلى سياسات كارثية انتهجها نظام غير شرعي وغير شعبي، لما يزيد عن خمسين عامًا، رسّخت الاستبداد والفساد والرداءة، وزرعت اليأس في نفوس الجزائريين وأفقدتهم الأمل في حياة كريمة في وطن استشهد من أجل تحريره الملايين.

كما ناقش المشاركون مشروع "أرضية وطنية من أجل انتقال ديمقراطي حقيقي في الجزائر"، تهدف إلى تقديم بديل للشعب الجزائري للخروج من الأزمة متعددة الأبعاد والآخذة في التفاقم، إلى حدّ أصبح يهدّد وحدة المجتمع والوطن.

ومن أهم مبادئ الأرضية الوطنية التغيير الجذري للنظام السياسي على أن يتمّ بالوسائل السلمية، من أجل إقامة دولة القانون، بعيدًا عن أيّ تدخّل أجنبي، ضمن جزائر مستقلّة حقًّا وموحّدة شعبًا ووطنًا.

وبعد النقاش الثري الذي استمرّ طوال اليوم، اتفق المشاركون على ما يلي:

1- تثمين مشروع الأرضية الوطنية من أجل انتقال ديمقراطي حقيقي في الجزائر، ونشره على أوسع نطاق ليطّلع عليه الشعب الجزائري ويشارك في إثرائه بما يراه مناسبًا؛

2- تشكيل لجنة متابعة توكل لها مهمة إجراء مزيد من الاتصالات مع الفاعلين السياسيين والناشطين في المجتمع المدني لإشراك أكبر عدد منهم في الأرضية الوطنية؛

3- تقوم لجنة المتابعة بتنظيم لقاء ثانٍ يُعقد في الجزائر في الأيام المقبلة لتبنّي الصيغة النهائية للأرضية الوطنية؛

إننا ندعو كلّ الجزائريين حيثما كانوا، الواعين بالتهديدات المحدقة بوطننا، وجميع الذين يرفضون الإصلاحات الزائفة بما فيها المهزلة الانتخابية القادمة، والذين يتوقون إلى تغيير حقيقي سلمي، للمشاركة في هذه الأرضية الوطنية المفتوحة دون إقصاء وإثرائها وبذل الجهد لإنجاحها.

إننا في هذا الظرف العصيب، ليس لنا كجزائريين خيار آخر سوى التعاون والتكاتف لإنقاذ وطننا العزيز.

الجزائر/جنيف، يوم 4 ماي 2012

قائمة المشاركين (حسب الترتيب الأبجدي)

رشيد أوشان، فريدة أوغليسى، مروان بزوي، ثامر بلاغمة، الطاهر بلعباس، محمد بن باباعلي، عبد اللطيف بن خلفة، بدرالدين بن دريس، فريد بن عودة، عبد الله بن نعوم، يونس بهلول، حسان بوراس، كمال بومعراف، يحي بونوار، رضوان تافت، مليك تيقزيري، كمال جدي، حسين جيدل، مصطفى حابس، عبد الرؤوف حجاج، الزبير حمودي، سليمان حميطوش، صالح حوامد، محمد دعدي، نصرالدين راربو، بشير رقيق، عبد الرحيم رقيق، الطاهر زيتوت، محمد العربي زيتوت، رابح سام، ياسين سعدي، محمد سوالمي، حبيب سوايدية، قاسم سوفغالم، محمد شبوب، حكيمة شمبازي، نزيم طالب، رضا طوبال، عبد النور عبداللي، عباس عروة، لخضر غطاس، عبد الله غناي، كمال الدين فخار، نسيمة قطال، عمر قيدوم، أمين لخضر، فؤاد لموشي، محمد مخيوبة، يحي مخيوبة، محمد مصطفاي، رشيد مصلي، محمد مقران، يوسف نجادي.

قائمة الداعمين لهذه المبادرة الذين تعذّر عليهم الحضور (حسب الترتيب الأبجدي)

آمال بابا، مصطفى براهمي، مبروك بن عطية، علي بنواري، موسى بورفيس، عبد القادر بوطالب، منير جغيم، مالك جودي، صالح حفاف، مراد دهينة، عبد القادر ذهبي، محمد رحيم، أحمد الزاوي، رشيد زياني-شريف، بوجمعة سلمية، محمد سمراوي، أحمد سيمزراق، مراد شكري، قدور شويشة، عبد الرحمن عزلي، محمود العقبي، عبد الحميد علي عمار، سيد أحمد غزالي، أنور كوتشوكالي، حسن كركادي، حسين مالطي، محمد المكي مسكالجي، منار منصري، أنور هدام، براهيم يونسي.

2) أرضية وطنية من أجل انتقال ديمقراطي حقيقي في الجزائر

(مشروع طُرح للنقاش)

1— ديباجة

بعد نصف قرن من الاستقلال لا يزال الشعب الجزائري منقوص السيادة، فهو إلى يومنا هذا ليس حرّا ولا سيّدًا في خياراته وتقرير مصيره. وتمرّ الجزائر بأزمة سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة تهدّد لحمة الشعب ووحدة التراب الوطني.

إنّ هذه الأزمة متعدّدة الأبعاد ناجمة عن عدم شرعية النظام المستمرّ منذ 1962.

وفي حين تتحرّر شعوب المنطقة من قبضة الأنظمة الاستبدادية الفاسدة، تحاول الزمرة العسكرية-المالية التي تمثّل السلطة الفعلية في الجزائر، مرّة أخرى، تضليل الرأي العام الوطني والدولي بإطلاق حزمة من الإصلاحات السياسية الفاسدة. وعِوض أن يباشر النظام العسكري بتنظيم حوار وطني حقيقي صادق وغير إقصائي، صريح ومسؤول، يفضي إلى تشخيص مشترك لأسباب الأزمة وإلى رؤية توافقية

لمستقبل البلاد، فقد فضّل بدل ذلك اللجوء إلى نصوص قوانين تزيد من انسداد الفضاءات السياسية والجمعوية والإعلامية وتكرّس الإقصاء.

إنّ الشعب الجزائري يطمح إلى تغيير جذري وسلمي لطبيعة نظام الحكم يمكّنه من تحقيق الحرية والكرامة والعدالة والسلم والحياة الكريمة.

نحن، التنظيمات والفاعلون السياسيون والمواطنون الجزائريون، المنضمّون إلى هذه الأرضية، نعبّر عن بالغ انشغالنا بخصوص تدهور الأوضاع في الجزائر والمخاطر التي تحيق بالبلاد على أكثر من صعيد، ونتعهّد بالعمل على دعم ومواكبة التغيير الذي يمثّل مطلبًا شعبيًا ملحًّا.

إننا نتجمّع ابتداء من يومنا هذا لنشكّل بديلًا للنظام القائم وندعو كافة أعوان الدولة الذين يشتركون في القِيم والمبادئ المعروضة هنا للانضمام إلى هذه الأرضية الوطنية من أجل العمل على تحقيقها.

2— تشخيصنا للأوضاع

إننا نعتبر:

— أنّ المآسي والصراعات التي نشبت بين الأشقاء والتي عانى منها الشعب منذ استقلاله تقع مسؤوليتها في المقام الأول على نظام الحكم غير الشرعي الذي استحوذ على السلطة وتشبّث بها بالقوة؛

— أنّ الطبيعة الاستبدادية للسلطة التي قادت بلدنا منذ استقلاله قد شكّلت عائقاً أمام تكريس الحقوق المدنية والسياسية للجزائريين؛

— أنّ النظام أظهر إفلاسًا في إدارة البلد وفشلًا في تلبية احتياجات المواطنين في الميادين التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، مع ما صاحب ذلك من عواقب وخيمة تهدّد اللحمة الوطنية ومستقبل الجزائر؛

— أنّ ما يسمّى بميثاق السلم والمصالحة وكذا ما يسمّى بالإصلاحات السياسية التي أطلقها النظام ليست قادرة على إخراج الجزائر من الأزمة.

3— قيَمنا المواطنية

إننا نتعهد بالآتي:

— اعتبار بيان أول نوفمبر 1954 أساسًا لإطار وطني شامل بعد قراءة توافقية معمّقة تهدف لتجديده وتحيينه؛

— احترام السيادة الشعبية، باعتبار أنّ الشعب يشكّل المصدر الوحيد للسلطة السياسية وللشرعية؛

— ضمان احترام حرمة الحياة والكرامة والممتلكات للجميع، طبقًا لقيَمنا الحضارية وللقيَم العالمية لحقوق الإنسان؛

— احترام هويتنا بمكوناتها الثلاث: الإسلام والأمازيغية والعربية، فلا يحقّ لا للنظام السياسي القائم ولا للمعارضة ولا لأيّ مؤسسة أخرى الاستحواذ على واحدة من ركائز هويتنا غير القابلة للتجزئة؛

— احترام الحريات الفردية والجماعية، بدون أيّ تمييز بناء على العرق أو الجنس أو الدين؛

— تعزيز اللحمة الوطنية وأواصر التضامن بين جميع المواطنين؛

— احترام الديمقراطية كوسيلة للتسيير السياسي والتنظيم السلمي؛

— نبذ كل أشكال العنف في معالجة الخلافات التي تنشب داخل المجتمع؛

— الإقرار بهيمنة السلطة السياسية المنتخبة بكل حرية وشفافية والتي لا تخضع لأيّ مؤسسة، مدنية كانت أم عسكرية أم دينية؛

— رفض أيّ عهدة سياسية غير محدودة أو قابلة للتجديد بلا حدّ ورفض سيطرة أيّ جهاز أو سلطة خفية على البلد؛

— ضمان الاستقلالية المطلقة للعدالة.

4— رؤيتنا للتغيير

إننا نؤكّد على أنّ التغيير:

— يجب أن يكون جذريا وتوافقيا وبالطرق السلمية؛

— يستوجب حلّ جهاز البوليس السياسي وإعادة هيكلة مصالح الاستعلامات وإعادة تحديد مهامها في خدمة الوطن؛

— يتطلّب مصالحة وطنية حقيقية، بعيدة عن روح الثأر والانتقام، مؤسّسة على واجب الحقيقة والذاكرة والعدالة؛

— يتطلّب اشتراك كل الإرادات التي تطمح إلى هذا التغيير مهما كانت أيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية ومجال نشاطها الفئوي، بدون إقصاء؛

— يتطلّب ديناميكية سياسية واجتماعية تكون نتيجة التشاور والتنسيق والعمل المشترك بين كل الإرادات النزيهة.

5— رؤيتنا للمرحلة الانتقالية

نؤمن بصدق أنّ من واجب المؤسسة العسكرية مواكبة الديناميكية الشعبية للتغيير وأن تكون شريكًا في عملية التغيير السلمي وإقامة دولة القانون. وعلى كل الأطراف

تحمّل مسؤولياتها أمام التاريخ من أجل تجنيب الشعب الجزائري مزيدًا من المآسي والتضحيات.

ومن أجل ضمان انتقال ديمقراطي سلمي في الجزائر، فإننا نطالب بإجراءات تطهيرية داخل مؤسسات الدولة.

إنّ الفاعلين السياسيين والمواطنين الجزائريين المتّحدين من أجل إحداث تغيير سياسي وانتقال ديمقراطي حقيقي في الجزائر سينتظمون في مجلس التغيير الديمقراطي مهمته الأساسية هي التحضير لعملية الانتقال ومواكبتها.

سيكون مجلس التغيير الديمقراطي مفتوحًا للشخصيات المعروفة باستقامتها وحكمتها والتزامها بخلاص البلاد.

يقوم مجلس التغيير الديمقراطي بتنصيب حكومة انتقالية مؤقتة، مشكّلة من شخصيات نزيهة وكفأة، لمدة لا تتجاوز الـ 18 شهرًا.

تُكلّف الحكومة المؤقتة بتصريف الأعمال وتنظيم انتخاب جمعية تأسيسية.

تقوم الحكومة المؤقتة بتشكيل لجنة مستقلة تُكلّف بتنظيم الجمعية التأسيسية خلال ستة أشهر.

تخصّص الـ 12 شهر المتبقية في إعداد وإقرار الدستور الجديد عن طريق الاستفتاء الشعبي.

يحق لمجلس التغيير الديمقراطي أن يقرّر إمّا تمديد عهدة الحكومة المؤقتة لستة أشهر أخرى بغية تنظيم الانتخابات الرئاسية أو التشريعية، وفق ما ينص عليه الدستور الجديد، أو تعيين حكومة جديدة لهذا الغرض.

يقوم الجيش الوطني، خلال هذه المرحلة الانتقالية، بالسهر على الحفاظ على الوحدة الوطنية وحماية وحدة التراب الوطني في إطار صلاحياته الدستورية.

إننا نرفض أيّ تدخّل، بأيّ شكل من الأشكال، لقوى أجنبية، خاصة أثناء عملية التغيير والانتقال الديمقراطي نحو دولة القانون، انطلاقًا من مبدأ أنّ الأزمة السياسية الوطنية لا يمكن ولا يحق أن تعالج إلا من طرف الجزائريين أنفسهم.

6— نداء إلى مواطنينا

بناء على ما سبق ومع:

— تذكيرنا بوحدة شعبنا الذي تشكّلت هويّته عبر القرون؛

— تأكيدنا على ثقتنا في قدرة الشعب الجزائري على تجاوز الأزمة التي طال أمدها وبناء دولة القانون التي ضحى في سبيلها أجيال من الشهداء والمناضلين؛

— تأكيدنا على قناعتنا بأنّ شعبنا لا يقلّ تمسّكًا بالحرية والكرامة من الشعوب الشقيقة في المنطقة؛

فإنّنا ندعو مواطنينا إلى:

— رفض مهزلة الإصلاحات السياسية التي لا تهدف سوى إلى خدمة المصالح غير المشروعة للنظام القائم وحماية امتيازاته غير المستحقة، بما في ذلك استحقاقاته الانتخابية؛

— الانضمام إلى هذا المسعى البديل للمشاركة الفاعلة في تغيير حقيقي.

أرضية الندوة الأولى للحريات والانتقال الديمقراطي (2014)

قُبَيْل الانتخابات الرئاسية لـ 17 أبريل 2014 قرّرت شخصيات وأحزاب تهدف إلى مقاطعة هذه الرئاسيات تشكيل "تنسيقية الأحزاب والشخصيات المقاطعة للانتخابات"، ضمّت رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور وتنظيمات سياسية من تيارات مختلفة منها حركة النهضة، وحركة مجتمع السلم، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجيل جديد، وجبهة العدالة والتنمية. وبعد تمرير الانتخابات والإبقاء على عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة غيّرت التنسيقية اسمها بتاريخ 22 أبريل 2014 وأصبحت تُسمّى "التنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي".

شرعت التنسيقية في محادثات في ما بينها وأطلقت مشاورات مع زعامات وقوى سياسية حول موضوع الانتقال الديمقراطي. وقامت بتنظيم الندوة الأولى للحريات والانتقال الديمقراطي يوم 10 جوان 2014 (مازافران 1) دُعيَ إليها العديد من التنظيمات كالجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية، والشخصيات كرئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش، وعلي بن فليس عن قطب قوى التغيير وكريم طابو عن الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي، وطُرح في الندوة مشروع أرضية[55]، تمّ إرسال النسخة النهائية منها إلى السلطة بتاريخ 10 جويلية 2014. ونظّمت التنسيقية سنتي 2014 و2015 عدّة فعاليات من ندوات وورشات دراسية، كما دعت إلى تنظيم وقفات. وفي 30 مارس 2016، نظّمت التنسيقية لقاء "مازافران 2".

مشروع أرضية الندوة الأولى للحريات والانتقال الديمقراطي

1. الديباجة

تمرّ الجزائر اليوم بأزمة خطيرة ومتشعّبة قد تعصف بوحدتها وسيادتها وتقضي على ما تبقى من تماسك مؤسساتها، فالتحديات التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن خطيرة وهامة، قد ترهن حاضرها ومستقبلها وتتجلّى أهم صور الأزمة بوضوح في المجالات السياسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية، يأتي على رأسها الالتفاف على الإرادة الشعبية، ومصادرة حق الشعب الجزائري في ممارسة سيادته بكل حرية عن طريق مؤسسات تمثيلية حقيقية، بالإضافة إلى التقهقر الاجتماعي والإخفاق الاقتصادي وتفشّي الفساد بكل أنواعه، وتفاقم البيروقراطية والمحسوبية واستفحال ظاهرة الجهوية، وتعميم الرداءة ونشر ثقافة اليأس وتهديد الأمن الوطني وتراجع دور الجزائر على المستوى الدولي.

إنّ الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى هذا الوضع الكارثي للجزائر تكمن في الانحراف عن بيان أول نوفمبر 1954، وما ترتّب عنه من استخفاف بالشعب الجزائري والإصرار على تغييبه، لأزيد من خمسين سنة عن ممارسة حقوقه المشروعة، وتزوير المسارات الانتخابية ورفض الاحتكام للقواعد الديمقراطية ولمبدأ التداول على السلطة.

إننا اليوم على يقين أكثر من أيّ وقت مضى، بأنّ خروج الجزائر من هذا النفق المظلم، واستمرارها كأمّة يتطلّب منّا جميعا الإسراع في تكريس القطيعة الفعلية مع أساليب النظام، وتمكين الشعب الجزائري من تنظيم نفسه في مؤسسات قوية وشرعية من أجل مواكبة التحوّلات الداخلية والتحدّيات الدولية.

فالشعب الجزائري اليوم ملزم قبل فوات الأوان، أن يختار بين إحداث التغيير الحقيقي بطريقة سلمية وحضارية من أجل الحفاظ على الجزائر وبقائها كوطن ودولة أو بقاء النظام الحالي واستمرار أساليبه التي تؤدي لا محالة إلى تفكّك الأمّة وانحلالها.

ووعيا منها بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، فإنّ الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية المجتمعة أثناء هذه الندوة الوطنية من أجل الحوار والانتقال الديمقراطي، تعرض على الشعب الجزائري هذه الأرضية الرامية إلى احتواء الأزمة المتعددة الأبعاد والتي تهدّد الأمّة، من خلال تنظيم مرحلة انتقال ديمقراطي تسمح للجميع بالمساهمة في إنشاء مؤسسات شرعية ذات مصداقية للوصول ببلادنا إلى عهد جديد يتّسم بالتسيير الديمقراطي للمؤسسات، والتداول السلمي على السلطة عن طريق الاقتراع الحرّ القانوني والنزيه.

إنّ هذه الأرضية تعتبر فرصة للحوار بين جميع القوى السياسية بما فيها الأطراف المستحوذة على السلطة، وذلك للوصول إلى وفاق وطني يرسخ ويؤطر الانتقال الديمقراطي إلى حين تجسيد وانتخاب مؤسسات ديمقراطية في ظل شرط وحيد يضمن تساوي جميع الأطراف، وضِمن قواعد يتمّ تبنّيها بالإجماع.

2. دواعي الانتقال الديمقراطي

لا يشكّ أحد بأنّ الجزائر تمرّ بأزمة متعددة الأوجه مع انتشار خطير للفساد، وفشل ذريع في التنمية رغم الإمكانيات الجبارة المرصدة، وأنّ هذه الأزمة ستتفاقم وتعرّض البلد ووحدته ومستقبله للخطر إن لم يقع التغيير العاجل، وإضافة لما ذكر في الديباجة بشكل عام يمكن تحديد المظاهر الدقيقة للأزمة في ما يلي:

— غياب ديمقراطية المشاركة في نظام الحكم؛

— عدم احترام مبادئ العدالة القانونية في الإدارة والقضاء؛

— غياب الشروط الدستورية من أجل تنظيم انتخابات حرة قانونية ونزيهة؛

— غياب مؤسسات الرقابة على أعمال السلطة؛

— غياب معنى المواطنة وتفكّك النسيج الاجتماعي وتواصل الاضطرابات والإضرابات الاجتماعية في مختلف أنحاء الوطن؛

— انتشار الفساد وتعميمه واعتماده كمنظومة لاستمرار الحكم؛

— الاعتماد المطلق على تصدير المحروقات لتمويل ميزان المدفوعات؛

— ارتفاع ميزانية التسيير من مداخيل الريع البترولي؛

— ارتباط التشغيل بأوضاع اقتصادية هشة، وورشات مؤقتة، وبرامج موجهة للشباب غير مدروسة؛

— ارتفاع عبء النفقات العمومية بشكل مقلق؛

— عدم تناسب النتائج الاقتصادية مع الأموال المرصدة للتنمية الاقتصادية رغم إنفاق ما يقارب 700 مليار دولار في 15 سنة؛

— الاضطرابات الجيوسياسية إقليميًا ودوليًا وتأثيراتها السلبية على البلاد.

إنّ هذه الأوضاع تدلّ على أنّ الدولة الجزائرية تنتقل من حالة الدولة الفاشلة إلى حالة الدولة المتفكّكة، إلى حالة اللادولة وذلك من خلال ما يلي:

— توفّر شروط الدولة الفاشلة منذ سنوات؛

— الانتقال إلى حالة الدولة المتحلّلة في الفترة الأخيرة؛

— كل هذه التطوّرات تنذر بانتقال الدولة من حالة سوء التدبير والتسيير والترهل فالفشل فالتحلّل إلى حالة اللاحكم إن لم يبدأ التغيير فورًا من خلال انتقال ديمقراطي حقيقي.

إنّ هذه المخاطر هي التي جعلت الأحزاب والشخصيات الحاضرة في هذه الندوة الوطنية تتنادى لتقوم بواجبها من أجل منع انهيار مؤسسات الدولة وتفكّك المجتمع والمحافظة على استقرار البلد وضمان مستقبله.

لهذه الأسباب اختارت الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية، أن تعطي الأولية المطلقة لتحقيق الانتقال الديمقراطي الذي يوفّر الحريات، ويضمن الاستقرار ويساعد على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية لمصلحة كل الجزائريين في حاضرهم ومستقبلهم.

3. المبادئ والقواعد

تعتمد الندوة الوطنية في مسعى بسط الحريات وتحقيق الانتقال الديمقراطي على المبادئ الأساسية الآتية:

— بيان أوّل نوفمبر 1954 كإطار مرجعي للدولة الجزائرية مع احترام المكونات الأساسية لهويتها وقيمها؛

— التقيّد بالطابع الجمهوري للدولة الجزائرية؛

— المحافظة على الوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي؛

— رفض العنف بكل أشكاله في العمل السياسي من أيّ جهة كانت؛

— تجسيد مبدأ التوافق والحوار والتفاوض في تحقيق الانتقال الديمقراطي؛

— اعتماد المنهجية العلمية والتحلّي بالأخلاق العامة في بناء الانتقال الديمقراطي؛

— رفض التدخّل الأجنبي بأيّ شكل من الأشكال؛

— تمدين النظام السياسي وإبعاد المؤسسة العسكرية والأمنية عن التجاذبات السياسية وتفرّغها بمهامّها الدستورية في حماية الوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني والحرص على وحدتها وعدم تجزئتها.

4. الأهداف

إنّ الندوة الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي، تهدف إلى فتح نقاش حرّ ومسؤول بين كل الجزائريين، الذين يتطلّعون إلى نظام سياسي شرعي وديمقراطي وينبذون العنف والإقصاء، من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

— تجسيد ديمقراطية فعلية كآلية لتسيير وتنظيم الدولة، ومؤسساتها المبنية على التعددية السياسية والانتخابات الحرة القانونية والنزيهة؛

— تكريس مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون والعدالة الاجتماعية، وضمان حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، وتوفير الضمانات التي تحميها من التعسفات والتجاوزات؛

— تكريس دولة القانون والتقيد بمبدأ الفصل بين السلطات، وتوفير توازن حقيقي بينها في الصلاحيات، واستقلال القضاء وحياد الإدارة ومبدأ التداول السلمي على السلطة؛

— إلغاء كل مظاهر الاحتكار السياسي والاقتصادي، والإعلامي والنقابي والثقافي وتمكين الشعب الجزائري من ممارسة حقوقه وأداء واجباته؛

— تجسيد مبدأ الرقابة بكل أشكالها مع تعزيز اللامركزية، وتدعيم سلطات وصلاحيات كل الهيئات المنتخبة؛

— إخضاع كل المؤسسات المدنية والعسكرية لمبدأ الشفافية، والتقيد الصارم باحترام الدستور وقوانين الجمهورية؛

— بناء اقتصاد منتج والخروج من التبعية المطلقة للمحروقات.

5. آليات تحقيق الانتقال الديمقراطي

يتطلب نجاح الانتقال الديمقراطي وفاقا وطنيا، يعتمد التفاوض بين جميع الأطراف بشكل يضمن تأطير وتأمين هذا المسار للوصول إلى وضع مؤسسات شرعية ومنتخبة ديمقراطيا وذات مصداقية.

وبالنظر إلى تجارب العالم والمسار الخاص بوطننا يتعين الاعتماد على الآليات الآتية:

— حكومة انتقال ديمقراطي توافقية تسهر على تجسيد الانتقال الديمقراطي، وتتولّى مهام إدارة الشؤون العادية وإرساء السلم الاجتماعي؛

— هيئة مستقلة ودائمة لتنظيم الانتخابات والإشراف عليها؛

— دستور جديد للجزائر يعدّ بشكل توافقي، ويجسّد أهداف مسار الانتقال الديمقراطي ويمرّ عبر استفتاء شعبي؛

— فتح نقاش مجتمعي واسع وعميق يهدف إلى البحث عن آليات اجتثاث الآفات المهدّدة للمجتمع كالفساد واللاعقاب.

6. معايير الانتقال الديمقراطي

إنّ عملية الانتقال الديمقراطي مجهود بشري، يتطلّب جهدًا مستمرًا وتقييمًا دائمًا وِفق المعايير الآتية:

— وضع دستور توافقي بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين يخدم أهداف الانتقال الديمقراطي؛

— تحقيق ضمانات قانونية وإدارية للمنافسة السياسية، تفضي إلى تنظيم انتخابات حرّة ونزيهة وتحقيق التداول السلمي على السلطة بشكل دوري ومستمر؛

— بروز سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية شرعية، تمتلك صلاحية ممارسة السلطة ولا ينازعها ولا يعيقها، ولا يضغط عليها غيرها في ممارسة صلاحياتها، وتجسيد مفهوم الفصل بين السلطات؛

— ترسخ مفهوم دولة القانون، وإشاعة العدل واحترام الحريات وحقوق الإنسان؛

— فاعلية مؤسسات وإجراءات الشفافية والمساءلة؛

— تطوّر المجتمع المدني بكلّ أنواعه ومدى فاعليته واستقلاليته؛

— تطوّر الإعلام في أدائه ووسائله وقدرته على الصمود، وتوفرّه على مصادر المعلومات والمحافظة على استقلاليته في إطار أخلاقيات المهنية المتعارف عليها؛

— ترسيخ ونشر وإشاعة الديمقراطية في المجتمع؛

— استمرار التزام الفاعلين السياسيين بقواعد الديمقراطية وتحويل ذلك إلى تقليد ثابت لا يمكن تجاوزه؛

— ارتفاع كفاءة وفاعلية المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن الاستجابة إلى احتياجات المواطنين بعدل وإنصاف؛

— تعددية حقيقية ومعارضة فاعلة، تتوفر لديها فرص حقيقية للوصول إلى السلطة، من خلال الإرادة الشعبية؛

— استحالة حصول هيمنة من أيّ جهة عسكرية أو مالية أو دينية أو فئوية أو من مجموعات ضغط خلافًا للمعايير الديمقراطية أو من أيّ جهة خارجية؛

— تمتّع الأقليات بحقوق معقولة وفق عقد اجتماعي تضمنها التشريعات والممارسات السياسية؛

— التطوّر المستمرّ للأداء الديمقراطي وفق التجربة العملية والتراكم المعرفي.

زرالدة/الجزائر في 11 شعبان 1435 الموافق لـ 10 جوان 2014

صور للقاء التنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي

الصورة السفلية من اليمين إلى اليسار:

أحمد بن بيتور، محسن بلعباس، محمد ذويبي، عبد الله جاب الله، عبد الرزاق مقري، سفيان جيلالي.

(المصدر: مواقع إخبارية جزائرية)

أرضية من أجل التغيير في الجزائر (2019)

بعد أيام من انطلاق حراك 22 فبراير 2019، بادرت مجموعة من الفاعلين السياسيين والحقوقيين والإعلاميين الجزائريين من توجّهات أيديولوجية مختلفة إلى تنظيم مشاورات لإطلاق مبادرة سياسية لمواكبة الحراك. وأفضت هذه المشاورات إلى الإعلان يوم 15 مارس 2019 عن طرح "أرضية من أجل التغيير في الجزائر"[56]. وصرّح الموقّعون الأوائل على الأرضية بـ"[أ]نّ هذه الأرضية نتاج نقاش استمر عدة أسابيع واجتماعات بين الشباب الجزائري والرجال والنساء من مدن وقرى البلاد، المنشغلين أساسًا بمستقبل الجزائر المرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستقبلهم. إنه يلخّص ويجمع الآراء ووجهات النظر التي أعربت عنها غالبية المشاركين في النقاش ويأخذ في الاعتبار أيضًا المقترحات المقدّمة ووجهات النظر التي قدّمتها جهات فاعلة أخرى سياسية ومن المجتمع المدني دون إقصاء." كما تمّ التأكيد على "[أ]نّ الموقعين على هذه الأرضية لا يدّعون الأسبقية ولا يطمحون إلى أيّ دور مميّز في التنسيقية الوطنية من أجل التغيير. فالتنسيقية مفتوحة دون أيّ إقصاء لكلّ من يلتزم بهذه الأرضية، وفي إطار التنسيقية سيتمّ تناول القضايا المتعلّقة بالتمثيل وبعملها الملموس، وذلك بطريقة ديمقراطية وشفافة."

حصلت "الأرضية من أجل التغيير في الجزائر" بعد أيام من طرحها على أكثر من ستة آلاف توقيع على الانترنيت.

أرضية من أجل التغيير في الجزائر

في مطلع عام 2019، عبّر الشعب الجزائري عن امتعاضه بمظاهرات حاشدة وسلمية ومتحضرة ليقول "لا" لنظام مارق. وأعلن بقوّة ووضوح، في جو أخوي وبتناغم مع الأجهزة الأمنية: "الجزائر جمهورية، ليست مملكة!"، "لا لعصابة المافيا!"، "كليتو لبلاد يا السراقين"، "الجزائر حرة، ديمقراطية!"، "الشعب يريد تغيير النظام!"، "لا للعهدة الخامسة!"، "جيش، شعب، خاوة خاوة". ووفاءً لبيان نوفمبر 1954 وتضحيات الشهداء، أعرب الشعب الجزائري عن عزمه على العيش في كنف جزائر يُضمن فيها الآتي:

— سيادة الدولة وحقّ جميع مواطنيها في العيش فيها بحرّية وكرامة؛
— الاقتراع العام باعتباره الوسيلة الوحيدة لاختيار الممثّلين والبرامج السياسية؛
— الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان الأساسية؛
— الحق غير القابل للمصادرة في العمل السياسي والنقابي والجمعوي؛
— العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل والمنصف للثروة؛
— التحكّم الديمقراطي الفعّال في القوات المسلّحة وأجهزة الأمن من قِبل ممثلي الشعب.

ولا يمكن اختزال الأزمة السياسية المتفاقمة في بلدنا في رفض الولاية الخامسة لرجل مريض. إنّ إعلان بوتفليقة، في 11 مارس 2019، إلغاء الانتخابات الرئاسية لأفريل 2019، عقب الاحتجاج الشعبي، بالإضافة إلى تصريحه "لم أنو قط الإقدام على طلب" عهدة خامسة، رغم أنّ العالم بأسره شهد أنّ ملف ترشّحه أودع في 3 مارس 2019، كلّ ذلك لا يترك مجالًا للشك في سياسة الكذب والغش التي ينتهجها. إنّ بوتفليقة داس على الدستور الحالي، الذي فرضه من قبل، بالإعلان عن رغبته في تمديد ولايته الرابعة، الأمر الذي يمثّل قطيعة لا رجعة فيها بين نظامه

والشعب. لن يقبل الشعب الجزائري أيّ مراوغة من دواليب السلطة الحالية تهدف إلى إبقاء النظام الحالي، سواءً من حاشية "الأخ" أو "الصديق" أو الدوائر الخفية الأخرى. إننا اليوم في حاجة ملحّة إلى تغيير جذري في النظام القائم، بناءً على أسس جديدة، ومن طرف أشخاص جدد ولا يكون للنظام الحالي أيّ تحكّم فيه. وبناءً عليه، يُطالب المواطنون والمواطنات الذين تجنّدوا بكثافة في الأسابيع الأخيرة بالآتي:

— انسحاب رئيس الدولة مع نهاية عهدته يوم 27 أفريل 2019؛

— إقالة الحكومة وحلّ المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمّة؛

— الدخول في مرحلة انتقالية تمكّن الشعب من تحقيق مشروعه الوطني؛

— تشكيل "رئاسة جماعية" مكوّنة من شخصيات وطنية نزيهة تتعهّد بعدم البقاء في السلطة في نهاية الفترة الانتقالية؛

— تشكيل "حكومة إنقاذ وطني" تعيّنها "الرئاسة الجماعية"، تُكلّف بتصريف أعمال الدولة؛

— إطلاق نقاش وطني جامع يحدّد الجوانب العملية لتعديل الدستور وتنظيم انتخابات ما بعد المرحلة الانتقالية؛

— التزام الجيش الوطني الشعبي والأجهزة الأمنية بضمان مهامّهم الدستورية دون التدخّل في خيارات الشعب السياسية.

وقد قرّرت منظمات المجتمع المدني، لا سيما الطلاب والنقابات والصحفيون والعمال والمحامون والقضاة، وكذا الأحزاب والشخصيات التي تنضمّ إلى هذه المبادرة، تشكيل "تنسيقية وطنية من أجل التغيير"، ستكون فضاءً للتبادل والتشاور والتنسيق لتنفيذ هذه الأرضية. وتحتفظ الكيانات المنضوية في هذه التنسيقية باستقلاليتها وحريتها في العمل على أن تلتزم بالوقوف إلى جانب الشعب ودعم مطالبه المشروعة، كما أنها تتعهد بالاجتماع في أقرب وقت ممكن لاتخاذ قرارات بشأن الإجراءات الملموسة

تحيا الجزائر، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار!

حرّر بتاريخ 15 مارس 2019

قائمة الموقعين على الأرضية (حسب الترتيب الأبجدي)

عبد الغني بادي، محسن بلعباس، علي بنواري، سمير بوعكوير، مراد دهينة، كريم طابو، كمال قمازي.

حصلت الوثيقة على 6146 على الانترنيت[57]

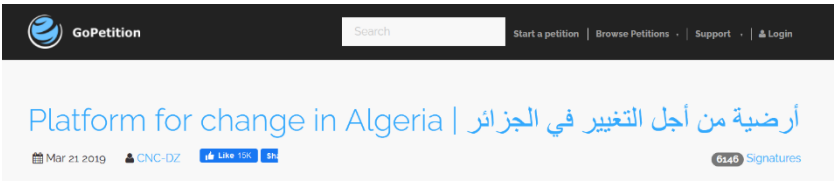

نداء 22 (2020)

مع توقّف المسيرات السلمية في ربيع 2020 إثر تفاقم جائحة كوفيد-19، قامت مجموعة من السياسيين والنشطاء في الحراك والحقوقيين والأكاديميين والإعلاميين الجزائريين من مختلف التوجهات السياسية والأيديولوجية بإطلاق مشاورات بهدف بناء رؤية مشتركة للانتقال الديمقراطي. وأفضت المشاورات إلى الإعلان يوم 22 أكتوبر 2020، عن مبادرة سياسية تحمل اسم "نداء 22"[58].

تهدف المبادرة إلى "دعم مطالب الحراك، المتمثلة أساسًا في إحداث تغيير في طبيعة نظام الحكم وإرساء معالم دولة القانون والحريات الفردية والجماعية" و"الوصول إلى اتفاق سياسي وتوافقي داخل الحراك، لدعم ميزان القوى لصالح الشعب الجزائري" و"تحقيق انتقال ديمقراطي سلسل لا يكون تحت احتكار السلطة القائمة ويضمن استمرارية الدولة، دولة القانون والمؤسسات والعدالة الاجتماعية."[59]

أكّدت المبادرة على التمسّك بالمسيرات السلمية والمحافظة على سلمية الحراك وتقبّل الاختلاف والتنوّع الفكري واللغوي ورفض الاستقطاب الأيديولوجي. كما دعت إلى طرح خارطة طريق توافقية وجامعة، تترجم أهداف الثورة الشعبية وتطرح بديلًا لما تفرضه السلطة، لكنها لا تهدف إلى تمثيل الحراك.

نداء وبيان 22

1) النداء: الحراك واجب وطني

سنة ونصف منذ بداية الثورة الشعبية السلمية، إلى أين وصلنا؟

يظهر لنا جليا أن مسار 12/12 هو دليل لفشل على كل المستويات للمنظومة السياسية فاقدة الشرعية الديمقراطية، ممّا أكّد عدم رغبة السلطة في تحقيق انتقال ديمقراطي سليم، وعجزها عن القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية، فبالرّغم

وعودها المتكرّرة، إلا أن أغلب قراراتها الأخيرة استهدفت الحفاظ على طبيعة المنظومة الحاكمة فقط.

"ماكاش الشرعية!"

تجلّى لنا فشل السلطة القائمة في اختيارها المقاربة الأمنية لإدارة أزمة صحية لا سابق لها، في حين أظهر الحراك نضجه ووعيه بقرار تعليق المسيرات الشعبية السلمية مؤقتا. بدأ هذا التسيير الأمني قبل الاقتراع المزعوم بفعل قيادة غير منتخبة وغير شرعية، ثم استمّر بفعل سلطة الأمر الواقع التي لجأت إلى الاعتقالات والمضايقات والرقابة على مواطنين، مدوّنين، صحفيين ونشطاء.

كما كان متوّقعا، أدّى هذا التسيير إلى نتائج حتمية متمثلة في شلل الخدمات الأساسية (المستشفيات، السيولة...)، رجوع قوي لظاهرة الحرقة، تفشّي الفقر، وتعميق أزمة الثقة بين شعب صامد وسلطة تلجأ إلى نظرية المؤامرة لتبرير إخفاقاتها وإلى تاريخ أول نوفمبر المقدّس لفرض دستور الاستمرارية. دستور يراد فرضه وتمريره بإقصاء الشعب صاحب السيادة، انطلاقا من اللجنة المعينة المكلّفة بتعديله إلى تزكيته

من طرف برلمان فاقد للشرعية والأهلية، وصولا إلى تمريره عبر استحقاق انتخابي صوري على شكل استحقاقات 12/12.

"صامدون صامدون، ثورتنا سلمية!"

نشهد أن ما يقابل عدم استجابة السلطة لإرادة الشعب، هو صمود الحراك بشعارات ثابتة حول أهداف دائمة متمثلة في بناء دولة القانون، المؤسسات والمواطنة، يحكمها نظام ديمقراطي مبني على أساس حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تكرّس السيادة الشعبية، العدالة الاجتماعية، التنمية الشاملة والمستدامة (اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا).

في اعتقادنا، يدّل هذا الصمود على حقيقتين أساسيتين هما:

الأولى: تضاعف السلطة القائمة من الاستحقاقات الانتخابية والاستفتاءات الشعبية الشكلية لضمان استمرارها، رافضة للحل المتمثل في بناء توافق حقيقي يفضي إلى اعتماد عقد سياسي واجتماعي جديد، ودستور يكتبه الجزائريون؛

الثانية: إصرار الحراك على إحداث تغيير سياسي جذري وسلمي، رغم الوباء والاستغلال السياسي له، وقمع السلطة ومناوراتها للقضاء عليه.

نعم الشعب مصّر! ولعلّ تعبئة الجالية الجزائرية بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال يوم 5 جويلية، وعودة المسيرات تدريجيا في عدة ولايات، استعدادا للعودة القوية والضرورية في كل ربوع الوطن، دليلٌ قويٌّ ومعبٌّر على أنّ دعوة الجزائريين إلى تحقيق تغيير سياسي جذري وسلس ثابتة وشرط أساسي للوصول إلى جزائر مستقرة سياسيا وأمنيا في ظلّ أوضاع متقلّبة إقليميا ودوّليا.

"الشعب يريد الحرية!"

خلال كل هذه المدة، واصل الجزائريون نضالهم وأصدر نشطاء الحراك مساهمات ومبادرات عديدة لتحقيق أهداف الثورة السلمية واقتراح حلول للأزمة. في نفس السياق أطلقنا مبادرة 22-2 مباشرة بعد فرض استحقاقات 12/12 وأصدرنا بيان 22 فيفري بمناسبة الذكرى الأولى لاندلاع الثورة الشعبية السلمية وتعهدنا بالوفاء لقيمها. ولتوسيع المسعى، واشراك أكبر قدر ممكن من النشطاء والشخصيات، أطلقنا مشروعا وطنيا تشاوريا من أجل الوصول إلى توافق سياسي حول انتقال ديمقراطي مستقّل يكرّس أهداف الحراك، ويأخذ من هذا النداء منطلقه الأوّل.

من نحن؟

جزائريات وجزائريون، فضاءات حراكية، شباب ورموز تاريخية، شخصيات سياسية، أكاديمية، إعلامية ونشطاء من جميع أنحاء الوطن وفي المهجر، من مختلف التيارات السياسية والإيديولوجية.

ما هو هدفنا؟

نريد المساهمة في تحقيق الأهداف التي خرج من أجلها ملايين من الجزائريين:

— الوصول إلى اتفاق سياسي توافقي داخل الحراك، لدعم ميزان القوى لصالح الشعب الجزائري؛

— تحقيق انتقال ديمقراطي سلس لا يكون تحت احتكار السلطة القائمة ويضمن استمرارية الدولة؛

— دولة القانون والمؤسسات والعدالة الاجتماعية.

ماذا نقترح؟

سلمية الثورة تملي علينا مشروعا حواريا تشاركي ا بين الحراكيين، متمثّلا في:

— فتح فضاء مستقل عن السلطة للتنسيق والتفكير والنقاش والتشاور داخل الحراك؛

— تشجيع التنسيق بين الحراكيين على المستوى المحلي والقطاعات، وتدعيم التعبئة الشعبية من خلال عودة المسيرات الشعبية حالما سمحت الظروف الصحية، وانحصر الوباء؛

— طرح خارطة طريق توافقية وجامعة، تترجم أهداف الثورة الشعبية وتطرح بديلا لما تفرضه السلطة، لا تهدف إلى تمثيل الحراك.

كيف؟

ندعوكم إلى المشاركة في:

— تنظيم ندوات ونقاشات ومقابلات على المستوى الوطني، المحلّي وفي المهجر، بإدماج كلّ فواعل الحراك لاستخراج وإنضاج ملامح التوافق السياسي الضروري داخل الحراك؛

— ندوة جامعة لنشطاء من الحراك، تضع آليات تنفيذ الاتفاق السياسي التوافقي.

معًا لتلبية نداء الشعب الذي تحرّر، الشعب الذي يقرّر!

22 أكتوبر 2020

2) البيان

أيها الجزائريون والجزائريات

يمثّل يوم 22 فيفري 2019 علامة فارقة في تاريخ الجزائر، يوم ميزه خروجنا في مسيرات سلمية حاشدة، للتعبير عن رغبتنا في تحقيق القطيعة مع نظام غير شرعي وغير ديمقراطي، رافضين لأوضاع مزرية كابدناها لعقود، ميزها استفحال الفساد والنهب الممنهج لخيرات البلاد والسياسات الاقتصادية الفاشلة، بما عرفته من انتكاسات متكرّرة لوعود التنمية، وفشل منذ الاستقلال في بناء مؤسسات شرعية، قادرة على تسيير مقدرات الوطن والنهوض به، وذلك لوضع حد لخطر انهيار وتفكّك الدولة الوطنية ذاتها.

تاريخ بات يشكل محطة أساسية في مسيرتنا التاريخية الطويلة كشعب، استلهمنا فيها نضالات الحركة الوطنية وثورة التحرير المجيدة بكل التنوّع الفكري والسياسي لرجالها ونسائها الذي عاد الحراك للاحتفاء بهم والتذكير بخصالهم واتّخاذهم قدوة تنير له الطريق نحو تحقيق مطالبه التي خرج من أجلها.

يوم تاريخي، عبرنا فيه بشكل جماعي وحر، في شوارع مدننا وبالمهجر، بكل تنوّعنا الفكري والسوسيولوجي، مقتنعين أن سكوتنا يمكن أن يؤدي إلى انهيار البلد؛ وهو ما جعلنا نقرّر الخروج في مسيرات شعبية حاشدة لم تعلّق إراديا وبشكل مؤقّت إلاّ بعد أن تأكدنا انّها قد تتحوّل إلى خطر على الصحة العمومية، بعد تفشي وباء كورونا الذي استغلته السلطة للزيادة في التضييق علينا ومنعنا من التعبير عن مطالبنا الشرعية.

مقابل هذه الرؤية الواضحة للحراك السلمي الذي صالح الجزائريين مع أنفسهم وقدّم للعالم صورة مبهرة عنهم، اختارت السلطة الاستبدادية مسارها وسياستها الأحادية

المعادية للحوار والنخب، المُبخسة للعمل السياسي المستقّل لفرض انتخابات رئاسية، في ظروف استثنائية ومناخ مشحون ورفض شعبي واسع ومقاطعة غير مسبوقة، وهي اليوم تسعى إلى فرض تعديل دستوري لن يحلّ أزمة الشرعية التي يواجهها النظام السياسي منذ الاستقلال.

الحراك الشعبي السلمي نهج ومنهاج لبناء جزائر الغد.

يبقى الجزائريون والجزائريات مقتنعين أنهم لم يحققوا بعد ما خرجوا من أجله في حراكهم الشعبي السلمي، الذي يعتبرونه فرصة تاريخية لا يجب أن تضيع منهم، لتحقيق الانتقال الديموقراطي المنظّم والتحرّر وفرض سيادتهم وممارسة حقهم في بناء مؤسسات شرعية تعبّر عن إرادتهم، تحفظ لهم كرامتهم وتلّبي طموحاتهم وتضمن مستقبل أبنائهم، في كنف الأمن وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، عن طريق التنفيذ الفعلي وتكريس المطالب التالية:

1. السيادة الكاملة للشعب في إطار نظام ديمقراطي اجتماعي مدني، يمّر عبر انتقال ديمقراطي سلس ومستقل، يضمن استمرارية الدولة وحق المواطنين في بناء المؤسسات واختيار من يتولى شؤونهم بكل حرية؛

2. أحقية الجزائريين والجزائريات في وضع عقد سياسي جديد ينبع من الإرادة الشعبية ويعبر عنها؛

3. احترام وضمان حقوق الإنسان والمواطن والحريات الفردية والجماعية والمساواة بين المواطنات والمواطنين في إطار دولة القانون، تضمنها سلطة قضائية مستقّلة والفصل والتوازن بين السلطات؛

4. الحق في إعلام حرّ ونزيه برفع الضغوطات والقيود الممارسة على وسائل الإعلام العمومية والخاصة، مع ضمان الحق في الحصول على المعلومة ونشرها؛

5. الحقّ في إنشاء الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والانخراط فيها بكل حرية، والمشاركة في تسيير ومراقبة الشأن العام؛

6. ضمان حرية الرأي والتعبير والتظاهر والتفكير والضمير والإبداع واحترام التنوع والتعددية؛

7. مكافحة الفساد السياسي والاقتصادي بكل أشكاله.

يبقى الجزائريات والجزائريون مصّرين على تحقيق أهدافهم:

— من خلال الاستمرار في حراكهم، وتمسّكهم بمسيراتهم السلمية التي سيعودون إليها حين يقَدِّرون بأنّ الظروف صارت مناسبة لذلك. حراك ناجح سيستمر في تعبئة كل فئات المجتمع، شبابا وشيوخا، رجالا ونساء، من كل ربوع الوطن وفي المهجر، من مختلف الطبقات الاجتماعية، حول أهداف سياسية نوعية ومطالب اقتصادية واجتماعية، سيزيد التشبث بها والإصرار عليها بسبب فشل سياسات السلطة على كل المستويات؛

— بالمحافظة على سلمية حراكهم المبهرة التي تحلّوا بها لأكثر من عام، في ظلّ النقاشات العامة التي تقبل الاختلاف والتنوّع الفكري واللّغوي والتنسيق والتكاتف بين فعاليات الحراك الشعبي على المستوى المحلّي، الجهوي، الوطني وفي المهجر؛

— برفض الاستقطاب الايديولوجي الذي يستغلّه النظام السياسي ويغذّيه من أجل التحرّش بالحراك واختراقه، باللعب على شروخ ثقافية، لغوية وجهوية تعيشها كل المجتمعات بدرجات متفاوتة. محاولات تفرقة سيفشلها الجزائريون بالحفاظ على الطابع الوطني والوحدوي لحراكهم؛

— بالإصرار على رفض أي تدخل أجنبي في شؤونهم الداخلية، معتبرين أن قضيتهم وطنية تُحُل فيما بينهم، مع تقديرهم لمظاهر التضامن المعبّرة عن القيم الإنسانية التي تتحلّى بها الشعوب المدافعة عن الحرية والقضايا العادلة والمشروعة؛

— برفض الابتزاز السياسي والاستغلال السيئ للعشرية السوداء من طرف السلطة أو من أي فصيل سياسي، مستخلصين الدروس من تجربتها القاسية، مصرّين على عدم تكرارها، رغم كل المضايقات والاستفزازات والاعتقالات التي يتعرضون لها، منذ بداية حراكهم الشعبي السلمي.

إنّ الحراك الشعبي سيبقى متمسّكا بأحقّية الشعب في كتابة دستوره التوافقي عن طريق مؤسسات شرعية منتخبة ديموقراطيا، في مناخ تميزه الحرية، والشفافية بناءً على قواعد التنافس السياسي العادل؛ عقد يضمن بناء دولة مدنية، يمنع عسكرة الحياة السياسية والاجتماعية، ويمكّن المؤسسة العسكرية من أداء أدوارها الدستورية الوطنية ويجّنب قيادتها متاهات التجاذبات السياسية، ويجعلها على رأس المستفيدين من أيّ عملية انتقال سياسي شفاف وتوافقي؛ عقد يضمن الرقابة والمحاسبة على كل المؤسسات.

إنّ فرص التغيير السياسي السلس لازالت ممكنة في الجزائر إذا صدقت النوايا وغُلِّبت مصلحة البلاد ووُضِعت فوق كل اعتبار. إنّ التحديات الاقتصادية والاجتماعية القادمة على المدى القصير لن تحلّ بإجراءات ترقيعية وقرارات ارتجالية، بل بحلّ أزمة الشرعية ووضع قواعد حوكمة رشيدة، ويستهَلُ هذا المسار بإطلاق سراح كلّ معتقلي الحراك بدون شروط، وإعادة الاعتبار لهم والكف عن مضايقة النشطاء، واحترام الحقّ في التظاهر والتعبير الفردي والجماعي الحرّ، وتحرير القضاء، وفتح المجال الإعلامي وحلّ المؤسسات غير الشرعية.

إنّ الشعب الجزائري حرّ وسيبقى حرّا يدافع عن حقّه الشرعي في بناء مؤسساته، مستمّرا من أجل بناء دولة القانون والمواطنة، وسينجح بثورته السلمية في تحقيق ذلك مهما كانت الصعوبات والعراقيل.

22 أكتوبر 2020

الموقّعون

أنظر الملحق الثالث.

خلاصة

الاختلاف الأيديولوجي ظاهرة طبيعية في كلّ المجتمعات، لكن التجاذب الأيديولوجي الحادّ، أي عدم القدرة على إدارة الخلاف الفكري وتدبيره مضرٌّ بالتماسك المجتمعي وعائقٌ لبناء دولة القانون، وتحدٍّ كبير للانتقال الديمقراطي[أ] قد يجهضه قبل استوائه، ويساهم في عودة النظام التسلّطي من جديد كما حدث في الجزائر في الفترة 1989-1991 وفي مصر في الفترة 2011-2013. لذلك فإنّ من واجب قوى المجتمع، والنخب الفكرية والسياسية على وجه الخصوص، العمل على التخفيف من التوتّرات الأيديولوجية والتجسير بين التيارات المختلفة.

لا تمنع المرجعيات الفكرية المتباينة من إيجاد فضاء للعمل المشترك لتحقيق أهداف أساسية، مثل العيش المشترك السلمي، متّفق عليها مسبقًا والتوافق على أرضية من القِيَم العملية والمبادئ التي تحظى بالإجماع ويلتزم بها جميع الشركاء، فيقوم كلّ طرف بالتأصيل للأرضية وللتعاون انطلاقًا من مرجعيته. ويُعتبر "فضاء الوساطة الآمن" من أفضل الآليات للتوصّل إلى بناء الثقة عبر التركيز على الجوانب العملية في التعاون.

[أ] "'الديمقراطية' آلية تتغذى من عمليات التشاور والحوار واتخاذ القرار التي يقبلها الجميع، ويمنع الاستقطاب الأيديولوجي هذه الآليات. هذا ما تفهمه بعض الأنظمة التسلّطية: لاستبعاد مشاركة المواطنين في الحكم، فإنها تمنع الآليات التي تسمح بهذه المشاركة من خلال تأجيج الاستقطاب." (جون-نيكولا بيتر. محادثة خاصة. 23 ديسمبر 2020).

إنّ المشهد السياسي الجزائري مركّب ولا يُجدي اختزاله في ثنائية إسلامي-عَلماني. فالإسلاميون في الجزائر ليسوا سواء، والعَلمانيون ليسوا كتلة متجانسة. فكلّ تيّار يشكّل طيفًا واسعًا من التشكيلات تتفّق في أمور وتختلف في أخرى. وثمّة ما يتّفق عليه بعض الإسلاميين مع بعض العَلمانيين، ويختلفون فيه مع غيرهم داخل تيّارهم الأيديولوجي. ومن هذه الأمور التصرّف مع العسكرة والعلاقة بين الحكم والدين وحجم التغيير الاجتماعي والسياسي المستهدَف والموقف من العنف.

شهدت الجزائر منذ عدّة عقود العديد من المبادرات التي تهدف إلى التجسير الأيديولوجي بين القوى السياسية والحقوقية والنقابية والجمعوية ذات المرجعيات الفكرية المختلفة. ولا شكّ أنّ تراكم هذه المبادرات ساهم في تخفيف وطأة التجاذب الأيديولوجي على الحياة السياسية في الجزائر. لكن، مع ذلك، فإنّ تأثير هذه المبادرات ظلّ محدودًا بفعل عدة عوامل تتعلّق بتصميم المبادرات، ومجرى المناقشات ومواقف المشاركين.

فبعض المشاركين اعتبروا المبادرات أمرًا متّصلًا بالضرورات الظرفية والمصالح الحزبية الضيقة والمناورات السياسية، وليس كآلية مستديمة تبدأ في مرحلة الانتقال السياسي وتستمرّ طيلة مرحلة تشييد دولة القانون والحكم الراشد، ولعلّ ذلك يفسّر انسحاب بعض المشاركين وتراجعهم كلّما تعرّضوا للضغط، تخوّفًا من تقلّص قواعدهم.

كما تعرضّت بعض التبادلات للتخريب بسبب تضخّم الأنا عند بعض المشاركين وحرصهم على التموقع على الساحة السياسية. أضف إلى ذلك الارتباط المتكتّم لبعض القيادات الحزبية المشاركة في بعض المبادرات بالسلطة الفعلية – أي قيادة الجيش والمخابرات – التي تفرض عليهم خطوطًا حمراء لا يمكن تجاوزها في عملية التجسير الأيديولوجي.

كما تمّ إفشال بعض المبادرات من خلال الأعمال الاستفزازية للأقليات الإقصائية من مختلف التيارات الأيديولوجية، التي أصبحت "مفسدة" لعملية التجسير.

ثمّ هناك عدم تجاوز الحوار النظري عبر المحادثات إلى الحوار التطبيقي عبر الممارسة المشتركة في مشاريع عملية لترميم المجتمع الممزّق وبناء الدولة المنهارة.

منذ انطلاق حراك 22 فبراير 2019، حاول النظام الجزائري مرة أخرى لعب ورقة تقسيم المجتمع على أسس عرقية أو لغوية أو أيديولوجية. لكن محاولاته باءت بالفشل. فقد أثبتت الجماهير الشعبية من جميع الانتماءات لأكثر من عام أنها تجاوزت هذه الاعتبارات وقرّرت التركيز على هدفها المشترك: بناء دولة القانون المدنية غير العسكراتية. لكن بعد التوقيف الطوعي للمسيرات الشعبية في منتصف مارس 2020، بسبب تفاقم جائحة كوفيد-19، أعادت بعض النخب السقوط في فخ الخلافات الأيديولوجية التي يغذيها النظام وأعوانه، غير قادرة على استخلاص الدروس من الماضي، لا سيما من التجربة الأولى للانتقال الديمقراطي في الجزائر. وربما يشير هذا إلى حدود المبادرات السابقة للتخفيف من الاستقطاب الأيديولوجي بين النخب.

لكن هذه المبادرات لها ميزة وهي أنها أسفرت عن عدد من الوثائق (عقد وبيانات وأرضيات) تقوم بتشخيص مشترك للوضع، وتدعو إلى تغيير جذري توافقي لاعنفي وتقترح مجموعة أساسية من المبادئ والقِيَم والمطالب السياسية المشتركة التي يمكن البناء عليها كأساس للتعاون العابر للأيديولوجيا.

في الواقع، بمرور الوقت ومن خلال الحوار، اكتسب الجزائريون أساسًا جمهوريًا توافقيًا وقاعدة ديمقراطية واسعة تشمل نبذ العنف، واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وضمان الحريات الأساسية الفردية والجماعية، كحرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتظاهر والضمير والصحافة، واحترام السيادة الشعبية والتنوّع والتعدّدية والتناوب السياسي، والفصل بين السلطات، وعدم تدخّل الجيش في الشؤون السياسية، وضرورة هيمنة السلطة السياسية المنتخبة بكل حرية وشفافية على كافة مؤسسات الدولة مدنيةً كانت أم عسكرية أم دينية، وضمان المساواة أمام القانون ورفض جميع أشكال التمييز، واستقلالية العدالة، إلخ.

وينبغي لأيّ مبادرة جديدة أن تبني على هذا الأساس وأن تتّخذ خطوات إلى الأمام في ترسيخ تماسك المجتمع وبناء دولة القانون.

على الجميع تشجيع تأسيس أكبر عدد من فضاءات الحوار والعمل المشترك في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات المجتمع. هذه الفضاءات التي ينبغي أن تخصّ تحديدًا القوى السياسية والنقابات والطلاب والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والنساء والشباب، ليست فقط مكانًا للتعارف والاعتراف المتبادل وقَبول الغير، إنّما تمثّل أيضًا مخابر لاستكشاف سبل التعاون في مشاريع ملموسة، كلٌّ في مجال اختصاصه، لخدمة المجتمع وطنيًا ومحليًا.

كما يجب على التيارات الأيديولوجية المتواجدة في المجتمع الجزائري أن تشجّع الحوارات الداخلية التي لا تشمل المعتدلين فحسب، بل أيضًا الأطراف الراديكالية من أجل إقناعها بأهمية الانخراط في عملية التجسير الأيديولوجي. إنّ انخراط الراديكاليين ضروري للحؤول دون أن يتحوّلوا إلى مشوّشين على المبادرات، بمحض إرادتهم أو تحت تأثير معارضي التغيير.

ولا شكّ أنّ هذا العمل مفيدٌ للتحضير لمؤتمر حوار وطني جامع وتشاركي، سينعقد لا محالة، وسيدشّن حتمًا انتقالًا حقيقيًا تعبُر من خلاله الجزائر نحو دولة القانون.

ملاحق

الملحق الأوّل: وثائق هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس

1. البيان التأسيسي لهيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس

I— إن خمسين عاما من حكم النظام القائم قد أكدت عجزه عن تحقيق تنمية شاملة ومندمجة تستجيب لمقتضيات النهوض بالبلاد وتضمن مقوّمات العيش الكريم للشعب، فتفاقمت التبعيّة وهدرت الثروات العمومية وتفشّى الفساد والإثراء غير المشروع وتعمقت الاختلالات الاجتماعية بين الفئات والجهات، وانتشرت البطالة بما في ذلك في أوساط أصحاب الشهادات العليا وتدهور مستوى العيش.

كما أكدت فشل الحزب الحاكم في تحديث النظام السياسي وتنكره لتضحيات الشعب التونسي وطموحات الحركة الوطنية. هذا الحزب الذي أرسى، رغم كل الطّلاء العصري، نظاما استبداديا قائما على الحكم الفردي المطلق، وإلغاء دور المؤسسات وطغيان جهاز الأمن والمخابرات على الحياة العامة وفق أسلوب استثنائي قائم على "التعليمات" عوضا عن القانون رغم علاته. وقد أقامت السلطة المنبثقة عن هذا النظام علاقتها بالمجتمع على أساس الإخضاع وفرض الوصاية على كل تعبيراته المدنية والسياسية وألغت جميع الحرّيات وجرّمت ممارستها، وأحالت الآلاف من المواطنات والمواطنين من مختلف التيارات السياسية والفكرية ومن النقابيين والحقوقيين على المحاكم وزجت بهم في السجون، كما زيفت على مدى نصف قرن

الإرادة الشعبية ومنعت حصول أي تداول على السلطة وجعلت من الرئاسة مدى الحياة قاعدة للحكم. وبقدر تفاقم أزمة شرعية نظام الحكم نتيجة ذلك، ازداد ارتهانه بالخارج والاستقواء به على الشعب وقواه الديمقراطية المطالبة بالتغيير.

II— لقد شهدت أوضاع البلاد في الآونة الأخيرة تدهورا خطيرا للحقوق والحريات تجسد في الاعتداء على المحامين وعلى هياكلهم الممثلة والسطو على جمعية القضاة ومنع انعقاد مؤتمري الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ونقابة الصحافيين التونسيين وشلّ نشاطها ومعاقبة الجامعيين اثر إضرابهم الإداري وتشديد الحصار على أنشطة الأحزاب والتيارات السياسية المستقلة القانونية وغير القانونية وقمع التحركات المناهضة لدعوة شارون لزيارة تونس وتصعيد الاعتداءات الجسدية على رموز المجتمع المدني والسياسي.

في هذا الظرف العصيب مثّل تحرك "18 أكتوبر" من أجل الحقوق والحريات محطة متميزة في سياق التضالات التي خاضتها القوى الديمقراطية خلال السنوات الأخيرة، بما كرسه من روح ميدانية مكنت المعارضة من استعادة المبادرة السياسية، ومن روح وحدوية شملت جل أطرافها التي تجمعت حول مطالب حرية التعبير والصحافة وحرية التنظّم الحزبي والجمعياتي وإطلاق سراح المساجين السياسيين وسن العفو التشريعي العام، وهي مطالب تمثل الحد الأدنى المتفق عليه والمعبر الضروري لوضع أسس الانتقال الديمقراطي المنشود الذي يهدف إلى القضاء على الاستبداد وبناء مؤسسات الدولة على قاعدة الشرعية الديمقراطية القائمة على احترام مبادئ المواطنة وسيادة الشعب المتحرر من كل وصاية والتداول الديمقراطي على الحكم والتعددية الفكرية والسياسية وصيانة حقوق الإنسان. كما يهدف إلى بناء مجتمع مدني قوي قادر على التصدي لكل محاولات النيل من أسس النظام الديمقراطي والتراجع عنها.

III— إن وحدة العمل حول الحد الأدنى المذكور من الحريات الذي قام عليه تحرك "18 أكتوبر" يمليها ما أدى إليه احتكار السلطة السياسية من قمع منهجي للحريات العامة والفردية، ويضع المعارضة التونسية أمام حالة حادة من الانغلاق السياسي تفرض عليها بشكل مباشر وملح مهمة تحرير الحياة السياسية وفك القيود المضروبة عليها باتباع نهج المقاومة المدنية والسياسية وهي مهمة لا تعني الأحزاب والتيارات السياسية فحسب وإنما كل مكونات المجتمع المدني.

ولا تمثل وحدة العمل هذه مدخلا سياسيا ضروريا لفك الخناق المضروب على المجتمع فحسب بل هي أيضا كفيلة بتوفير مناخ ملائم لإجراء حوار وطني، علني وشفاف يفضي إلى بلورة عهد ديمقراطي يكفل لكل المواطنين والمواطنات المساواة والحريات والحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف أو الاستنقاص ويشكل قاعدة للمشاركة السياسية والتداول على الحكم على أساس تناظر وتنافس البرامج والرؤى وهو عهد من شأنه أن يرتقي بمستوى وحدة العمل إلى إرساء أسس التغيير الديمقراطي. وقد عهدت "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" بإنجاز هذه المهمة إلى "منتدى 18 أكتوبر".

IV— إن المعركة من أجل الحريات والديمقراطية لا تتخذ بعدها الحاسم إلا إذا تحولت إلى معركة للشعب التونسي بأسره. وهي بالأساس معركة ضد كل وصاية، سواء كان مصدرها الاستبداد المحلي أو التدخل الخارجي، يخوضها الشعب بذاته ولذاته لان حرية المواطن من حرية الوطن وحرية الوطن في حرية مواطنيه.

وكما كان للشعب التونسي منذ الكفاح الوطني أنصار وأصدقاء في كافة أنحاء العالم يدعمونه، فله اليوم في القوى الديمقراطية والتقدمية عبر أرجاء العالم سند قوي في نضاله ضد الاستبداد ومن أجل الحرية والديمقراطية، وهي حليفه في الضغط على حكومات البلدان التي تدعم الاستبداد في بلادنا حتى تحترم إرادة الشعب التونسي وتوقه إلى الحرية...

V— إن هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات، وهي تكرس وحدة العمل حول الحد الأدنى من الحريات وتفتح حوارا حول مقتضيات الوفاق الديمقراطي تبقى مفتوحة على كافة القوى المعنية بمعركة الحريات والتغيير وتؤكد احترامها لاستقلالية كل الأطراف المتشاركة وقبولها للاختلاف ولا تلزم هذه الأطراف إلا بالاتفاقات والمواثيق المشتركة.

2. إعلان حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

حققت المرأة التونسية مكاسب هامة على طريق تحررها كإنسان ومشاركتها على قدم من المساواة مع الرجل في مختلف مجالات الحياة، وجاءت هذه المكاسب ثمرة لحركة الإصلاح التي حمل لواءها مفكرون ومصلحون كبار كان لهم شرف الدفاع عن تعليم المرأة وتحريرها والنهوض بأوضاعها كما جاءت ثمرة لنضال دؤوب خاضته حركات نسائية من مختف المشارب الفكرية عملت على مدى القرن الماضي على فك عقال المرأة وإخراجها إلى الحياة العامة.

ويأتي في مقدمة هذه المكاسب ما تضمنته مجلة الأحوال الشخصية من حقوق وإصلاحات ساهمت في الحد من مظاهر الحيف والتمييز ومن أسباب التوتر في العلاقات الأسرية من ذلك أن منعت مجلة الأحوال الشخصية تعدد الزوجات وأقرت التراضي أساسا لقيام عقد الزواج واعتبرت المرأة أهلا لتزويج نفسها دون ولاية من أحد وحددت سنا دنيا للزواج ووضعت بذلك حدا لتزويج القاصرات اللائي لم تتجاوزن سن المراهقة كما سنت المجلة حالة من التساوي بين المرأة والرجل وأخضعت الطلاق إلى مراقبة القاضي وشرّكت المرأة في إدارة شؤون الأسرة ووسعت من حالات إسناد المرأة الجنسية التونسية لأبنائها من أب أجنبي.

وفي مجال التربية والتعليم أقرّ القانون التونسي مبدأ التساوي بين البنين والبنات في حق التعليم وجعله إجباريا ووحد بين البرامج والخيارات المفتوحة أمام الطلاب

وعمّت المدارس المختلطة للبينين والبنات وبذلك زالت مظاهر التمييز بين الجنسين في مستوى التعليم وتساوت نسب التمدرس بينهما وتطورت صورة المرأة لدى الناشئة.

وفي ميدان الشغل سوّى القانون بين النساء والرجال في حق العمل وفي الأجر وفي التغطية الاجتماعية وفي الرعاية الصحية وخصّ المرأة الحامل والمرضع بحماية تحفظ لها صحتها وأمومتها كما سوى بصفة عامة بين الجنسين في حق التقاعد وفي فرص الارتقاء وفي الضمانات عند الطرد وجاءت القوانين التونسية في مجال الشغل والتغطية الاجتماعية مطابقة لأغلب المعاهدات الدولية التي سنتها المنظمة العالمية للشغل وصادقت عليها البلاد التونسية. وبذلك فتح عالم الشغل أمام المرأة التي لم تترك مجالا من مجالات النشاط الاجتماعي إلا واقتحمته وتقلدت المرأة مختلف أنواع الخطط والمهن وأثبتت فيها كفاءة وجدارة ساهمت بشكل فعال في تطوير العقليات وتخليصها من التقاليد البائدة المحقرة للمرأة.

وفي مجال الحقوق المدنية والسياسية سوّت القوانين والمبادئ الدستورية أيضا بين المرأة والرجل من حيث الأهلية للقيام بالعقود المدنية والإجراءات القضائية ومن حيث الذاتية المالية للمرأة ومنحتها القوانين حق الانتخاب والترشح إلى مختلف الخطط واعترفت لها بحرية التنقل والسفر وفي تحمل المسؤوليات النيابية والحكومية وفي المشاركة في الحياة الجمعياتية وفي الأحزاب والمؤسسات السياسية المختلفة.

إن هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات إذ تتمسك بكل هذه المكاسب التي جاءت في سياق حركة إصلاحية اجتهادية تنويرية ومتفقة مع المواثيق الدولية حول حقوق المرأة والتي ساعدتها على تحقيق إنسانيتها وتخليصها من القيود الثقافية والاجتماعية لعصور الانحطاط وأسهمت بذلك في تحرير نصف المجتمع وتحديثه مع الحفاظ على مقومات هويته الحضارية الخصوصية، وإذ تؤكد عزمها الراسخ على الحفاظ على كل هذه المكاسب والدفاع عنها في وجه كل تهديد وعلى مواصلة الحوار بروح وطنية بناءة حول القضايا الخلافية العالقة مثل مسألة المساواة في الإرث أو الموقف من

التحفظات التي أبدتها الدولة التونسية حيال بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة فهي تعتبر أن وضعية المرأة ما زالت تتطلب الكثير من التطوير والتحسين حتى تتحقق المساواة الكاملة بين الجنسين نصّا وممارسة وينتفي كل تمييز بين المواطنين على أساس الجنس.

ففي مجال الأحوال الشخصية ودعما لسلامة الأسرة ودورها في المجتمع يتعين تعميق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين واعتبارهما شريكين متعاونين في إدارة شؤون العائلة ورعاية الأبناء واختيار محل الزوجية وإسناد الجنسية لأبنائهما وذلك بتخليص المجلة وسائر القوانين من رواسب التمييز المكرسة لدونية للمرأة، كما يتعين الرفع في السن القانونية الدنيا لزواج المرأة إلى ثمانية عشر عاما وهي السن القانونية التي تنتهي فيها فترة الطفولة.

وفي مجال التعليم وعلى الرغم من كل الخطوات المقطوعة لا تزال الأمية تنتشر في أوساط النساء ونسبتها تفوق نسبتها لدى الرجال بكثير. أمّا في ميدان الشغل فإن المساواة في القانون لم تقض عل مظاهر التمييز في الواقع إذ تعصف البطالة بالنساء حتى أنّ ثلاثة أرباعهن لا يُحتسبن من بين القوة العاملة للبلاد. وتحتل المرأة مواطن العمل الأكثر هشاشة وتعرضا لعدم الاستقرار والطرد، وترجع إليها المهن متدنية المهارة والأجر. ولا تتمتع النساء بالمساواة في الأجر حيث يقل معدل الأجر العام للنساء بنسبة 14 بالمائة عن أجور الرجال وترتفع هذه النسبة إلى 18 بالمائة في القطاع الخاص حسب آخر الإحصاءات المتوفرة. وتتعرض المرأة العاملة إلى التمييز بسبب حالتها المدنية وخاصة الزواج والحمل والرضاعة كما ترهقها ازدواجية المسؤوليات المهنية والأسرية وقل ما تحترم المؤسسات مقتضيات القانون من حيث توفير دور الحضانة وتندر المؤسسات التي تعينها على رعاية أطفالها مدة العمل. إلى ذلك تستشري ظاهرة العنف المسلط على النساء داخل الأسرة والمجتمع وتتفاقم مظاهر التحرش والاتجار بالمرأة.

أمّا في المجال السياسي فإن المرأة والرجل يتعرضان على حد سواء إلى الحرمان من الحقوق والحريات الأساسية ولكن المرأة تعاني في هذا المجال وبسبب مسؤولياتها الأسرية ورواسب النظرة الدونية من تمييز مضاعف يتجلى في ضعف حضورها في الهيئات التمثيلية والمؤسسات التنفيذية محليا ووطنيا وداخل المنظمات المهنية والثقافية والأحزاب السياسية.

إن هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات إذ تتمسك بما تحقق من مكاسب تحررية ترى أن القضاء على مظاهر التمييز ضد المرأة داخل الأسرة وفي الحياة العامة يتطلب من الحركات السياسية ومن المجتمع المدني بكل هيئاته ومنظماته وعموم الشعب مواصلة الجهد في إطار من التفاعل بين مقومات الحضارة العربية الإسلامية للمجتمع التونسي ومكتسبات البشرية في العصور الحديثة وذلك بالعمل على تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في الاتجاهات التالية:

— التنصيص على مبدأ المساواة بين الجنسين بصفة صريحة في الدستور وفي مختلف القوانين التونسية وتخليصها من كل لبس وتنقيح أو إلغاء كل القوانين التي تتضمّن أيّ شكل من أشكال التمييز ضد المرأة بما يحقق مساواتها الكاملة مع الرجل ويفتح في وجهها أوسع مجالات المشاركة في الحياة العامة وتقلد مختلف الخطط دون استثناء.

— توفير الضمانات القانونية والآليات القضائية لتعقب التمييز ضد المرأة وفتح حق التقاضي في شأنه لكل المنظمات والهيئات ذات الصلة.

— إلغاء المنشور عدد 108 بوصفه إجراء تعسفيا يعرّض النساء المتحجبات إلى التسلط والحرمان من الحقوق واعتبار مسألة الحجاب قضية تتعلق بالحرية الذاتية لا يحق لأي كان التدخل فيها بالمنع أو الإلزام عن طريق الإكراه.

— تطوير العقليات وإصلاح البنى الثقافية وإيلاء دور هام للمدرسة ولوسائل الإعلام في بناء ثقافة جديدة تقضي على مظاهر التمييز ضد النساء وترسي ركائز أسرة متماسكة ومتضامنة.

— تكثيف الجهد للقضاء على الأمّية ولا سيّما في أوساط النساء.

— تعزيز الرعاية الصحية للمرأة والتسوية في عطلة الأمومة بين القطاعين العام والخاص وإقرار عطلة ما قبل الوضع.

— دعم كل المبادرات واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تدارك التفاوت بين المرأة والرجل في مختلف المجالات.

— إقرار الحريات الفردية والعامة بما يضمن مشاركة كافة هيئات المجتمع في عملية الإصلاح الاجتماعي حتى لا تبقى قضية المرأة أداة للتوظيف الدعائي من قبل السلطة وحزبها والمنظمات الدائرة في فلكها.

تونس في 8 مارس 2007

3. إعلان حول العلاقة بين الدولة والدين

إن هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات وبعد سلسلة من الندوات العامة والنقاشات الداخلية حول العلاقة بين الدين والدولة والهوية توصلت إلى جملة من القواسم المشتركة بين مكوناتها يمكن اعتمادها قاعدة دنيا للبناء الديمقراطي المنشودة الذي يراعي حقوق المواطنين وحرياتهم ومعتقداتهم وقناعاتهم.

لقد أبرز تحليل الرؤى والمواقف والتجربة السياسية التونسية المعاصرة حول العلاقة بين الدين والدولة وجود ثلاث تحديات تواجه الشعب التونسي في تطلعه إلى إنجاز تغيير ديمقراطي حقيقي وتأسيس علاقة سليمة بين الدين والدولة، وتتمثل هذه التحديات في:

1. استبداد السلطة الذي من مظاهره إخضاع الدين الإسلامي للإرادة السياسية للنظام القائم وتوظيفه، وفي هذا السياق يندرج سعيه الدائم إلى فرض قراءة للدين على المجتمع بما يخدم مصالحه واحتكار الفضاءات الدينية بالتحكم في تعيين الأئمة وفقا لولائهم وتحديد مضامين خطبهم وانتهاك الحريات الشخصية للمواطنين والمواطنات بمختلف قناعاتهم الدينية والفكرية والسياسية.

2. الاستبداد باسم للدين الناجم عن قراءة أحادية، مغالية للإسلام والذي يؤدي إلى التدخل بالقوة في حياة المواطنين الخاصة وإلى النيل من حقوقهم وحرياتهم الأساسية ومن المبادئ الديمقراطية.

3. الاستبداد باسم الحداثة الذي يعمل على إلغاء الدين من الحياة العامة بوسائل قهرية من داخل أجهزة الدولة وخارجها ويدفع نحو التصادم بين الدولة والدين. وهو تصور لا يؤدي إلا إلى إدامة الاستبداد القائم ودعم انتهاك الحريات وحقوق الإنسان وتعطيل المشروع الديمقراطي.

وإزاء هذه التحديات تلتزم هيئة 18 أكتوبر بالدفاع عن رؤية للعلاقة بين الدولة والدين والهوية تنهل من التفاعل الخلاق بين مقومات حضارتنا العربية الإسلامية ومكتسبات الإنسانية الحديثة، وخاصة حقوق الإنسان والحريات الجماعية والفردية باعتبارها شرطا أساسيا من شروط التقدم والتنمية والكرامة.

إن هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بمختلف مكوناتها الفكرية والسياسية تؤكد:

1. إن الدولة الديمقراطية المنشودة لا يمكن أن تكون إلا دولة مدنية قائمة على مبادئ الجمهورية وحقوق الإنسان وتستمد مشروعيتها من إرادة الشعب الذي يتولى في إطار هذه المبادئ انتخاب مؤسسات الحكم بشكل دوري ومحاسبتها ويخضع فيها الحاكم والمحكوم للقوانين والقواعد التي تسنها المؤسسات الدستورية المنتخبة مع ضمان

حق كل طرف في استلهام مقترحاته وبرامجه في كل المجالات من مرجعيته الفكرية الخاصة.

2. إن الممارسة السياسية هي اجتهاد بشري مهما كانت قناعات أصحابها ومعتقداتهم ممّا ينفي عنها أيّ شكل من أشكال القداسة ويجعل المجال السياسي فضاء حرا للحوار والتنافس بين رؤى وبرامج المكونات السياسية والمدنية على اختلاف مرجعياتها.

3. إن الدولة الديمقراطية المنشودة تقوم على مبادئ المواطنة والحرية والمساواة، وبناء على ذلك فهي تسهر على ضمان حرية المعتقد والتفكير، ومقاومة كل أشكال التمييز بين المواطنين على أساس العقيدة أو الرأي أو الجنس أو الانتماء الاجتماعي أو السياسي أو الجهوي، كما تضمن للمواطنين جميع الحريات والحقوق الأساسية التي تشكل أساس النظام الديمقراطي.

4. إن الدولة الديمقراطية المنشودة تلتزم نصا وممارسة بضمان الحرمة الجسدية للإنسان ومنع التعذيب وكل أنواع الانتهاكات البدنية والمعنوية المهينة للكرامة البشرية. وتتعهد هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بكافة مكوناتها بأن تكون برامجها متطابقة مع تلك المبادئ الأساسية كما تلتزم بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1984 الخاصة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وهي تتعهد بوضع الآليات الضرورية لاجتثاث ممارسة التعذيب في بلادنا.

5. إن من واجب الدولة الديمقراطية المنشودة إيلاء الإسلام منزلة خاصة باعتباره دين غالبية الشعب دون أيّ احتكار أو توظيف مع ضمان حق كافة المعتقدات والقناعات وحماية حرية أداء الشعائر الدينية.

6. إن هوية الشعب التونسي تشكلت عبر صيرورة تاريخية طويلة وهي تثرى وتتطور بالتفاعل الخلاق بين مقوماتها الحضارية العربية الإسلامية ومكتسبات الحداثة. وبناء على ذلك فان الدولة الديمقراطية المنشودة تلتزم:

أ. الدفاع عن اللغة العربية لغة وطنية في الإدارة والتعليم والثقافة وتجذيرها في المجتمع مع ضرورة التفتح على اللغات والثقافات الأخرى.

ب. تجذير الشعب التونسي في حضارته العربية الإسلامية بكل ما فيها من رصيد ايجابي مع تطويرها لتستوعب مكتسبات الإنسانية الحديثة وتسهم في إثراء الحضارة الإنسانية في إطار من التفاعل البناء، مع مواجهة مشاريع الاستلاب والهيمنة التي تسعى إلى القضاء على تنوع الثقافات وفرض نمط ثقافي وقيمي أحادي.

ت. ضمان تدريس مواد التربية الإسلامية خارج أي توظيف سياسي، في إطار منظومة تربوية تكفل حق التعليم ونشر قيم التفكير العلمي والنقد والاجتهاد بما يساهم في نحت شخصية تونسية متجذرة في هويتها الوطنية ومنفتحة على القيم العصرية.

7. إن الدولة الديمقراطية المنشودة تدافع عن القضايا العادلة للشعوب العربية والإسلامية وتدعم طموحها إلى الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتعمل على توحيد جهودها في مواجهة الاستبداد الداخلي وكل أشكال الاستعمار والهيمنة الأجنبية من أجل تقرير مصيرها وبناء مستقبلها المشترك.

إن هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بمختلف مكوناتها وهي تقرّ هذه المبادئ والاتفاقات وتعلن التزامها بالعمل على تجسيدها، تؤكد أن مضمون العلاقة بين الدولة والدين والهوية مثلما أثبتت تجارب الشعوب ليست وصفة جاهزة سلفا بل هي عقد اجتماعي يتفاعل مع التطور السياسي والثقافي والاقتصادي لكل مجتمع بما يحوله عبر الزمن إلى قيم وقواعد عمل تستنبطها الأجيال وتطورها حسب ظروفها وحاجتها المستمرة إلى التقدم وتكرسها شعبيا بشكل مباشر وعبر المؤسسات الدستورية الممثلة الملتزمة بمبادئ النظام الجمهوري وحقوق الإنسان واحترام الهوية الوطنية.

10 ديسمبر 2009

4. أرضيّة للعمل السّياسي المشترك

1. إننا نفهم الحركية التي انطلقت في 18 أكتوبر 2005 كتواصل لمعارك شعبنا في تونس من اجل العدالة والحرية المتتالية خلال العشريات الماضية. ونساندها على أنّها مرحلة من مراحل النضالات الديمقراطية والاجتماعية والنقابية والسياسية والجمعوية التي خاضتها الحركة العمالية والطلابية والتلمذية والنسائية وحركات المساجين السياسيين وعائلاتهم والمعطلين عن العمل والفنانين والمثقفين والهيئات المهنية (من محامين وقضاة وصحافيين) ونضالات المدافعين عن حقوق الإنسان وحركات الجاليات المهاجرة والمهجّرة.

وبهذا المعنى فان مبادرة 18 أكتوبر والحراك الذي احتضنها وتلاها هي، دون أي إقصاء أو أسبقية، ملك لكل التونسيات والتونسيين المؤمنين بضرورة القطع مع الوضع الحالي باتجاه انتقال ديمقراطي فعلي، والسّاعين لتوفير شروطه.

2. نرى أهمية مبادرة 18 أكتوبر في اتّفاق ثلّة من ممثلي الأحزاب السّياسية والجمعيات من مختلف الاتجاهات وعدد من الأفراد ذوي الحساسيات المتباينة على ضرورة القطع الديمقراطي الفعلي مع الدكتاتورية. وفي إبداء عزمهم، بناءً على تلك الضّرورة، على تجميع قواهم حول مطالب مشتركة في عمل نضاليّ من شأنه أن يؤثر على ميزان القوى السّياسي لكي يفرض أهدافه.

تكمن أهمّيّة المبادرة كذلك في مدى المساندة الّتي حظيت بها والّتي بلغت كل الجهات في تونس وفي مواطن الهجرة التونسيّة، إضافة لامتداد صداها لكافة الأوساط السياسية والنقابية والجمعويّة، بل لتجاوزه تلك الأوساط نافذا لما هو أوسع من دوائر المناضلين.

وتكمن في كون توجهها التّجميعي الواسع يرافقه همّ الوضوح والشّفافية في تبيان مبادئ وضوابط نشاطها وأسس العلاقات السياسية الّتي تسعى لإرسائها، ذلك إضافة لمطالبها الثّلاث الأوّلية.

3. إن المطالب المرفوعة من قبل المضربين عن الطعام هي أهداف لازمة لا غنى عنها تشكل إجماعا صُلب القوى المعارضة للدكتاتورية:

— ضمان حرية التنظم الحزبي والجمعوي.

— ضمان حرية التعبير والإعلام.

— إطلاق سراح المساجين السياسيين وسن قانون العفو التشريعي العام.

الإضافة النوعية لمبادرة 18 أكتوبر هي في سعيها لتجاوز التّنديد والاحتجاج نحو إعداد القدرة السياسية الفعلية على فرض هذه الأهداف.

حتّى يتسنّى حشد هذه القدرة السّياسية، يجب على العمل النضالي أن يوفر شروط تجذره الشعبي. وحتى يكون كاسب للمصداقية اللازمة يتوجب عليه أن يعرض بوضوح قواعد عمله ومبادئه وعناصر الإجماع في صلبه.

4. إن المطالب التي تم طرحها خلال إضراب 18 اكتوبر عن الطعام تعدّ ضمن أحّ الضرورات، وتحقيقها من أحوج المهام المطلوبة منّا. حتّى نكون في مستوى ذات روح المبادرة علينا أن نتقدم بالمزيد من الخطوات.

لذا، فإنّا ننوي وضع ضمن أولويّاتنا إطلاق الأنشطة والنقاشات على أوسع نطاق من أجل بلورة الإطار السياسي والفكري والبرنامجي للالتقاء في سبيل مقاومة الدكتاتورية والدفاع عن حقوق المجتمع.

الأهداف التالية تمثل جزءا من المستحقات الدنيا للخروج من النّهج الاستبدادي، هي منذ الحين موضع اتفاق بيننا، نضيفها إلى المطالب الثلاثة الأولى.

— ضمان حق عودة اللاجئين السياسيين والمهجرين

— مكافحة الفساد ومقاضاة الأشخاص والهيئات المتورطة فيه.

— ضمان استقلالية القضاء وحياد الإدارة.

— ضمان احترام حقوق كافة السّجناء وممارسة مراقبة فعليّة على ظروف الاعتقال في السجون التونسية، إلغاء كل أشكال التعذيب وسوء المعاملة وملاحقة المسئولين عن الانتهاكات.

5. إضافة للأهداف التي تتبناها فان وحدة عمل سياسي تحتاج إلى تامين اللحمة والثقة بين مكوناتها، هذا يقتضي منها الالتزام الواضح بحد أدنى من المبادئ الأساسية. هذا من باب آخر، لازم لضمان مصداقية التقاء يجمع مكوّنات ذات الاتجاهات والبرامج المختلفة بل المتناقضة أحيانا.

المبادئ الثلاثة التالية هي ما يضبط الإطار الأوّلي لنشاطنا:

— مبدأ المساواة. المساواة الفعلية والتامة بين جميع المواطنين دون تمييز على أساس الأصل الاجتماعي أو الجنسي أو التوجه الثقافي أو الوجودي.

— مبدأ الاستقلال الوطني. سيادة البلاد الوطنية لا تنفصل عن حرية وكرامة مواطنيها، ويمر الانفتاح الضروري على العالم والتعاون المتكافئ مع سائر الدول والشعوب عبر رفض إخضاع خيارات الشعب لأي شكل من أشكال الإجبار أو لضغوط قوى خارجية. بشكل أخص، فان رفض كل أشكال الهيمنة الاستعمارية والاعتداء والاحتلال،

وإقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي مقاومة الاحتلال هما شرطان غيابهما يجعل كل خطاب وادّعاء ديمقراطي لاغ.

— مبدأ رفض العنف كوسيلة لفض الخلافات السياسية والأيديولوجية ورفض عنف الدولة كوسيلة لفض النزاعات الاجتماعية والسياسية وضمان السلامة الجسدية للأفراد.

6. يعيش ما يقارب 10 في المائة من شعبنا خارج حدود الوطن. المهاجرون واللاجئون التونسيون، مهما كانت وضعياتهم الإدارية أو الاقتصادية، يساهمون بقسط هام في حياة البلاد وتطورها. هم جزء لا يتجزأ من المجتمع التونسي يمثّل نشاطه الاقتصادي مساهمة هامّة في الثروة الوطنية وتعدّ تعبيراتهم الثقافية والسياسية عناصر فاعلة في التطور السياسي والثقافي التونسي.

يجب الإقرار إذا بأن مساهمة المهاجرين والمهجّرين في مسار انعتاق المجتمع التونسي لا يندرج في باب المساندة والتضامن فحسب بل هو مشاركة كاملة وفعلية بما يفترضه ذلك من حقوق وواجبات.

يجب كذلك الإقرار بأن المعاناة التي يعيشها المهاجرون واللاجئون (مأساة المهاجرين السريين الذين يفرون من البؤس ويواجهون الأخطار وأشكال القمع والتعسف البوليسي، حالة المقيمين بالمهجر المعرضين للتمييز العنصري والمكافحين من اجل حقوقهم، التهجير القصرى للاجئين السياسيين وما تعانيه عائلاتهم من عقوبات جماعية) هي جزء من المأساة التونسية ولا يمكن لأي مسار تحرري أن يتجاهلها.

7. إنّ ما يجمعنا اليوم هو عزمنا على أن نكون في مستوى وعي يحمله العدد الأوسع من التّونسيّات والتّونسيّين، هو الوعي بأنّ الحال الّذي آل إليه النّظام القائم في البلاد قد تجاوز ما يمكن احتماله، والوعي بالخطر الّذي يمثّله تواصل الدّكتاتوريّة ومن ثمّة بضرورة الإسراع في القطع معها.

إنّ الهدف الّذي نطرحه على أنفسنا والّذي نتعهّد بالعمل من أجله هو المساهمة في توفير شروط بروز قوى ديمقراطيّة وشعبيّة قادرة على فرض هذه القطيعة وعلى فتح إمكان تجاوز الوضع القائم نحو غد أفضل، عسى أن نفنّد نهائيا الطرح الزاعم بأن التطلع الديمقراطي يتناقض والفضاء العربي الإسلامي الذي ينتمي له الشعب التونسي بوجه كامل.

8. إنّ ما يتوجّب علينا القطع معه هو نظام استبدادي سماته — المشتدّة حدّة بمرور الزّمن — هي التّالية:

— الاستفراد بالسّلطة وخصخصة مؤسّساتها؛

— مصادرة حقّ الشّعب في تحديد خياراته السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والثّقافيّة، وفي تقرير التّوجّهات المحدّدة لمصيره؛

— نكران حقّ الأفراد في التّمتّع بالمستلزمات الأساسيّة للعيش الكريم، وفي التّعبير الحرّ عن قناعاتهم السّياسيّة والفكريّة وفي التنظّم والنّشاط على أساسها؛

— عسكرة كل الفضاءات العامّة والخاصّة والجنوح إلى القمع والمحاكمات السياسية والسجن والعنف والتعذيب المادي والمعنوي كأسلوب منهجي في إدارة المجتمع؛

— تعميم العلاقات الاقتصادية القائمة على النّهب والفساد والرّشوة وتفكيك الأملاك والخدمات العامّة والتّفويت في القطاعات الأكثر ربحيّة في الاقتصاد الوطني.

9. إن ممثلي الأحزاب السياسية والجمعيات والأفراد الممضين أسفله يعلنون اليوم الخميس 2 فيفري 2006 عن تأسيس لجنة 18 أكتوبر كهيكل قار للعمل والتنسيق وهو مفتوح لكل التونسيات والتونسيين المقيمين بالمهجر والموافقين على هذه المبادئ.

تتعهد الهيئة بمهمة تنظيم الأنشطة والنقاشات والاتصال والتنسيق للمبادرات في علاقة بالأهداف المحدَّدة في هذا النص.

الجلسة العامة هي الإطار التقريري المحدد للتوجهات والخيارات السياسية وهي مفتوحة لكل المنخرطين كما أنها تحدد الآليات العامة وضوابط العمل.

يتموقع تجمعنا في امتداد مبادرة 18 أكتوبر 2005 وهو يقيم علاقة شراكة مع هيئة 18اكتوبر بتونس مع محافظته على استقلاليته وهو يهدف إلى أن يكون شريكا لكل المبادرات ولكل التحركات السياسية والاجتماعية والثقافية في فرنسا والخارج التي تتماشى والأهداف والمبادئ المبينة في هذه الأرضية.

الممضون على الأرضية

أحمد عمري، ألفة لملوم، أمية الصديق، إياد الدهماني (الوحدويون الناصريون)، براهيم بن جيلاني، بشير عبيد، بشير الظاهري، جلال بوراوي، حسين الباردي، حسين الجزيري (حركة النهضة)، خميس قسيلة، رشيد الطرابلسي، رياض بالطيب، رياض حجلاوي، زهير العيساوي، سفيان المخلوفي، سليم بن حميدان، سيف بن سالم، شكري الحموروني (المؤتمر من أجل الجمهورية)، صالح التقاز (صوت حر)، صدري خياري، طارق بن هيبة، طاهر العبيدي، عادل ثابت (حزب العمال الشيوعي التونسي)، عادل عفلوق، عبد الرزاق كيتار، عبد الستار الباجي، عبد الكريم محجوبي، عبد الوهاب الهمامي، عدنان بن يوسف، عفيفة مخلوفي، علي التليلي، عماد الدايمي، عماري قناوي، فاطمة بوعميد، فتحي الناعس (التضامن التونسي)، فتحي

بلحاج، فتحي عبد الباقي (لجنة عائلات وأقارب المساجين السياسيين)، قيس الدغري، قيس الرياحي، كريم عزوز، كمال الجندوبي (اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الانسان بتونس)، كمال الفحل، لطفي الهامي، مصطفى عمايدي، محسن بلطي، محسن الشابي، محمد بحر، محمد بن سالم، محمد بن سعيد، منجي خلفت، منصف قدوار، مهدي الشابي، ناجح الشعري، نور الدين بن تيشة (المجلس الوطني للحريات)، الهادي الجيلاني (التكتل الديموقراطي من أجل العمل والحريات بتونس)، هادي يحمد.

مجموعة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس

المصدر: مواقع إعلامية تونسية

المصدر: مواقع إعلامية تونسية

الملحق الثاني: فضاء التواصل والعمل المشترك

أدار معهد قرطبة للسلام بجنيف في السنوات الأخيرة، بدعمٍ من وزارة الخارجية السويسرية، العديد من فضاءات الوساطة الآمنة على المستوى الوطني أو الإقليمي، تطرّقت مثلًا إلى الآتي: التجاذبات الأيديولوجية في شمال أفريقيا ("منتدى قرطبة الآن"، آلية إنذار مبكّر واستجابة سريعة في مصر تشرك مسلمين وأقباط، مواكبة المشاركة السياسية الجامعة التي تشمل تيارات أيديولوجية مختلفة بما في ذلك التيار السلفي)، التوتّرات العرقية في موريتانيا بين البيضان والسودان (العمل الإعلامي المشترك لتعزيز التماسك المجتمعي)، الاحتقانات الطائفية بين السنّة والشيعة في لبنان (العمل الإنساني المشترك لإغاثة اللاجئين السوريين) وفي العراق (العمل الحقوقي المشترك حول قضية الاختفاء القسري).

وعمل المعهد على وجه الخصوص على جمع أكثر من أربعين مشاركًا من الخبراء والقادة السياسيين من التيارات الإسلامية والعَلمانية في أربع ورشات، على امتداد عام كامل، من فيفري 2016 إلى مارس 2017، من أجل التفكير في دور الدين في الشأن العام فضلًا عن استكشاف إمكانيات التخفيف من التجاذبات الأيديولوجية الحادة والتعاون لتحقيق التعايش السلمي. وأفضت النقاشات التي جرت في إطار الورشات إلى التوقيع على مذكرة تحت عنوان "نحو فضاء للتواصل والعمل المشترك"[60] (أنظر النصّ أدناه). وفهم المشاركون هذا الالتزام المشترك باعتباره الخطوة الأولى من

العملية التي يجب أن تستمر من خلال الأنشطة الملموسة والمشتركة (*diapraxis*)، مما يعني العمل على المستوى المحلي (الوطني مقابل الإقليمي).

وبناءً عليه، حدّد المشاركون عددًا من المواضيع التي يمكن أن تُدرج في إطار الممارسة المشتركة منها ظاهرة العنف السياسي في تونس، والتجسير بين التعليم الديني والتعليم الرسمي، وتعزيز المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب التونسي، وتدبير التعددية والتخفيف من العنف في الأوساط الجامعية المغربية، إلخ.

مذكّرة "نحو فضاء للتواصل والعمل المشترك"

إنّ الاستقطاب الحاد في سياقات الانتقال السياسي الهشة غالبًا ما يؤدي إلى حالة الفوضى، ممّا يمهّد الطريق لعودة أنظمة الاستبداد أو للاحتراب الداخلي. التقى أكثر من أربعين مشاركًا من الخبراء والفاعليين السياسيين من شمال أفريقيا، وغرب آسيا، ومنطقة الساحل، ينتمون إلى التيارين العَلماني والإسلامي، وناقشوا قضايا متعلقة ببناء الثقة وإرساء إطار للتعاون بين فاعليين ذوي منطلقات فكرية ورؤى كونية مختلفة.

وتمّ التركيز على أهمية إنتاج ثقافة سياسية جديدة مشتركة تستند إلى قِيم الحرية والعدل والكرامة والتنوع والقبول بالآخر وعدم الإقصاء والمواطنة ونبذ العنف، من خلال بناء تحالفات عابرة للأيديولوجيات تسهم في إنجاح الانتقال السياسي السلمي في المنطقة.

اتفق المشاركون على أن التخفيف من الاستقطاب بين الإسلاميين والعَلمانيين ينبغي أن يتجاوز الجدل الفلسفي ويركّز على ضرورة العمل المشترك لفائدة الصالح العام ومن أجل تقوية المجتمع وبناء الدولة، ويتوافق هذا الإطار مع "فضاء مشترك" لا يقتضي تنازل أيّ طرف عن مرجعيته الفكرية أو خيانته لقضيته. فهذا الإطار للعمل

المشترك والجهد الجماعي لخدمة المجتمع يمكن تأصيله انطلاقًا من المرجعيات الدينية والأيديولوجية لجميع الأطراف.

يمكن لجماعات ذات قواعد مختلفة في إطار أنظمتها القيمية ورؤاها الكونية أن تختار الانخراط في عمل مشترك مع جماعات أخرى مختلفة، ولكل منها أسبابها الخاصة. وبهذه الكيفية، يمكن لمختلف الجماعات أن تعيش معًا في فضاء مشترك، وتجد كل واحدة التبرير والحافز للقيام بذلك من منظور نظام قواعدها ومبادئها التوجيهية الخاصة بها. ويطلق الفيلسوف الأمريكي جون رولز على عملية الانخراط المشترك من مختلف الجماعات للتفاعل ضمن نفس الفضاء مصطلح "التوافقات المتداخلة".

ويفسح الإسلام مجالًا واسعًا لإمكانيات العمل المشترك من أجل مصلحة المجتمع. فالقواعد الدينية في مجال سياسة أمور المدينة / الدولة تشكّل إطارًا يوفّر التوجيه ويسمح بالإبداع. إنّ "صحيفة المدينة" دليل عملي، من منظور إسلامي، عن إمكانية التعايش والتفاعل الإيجابي في مجتمع متعدّد الانتماءات القبلية والدينية. وقد نجحت هذه الصحيفة، التي سُمّيت بالوثيقة الدستورية الأولى في تاريخ البشرية، في القيام بذلك بإدخال مفهوم جديد للانتماء الاجتماعي مكوّن من ثلاث طبقات مختلفة: القبيلة المعترف بها كواقع اجتماعي، والانتماء الاجتماعي للدين الذي ينطوي على منظومة من القِيم المشتركة، والانتماء إلى المدينة.

إن "فضاء التواصل والعمل المشترك"، المعرّف بهذه الطريقة، لا يُنظر إليه من طرف المشاركين كشأن متّصل بالضرورات الظرفية والمصالح الحزبية الضيقة والمناورات السياسية، بل كآلية مستديمة تبدأ في مرحلة الانتقال السياسي وتستمرّ طيلة مرحلة تشييد دولة القانون والحكم الراشد. أوصى المشاركون بأن ينصبّ مجهود العمل المشترك على الرهانات الكبرى التي تواجهها شعوب المنطقة فيما يخص المشاركة المواطنية والانخراط المجتمعي للشباب، والتعليم، وكذا بناء ثقافات سياسية جديدة.

11 أبريل 2017

المشاركون

أبو يعرب المرزوقي (تونس)، أحمد أرحموش (المغرب)، احميدة النيفر (تونس)، إسلام الغمري (مصر)، آمال قرامي (تونس)، آمال موسى بلحاج (تونس)، أمية الصديق (تونس)، جاهد طوز (تركيا)، جعفر الشايب (السعودية)، حامد إدريس (المغرب)، حسام حافظ (سوريا)، حكيم صاحب (الجزائر)، خديجة رياضي (المغرب)، ربيع حداد (لبنان)، رضا جوادي (تونس)، رياض الشعيبي (تونس)، زياد خياطة (سوريا)، سامي الساعدي (ليبيا)، سعد الدين العثماني (المغرب)، سعد وفائي (سوريا)، سمية بنخلدون (المغرب)، سيلفان أوديي (سويسرا)، صلاح الدين الجورشي (تونس)، طارق الزمر (مصر)، عبد الرؤوف العيادي (تونس)، عبد العلي حامي الدين (المغرب)، عبد الفتاح محمد (قطر)، عبد الفتاح مورو (تونس)، عطية عدلان (مصر)، مجاهد مخللاتي (سوريا)، محمد الأحمري (قطر)، محمد حمداوي (المغرب)، محمد خوجة (تونس)، محمد زاهد جول (تركيا)، محمد عب الوهاب رفيقي (المغرب)، مرسيل شحوارة (سوريا)، مريم بن سالم (تونس)، معاذ الخطيب (سوريا)، المعطي منجب (المغرب)، معن كوسا (سوريا)، موسى باه (مالي)، نبيلة منيب (المغرب)، نور الدين الخادمي (تونس)، هشام برغش (مصر)، يوسف الشويري (لبنان).

نماذج من فضاءات الوساطة الآمنة
من تنظيم معهد قرطبة للسلام بجنيف

© معهد قرطبة للسلام بجنيف – cpi-geneva.org

© معهد قرطبة للسلام بجنيف – cpi-geneva.org

الملحق الثالث: قائمة الموقّعين على نداء 22

ABBOU Lynda, (Alger)
ABDA Bachir, (Annaba)
ADDAD Hakim, (Alger)
ADDI Lahouari, (lyon, france)
ADMAN Sid Ali, (Alger)
AFRAOUCENE Massinissa, (Tizi-ouzou)
AHMINE Noureddine, (Laghouat)
AIB Mabrouk, (Alger)
AINOUCHE Hamza, (Alger)
AIT AHMED Dahbia, (Alger)
AIT HANED Dehbia, (Alger)
AÏT KACI Faïza, (France)
AIT OUAHIOUNE Said, (Boumerdes)
AKKOUCHI Sidali, (Boumerdes)
AKROUF Sanhaja, (France)
ALIANE Kholfa, (Alger)
ALILI Yamina, (Tizi ouzou)
ALIOUANE Mohamed, (ALGER)
ALKAMA Anis, (Alger)
ALLAL Tewfik, (France)
ALLALOU Mohamed Ali, (Alger Paris)
ALLIANE Messaoud, (Alger)
AMA Sid Ahmed, (Paris)
AMER Koceila, (France)
AMMOUR Ghanima, (France)
AMOKRANE Farid, (Alger)
AMROUNI Mohamed El Amine, (Alger)
AOURDACHE Idris, (France)
ARRIS Kamal, (Alger)
AT M'HEND Rachid At M'Hend, (Malte)
AZZOUZ Wahid, (Oum el Bouaghi)

BACHENE Fouad, (Alger)
BAHRA Charaf Eddin, (Oran)
BAKOUR Abdennour, (Alger)
BAKOURI Amirouche, (Bejaia)
BALEH Kahina, (Tizi ouzou)
BEDJAOUI Laalia, (Bejaia)
BEHILIL Ismail, (Oran)
BELABIOD Adel, (Alger)
BELAZZOUG Karim, (Alger)
BELKACEM Walid, (Oran)
BELKAÏD Akram, (Paris)
BELLABACI Omar, (Ain Defla)
BELLABAS Okba, (Alger)
BELLAL Wiam Inam, (Alger)
BELMADI Rachid, (Tizi Ouzou)
BELMOKHTAR Souad, (Oran)
BEN AISSA Dounia, (Algerie)
BEN YOUCEF Djilali Samed, (Alger)
BENABDALLAH Mohamed, (Boumerdes)
BENABDELLAH Mohamed, (oran)
BENADOUDA Adel, (Alger)
BENAOUALI Lamia, (France)
BENARAB ATTOU Malika, (Lyon France)
BENCHIKH Madjid, (Algerie)
BENDJAMA Mustapha, (Annaba)
BENDJOUDI Abderrazak, (France)
BENFODIL Mustapha, (Alger)
BENHADDA Khelaf, (Alger)
BENHAMZA-FLITTI Yasmine, (France)
BENISSAD Noureddine, (Alger)

BENMAZOUZA Bouchra, (Oran)
BENMOKRANE Aicha, (Tlemcen)
BENSAAD Ali, (France)
BENSADEK Houda, (Oran)
BENSEGHIR AHmed, (Ouargla)
BENSSAD Faycal, (Batna)
BENYAHIA Benali, (France)
BENYOUCEF Rafik, (France)
BENZAGHOU Othmane, (Paris)
BENZENINE Belkacem, (Oran)
BLAM Abdelouakil, (Alger)
BOSLI Yacine, (Alger)
BOUAÏCH Boussaâd, (Paris)
BOUAOU Karim, (Canada)
BOUAYAD Djamila, (Canada)
BOUBEKEUR Amel, (France)
BOUBEKRI Imad, (Alger)
BOUCHAALA Nabila, (Alger)
BOUCHACHI Ahlem, (Alger)
BOUCHACHI Mostefa, (Alger)
BOUCHAREB Abdelouahab, (Constantine)
BOUCHEFA Kahina, (Montréal)
BOUCHERKA Ali, (France)
BOUDRA Abdelkrim, (Alger)
BOUGABA Mohamed, (BOUMERDES)
BOUIDER Hmimi, (Sétif.)
BOUKELLA Hocine, (France)
BOUKHETTA Nadir, (Ouargla)
BOUKRARA Riad, (Bejaia)
BOULTIF Ali, (Mila)
BOUMARAF Amina, (Alger)
BOUMEDJANE Hocine, (Bejaia)

3/12

BOUMEDJANE Yanis, (Alger)
BOUMGHAR Mouloud, (Turquie)
BOURABA Omar, (France)
BOUREGAA Lakhdar, (Alger) Moudjahid
BOUSBIA Mohamed Amine, (Alger)
BOUSSAG Redouane (Alger) Journaliste
BOUTATA Karim, (Bouira)
BOUTEKERBET Zinnedine, (Béjaia)
BOUZAD Brahim, (Boumerdes)
BOUZAHER Brahim, (Biskra)
BRAHAM CHAOUCH Wafa, (Adrar)
BRAHIMI Mehdi, (France)
CHAIEB Amina Afaf, (France)
CHAMEKH Abdelhafid , (Alger)
CHEKAR Abdelaziz, (Alger)
CHEKLALIA Malik, (Oran)
CHEKROUD Djamal, (ميلة)
CHEMROUK Azwaw, (Paris)
CHENA Salim, (France / Bejaia)
CHERBI Massensen, (France)
DAHMANI Ahmed, (France)
DAID Mohamed, (TIZI-OUZOU)
DALI Dahmane, (Msila)
DALLI Aya, (Alger)
DERRADJI Hafid, (Qatar)
DILMI Fethi, (Blida)
DIRECHE Karima , (France)
DJAAFAR-BENDIB Ghania, (Sétif-BBA)
DJAAFER Saïd, (Alger)
DJAFER Nesrine, (Alger)
DJELLOUT Khelifa, (BOUMERDES)
DJERMANE Mahmoud, (Montréal Canada)

4/12

قائمة الموقّعين على نداء 22

DRIS Cherif, (Alger)
DRIS-AIT HAMADOUCHE Louisa, (Alger)
DUTOUR Nassera, (Alger) Militante
EL KADI Ihsane, (Alger)
EL KADI Tin Hinane, (Alger)
FARRAH Halima, (Alger)
FARRAH Raouf, (Tunisie)
FELLAH Ali, (Tipaza)
FENARDJI Saddek, (France)
FERSAOUI Abdelouhab, (Bejaia)
FILALI Elias, (Angleterre)
GALOUL Amina, (Alger)
GASMI Hocine, (France)
GHANI Mahdi (Angleterre)
GHARBI Amel, (Canada)
GHAZI Fatiha, (Tiaret/Montréal)
GUENDOUZ Maroua, (Oran)
GUERNI Boubekeur, (Alger)
GUEZIRI Lamine, (France)
HABBA Belgacem (France)
HABBOUL Abdellah (Alger)
HACHANI Lyes, (Alger)
HACHOUR Madjid, (Tizi ouzou)
HADDAD Amina, (Alger)
HADDAD Oussama, (France)
HADDADJI Hamza, (Alger)
HADJ AHMED Anis, (Alger)
HADJ LAZIB Maya, (Alger)
HAFSI Mohammed Tarek, (Ouargla)
HAKEM Bachir, (Oran)

5/12

HAMDI Mourad, (France)
HAMMOUTENE Faiza, (France)
HAYANE Abderrahmane, (FRANCE)
HENNA Larbi, (Tizi-Ouzou)
IOUANOUGHENE Mohammed, (Alger)
IRZI Said, (Alger)
KACED Noureddine, (Oran)
KACIMI Mahmoud, (Boumerdes)
KACIMI Youcef Yacine, (Oran)
KADI Ahcene, (Tizi ouzou)
KADRI Aissa, (ALGER)
KECHELAL Salim, (France)
KELLOU Yazid, (Béjaia)
KERAE Salim, (Telemcen)
KHALDI Mehdi, (Canada)
KHALFOUNE Tahar, (france)
KHATRI Salem (Bejaia)
KHELIF Mohamed El Mahdi, (Alger)
KHELIL Said (Tizi Ouzou)
KHELIL Semhane, (Espagne)
KHEMISTI Mohammed Nazim, (Oran/Algérie)
KHENNOUF Nourel Houda, (Alger)
KHERROUBI Dalil, (Bouira)
KHERROUBI Hamza, (Tipaza/Belgique)
KHIAT Hichem, (Blida)
KOUIDRI Mohamed Amine, (Alger)
LAHYANI Othmane (Tunisie)
LAKHDARI Ali, (Alger)
LAKHDARI Djaffar, (Alger)
LALMAS Smain, (Alger)
LAOUADJ Ahmed, (Alger)
LAOUARI Ali, (Tizi Ouzou)

6/12

LASSOULI Elhadi, (Alger)
LAZRI Akila, (France)
Lila MOKRI, (France)
LOLDJ Youssef, (USA)
LOUZE Djalal, (Oum el bouaghi)
MAAMES Hayat, (Alger)
MAAMES Thiziri (Alger)
MAHDID Seddik, (Alger)
MALKI Naila, (Alger)
MANEL Senouci, (Oran)
MANSOUR Ahcene, (Alger)
MASSI Souad, (Paris)
MEBARKI Abdennour, (Oran)
MEBARKI Ferial, (Alger)
MELAB Toufik, (Béjaïa)
MELIANI Sid-Ahmed, (France)
MELIKECHI Noureddine, (USA)
MELLAH Abdelhak, (Boumerdes)
MELLOUK Amine, (Tlemcen)
MENHOUDJ Halima, (France)
MERZOUK Hamou, (Bouira)
MEZENNER Drifa, (Alger)
MIMOUN Ali, (France)
MOALI Hassan, (Alger)
MOHAMMEDI Adlene, (France)
MOHAND-AMER Amar, (Oran)
MOHAREM Houda, (Boumerdes)
MOKRANI Djalal, (Béjaia)
MOKRANI Rabah, (Boumerdes)
MSILI Asma, (Alger)
NABET Nassim Amazigh, (Bejaia)

7/12

NACER Lynda, (Constantine)
NAFA Mehdi, (Annaba)
NAOUMI Kouider, (Msila)
NEDJRAOUI Samir, (Alger)
NEHARI Abdelkader, (Djelfa)
NOUAOURIA BOUHARIS Amel, (Annaba)
OUAISSA Rachid, (Allemagne)
OUARTSI Zafira, (Alger)
OUCHICHI Mourad, (Béjaia)
OUICHER Fouad, (Béjaia)
OULMANE Djamel Eddine, (Alger)
RABIA Mahrez, (Alger)
RACHEDI Ibrahim, (Ghelizane)
RADJEM Abdelghani, (Alger)
RAHAOUI Mohamed, (Tlemcen)
RAHMOUNE Aissa, (Tizi Ouzou)
REDJALA Kahina, (France)
REGUIEG Tahar, (Tlemcen)
ROUIBAH Hicham, (Bejaia - Oran)
SALAMA Hani, (Alger)
SALHI Said, (Béjaia)
SARAOUI Madjid, (France)
SEBAIHI Malek, (Bejaia)
SEGHIR Aldja Samia, (Alger)
SELMANI Nazim, (Alger)
SEMIANE Sid Ahmed, (Alger)
SENKADI Brahim, (Tissimsilt)
SENOUCI Ahmed Abdelfettah, (Tiaret)
SI HADJ MOHAND Lotfi, (Boumerdes)
SICHAIB Taha, (Boumerdès)
SIDHOUM Amine, (Alger)
SIDHOUM Daoud, (Alger)

8/12

قائمة الموقّعين على نداء 22

SIDOUMMOU Mohamed, (Alger)
SMAIL Mohamed Amine, (Blida)
SMAIL Nabila, (Tizi-Ouzou)
SMAIN Mohamed, (Relizane)
SMATI Chawki Amine, (Alger)
SOUAHI Mohamed Salah, (Tebessa)
SOUAHLIA Mohamed, (Tipaza)
TABBOU Karim, (Tizi Ouzou)
TAHARI Nesrine Nawel, (Alger)
TAIBI Hakim, (Paris)
TERMOUL Mouloud, (Paris)
TITOUCHE Fateh, (Tizi ouzou)
TOUAZI Mohand, (France)
TRIKI Sandra, (Annaba)
YAHIAOUI Samir, (Paris)
YAKER Farid, (France)
YAMINA Alili, (Tizi Ouzou)
ZAHOUANE Hocine, (Alger)
ZERGUINE Kouceila, (Annaba)
ZERKANI Yacine, (Alger)
ZIANE Aghiles, (France)
ZOUAGUI Sabrina, (Béjaia)
ZOUAIMIA Rachid, (Tizi-Ouzou)
ZOUAOUI Sabrina, (Alger)
ZOULIM Batoul, (Oran)
أحمين نسيم أنيس , (فرنسا)
ارزقي فراد, (الجزائر)
الحاج الناصر عبد الله, (غرداية)
العربي الطاهر العربي, (البيض)
العيادي محمد, (برج بعريريج)

9/12

اوشان رياض, (مدية)
بادي عبد الغني, (الجزائر)
بسيكري مهدي, (فرنسا)
بلال احمد علي, (سويسرا)
بلحيمر نجيب, (الجزائر)
بلطرش يوسف, (الجزائر)
بلوم عبد الرحمن, (باتنة)
بن أودينة عادل, (الجزائر)
بن العربي سمير, (الجزائر)
بن دريس فاتح, (الجزائر)
بن شريف عبد القادر, (غليزان)
بن عطاالله ناصر, (تيارت)
بوعاتي زهية (عنابة)
بوعكاز جمال, (عنابة)
بوغيدة فريد, (الجزائر)
بوفنّارة نبيل, (سكيكدة)
بوقفة عبد السلام, (الجزائر)
بولقرون إبراهيم, (بسكرة)
جبالي بلقاسم, (بومرداس)
حافظ سعودي, (عنابة)
حساني لحسن, (تيارت)
حليم بن علي, (البليدة)
حميطوش ناصر, (الجزائر)
خدير نورالدين, (بومرداس)
خروبي بلقاسم, (الجزائر)
خريص ابراهيم, (تيارت)
دين قادة, (تيارت)
رامول محمد, (البليدة)

10/12

نداء 22

رحماني بوديسة, (البويرة)
زناتي لخضر, (بويرة)
سايح يونس, (مدية)
ستو عبدالله, (تونس)
سعيدي سفيان, (مستغانم)
سفيان طالب, (عنابة)
سلامي أحمد, (الجزائر)
سمروني رابح, (بومرداس)
شارف فتحي, (عين الدفلى)
شبوب أبوطالب, (الجزائر)
شبيل نورالدين, (تيارت)
شراد عبد الحفيظ, (سطيف)
شريفي محمد رفيق, (أدرار)
شعباني خالد, (قسنطينة)
صالح سامي, (الجلفة)
صالح عبد الرحمن, (الجزائر)
طالب محمد أمين, (تيارت)
ظاهري وليد, (عنابة)
عبدي سيف الدين, (الجزائر)
عروس زوبير, (الجزائر)
عقيقة كمال, (جيجل)
عموش جليل, (الجزائر)
عنان مراد, (الجزائر)
عيساني سليمان, (عنابة)
غربي منير, (سطيف)
غوماري بلال, (عنابة)
فردي عبدالقادر, (تلمسان)
قرصادو حلى, (فرنسا)

11/12

NİDA 22

قدوس توفيق, (سكيكدة)
قشاشة محمد, (الجزائر)
قوجيل أحمد أمين, (خنشلة)
كاشا ياسمين, (تونس)
كلوز ندير, (ميلة)
كوردي بلال, (عنابة)
لفتيسي رابح, (الجزائر)
لوناس مروان, (الجزائر)
مرين أيوب, (الجزائر)
مزهود جعفر, (قالمة)
معنصري ربوحية, (وهران)
منايلي عماد, (سوق اهراس)
موساوي محمد, (عين تيموشنت)
ناجي محمد فوزي, (قسنطينة)
ناصر جابي, (الجزائر)
هداجي سفيان, (الجزائر)
هناد محمد, (الجزائر)

Une deuxième liste est en cours de validation et sera publiée incessamment.

يتم حاليًا التحقق من صحة القائمة الثانية وسيتم نشرها قريبًا.

12/12

الإحالات

[1] مدوّنة حركة كفاية (https://bit.ly/3fooEqk).

[2] المعطي منجب والأخضر غطاس. تقرير ورشة عمل حول المساهمة في التخفيف من العنف في الأوساط الجامعية المغربية. إسطنبول، 18-19 مارس 2017. معهد قرطبة للسلام بجنيف. (https://bit.ly/2L245oM).

[3] Arrestation du Professeur Maati Monjib. Maghreb Online. 30 décembre 2020.

http://moroccomail.fr/2020/12/30/maroc-arrestation-du-professeur-maati-monjib/

Maroc : Trois ans de harcèlement à l'encontre de Maâti Monjib et de six défenseurs des droits humains. Fédération internationale pour les droits humains. 3 avril 2018.

https://www.fidh.org/fr/themes/defenseurs-des-droits-humains/maroc-trois-ans-de-harcelement-a-l-encontre-de-maati-monjib-et-de-six

[4] مواجهات وحوارات بين الإسلاميين والعلمانيين بالمغرب. إشراف وإعداد المعطي منجب. دفاتر وجهة نظر. مركز ابن رشد للدراسات والتواصل – إيكفي IKV. الرباط – أمستردام 2008.

[5] وثائق هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس (https://bit.ly/36NndOy)

[6] Jacques Bidet. Islamisme et laïcisme. *Mediapart*. 30 octobre 2020. https://bit.ly/38QVFud

[7] أنظر جون-نيكولا بيتر. العلمانية واللائكية في السياسة الدولية. منشورات معهد قرطبة للسلام بجنيف. أبريل 2015 (https://bit.ly/39s9cc3).

[8] تفاعل الدين والسياسة في الشأن العام. تعزيز التعايش السلمي بين الفاعلين السياسيين ذوي الرؤى الكونية المختلفة. اسطنبول، 17 مارس 2017. مؤسسة قرطبة بجنيف. (https://bit.ly/34VkJ0d).

[9] John Rawls. *A Theory of Justice*. Harvard University Press (1971) and *Political Liberalism*. Columbia University Press (1993).

[10] John Paul Lederach, Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1998).

Bitter, Jean-Nicolas. "Mediation Space and Diapraxis." In Conflict Transformation in Practice, edited by Owen Frazer and Lakhdar Ghettas. Switzerland: Cordoba Now Forum, 2013.

http://www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/Conflict_Transformation_in_Practice_2013.pdf.

Bitter, Jean-Nicolas. "Diapraxis in Different Contexts. A Brief Discussion with Rasmussen," 2011.

http://www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/Politorbis-52.pdf.

[11] Jean-Nicolas Bitter, Transforming Conflicts with Religious Dimensions: Using the Cultural-Linguistic Model. In Religion in Conflict Transformation. Simon J A Mason and Damiano A. Sguaitamatti (eds). Revue de politique étrangère, Politorbis 52. Swiss FDFA and Center for Security Studies, ETH Zurich (2011).

https://www.eda.admin.ch/content/dam/eda/mehrsprachig/documents/publications/Politorbis/politorbis-52_EN.pdf

[12] Owen Frazer and Lakhdar Ghettas. Approaches to Conflict Transformation. The Cordoba Now Forum. Cordoba Foundation of Geneva and Centre for Security Studies (2013).

[13] Religion and Mediation Course Guide. Owen Frazer (ed.) CSS Mediation Resources. Program on Culture and Religion in Mediation (CARIM), Center for Security Studies (CSS). Swiss Federal Institute of Technology, ETH Zurich (2021).

[14] جون-نيكولا بيتر. محادثة خاصة. 23 ديسمبر 2020.

[15] https://www.chathamhouse.org/about-us/chatham-house-rule

[16] جريدة المنار، السنة الأولى، عدد 6، الاثنين 27 شوال 1370 – 30 يوليو 1951.

https://archive.org/download/Manar_DZ/Manar_DZ.pdf

[17] في يوم تاريخي عظيم، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية تقف أمام الأمة. جريدة المنار، السنة الأولى، العدد الثامن، الجمعة 29 ذي القعدة 1370، 31 أوت 1951.

[18] Larbi Bouhali. Le Front Algérien pour la Défense et le Respect de la Liberté : Premier pas décisif dans la voie de l'union pour l'indépendance nationale. Liberté, Alger, 2 août 1951.

https://www.socialgerie.net/spip.php?article189

[19] محمود بوزوزو. بارقة أمل: خطوة كبيرة في سبيل تحقيق الاتحاد القومي. جريدة المنار، السنة الأولى، العدد السادس، الاثنين 27 شوال 1370، 30 يوليو 1951.

[20] محمود بوزوزو. بارقة أمل: خطوة كبيرة في سبيل تحقيق الاتحاد القومي. جريدة المنار، السنة الأولى، العدد السادس، الاثنين 27 شوال 1370، 30 يوليو 1951.

[21] محمود بوزوزو. مرحبًا بالفجر الصادق. جريدة المنار، السنة الأولى، العدد السابع، الأربعاء 13 ذي القعدة 1370، 15 أوت 1951.

[22] Mohamed Rebah. Le Front Algérien pour la Défense et le Respect de la Liberté (FADRL). Jijel.info. 2 août 2020.

https://www.jijel.info/index.php/histoire/7504-le-front-algerien-pour-la-defense-et-le-respect-de-la-liberte-fadrl

[23] محمود بوزوزو. حاجتنا إلى جبهة تحريرية. جريدة المنار، السنة الثانية، العدد التاسع، الجمعة 24 ذي القعدة 1371، 15 أوت 1952.

[24] جريدة المنار، السنة الأولى، العدد السابع، الأربعاء 13 ذي القعدة 1370، 15 أوت 1951.

[25] http://www.aps.dz/ar/algerie/78402-1954

[26] التطورات السياسية في الجزائر: 1950–1954م، "محطات في تاريخ الجزائر المعاصر، من كتاب الدكتور بوضرساية بوعزة. https://aleph-alger2.edinum.org/767

[27] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54. منشورات ANEP. الجزائر 2008.

[28] تقرير عبان رمضان للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956)

https://algeria-watch.org/?p=62140

[29] نفس المصدر.

[30] https://lequotidienalgerie.org/2020/08/19/texte-de-la-plate-forme-de-la-soummam/

[31] Algérie : Ben Bella et Ait Ahmed 985.

https://www.youtube.com/watch?v=ISPVd6hEc2s

[32] Brahim Younessi. Il y a 32 ans Ben Bella et Aït Ahmed signaient la Proclamation de Londres. 25 décembre 2017.

https://brahimyounessi1.wordpress.com/2017/12/25/il-y-a-32-ans-ben-bella-et-ait-ahmed-signaient-la-proclamation-de-londres/

[33] MM. Ben Bella et Aït Ahmed lancent un appel « pour l'instauration de la démocratie ». Le Monde, 17 décembre 1985.

https://www.lemonde.fr/archives/article/1985/12/17/mm-ben-bella-et-ait-ahmed-lancent-un-appel-pour-l-instauration-de-la-democratie_2757593_1819218.html

[34] L'identité culturelle algérienne, entre islam et berbérité.

https://www.sam-network.org/video/l-identite-culturelle-algerienne-entre-islam-et-berberite?curation=0

[35] Brahim Younessi. Op. cit.

[36] http://www.ffs.dz/proclamation-linstauration-de-democratie-algerie-londres-1985/

[37] Emmanuel Dupuy. Géopolitique de la diplomatie informelle : L'exemple de la communauté de Sant'Egidio. Mai 2007. Académie de Géopolitique de Paris.

http://www.academiedegeopolitiquedeparis.com/geopolitique-de-la-diplomatie-informelle-lexemple-de-la-communaute-de-santegidio/

[38] Jean-Baptiste Rivoire. Le crime de Tibhirine: Révélations sur les responsables. La Découverte. Paris (2011).

[39] العقد الوطني: أرضية من أجل حل سياسي وسلمي للأزمة الجزائرية (https://bit.ly/3puWLRZ)

[40] Jean-Baptiste Rivoire. Op. cit.

[41] Nikolai Hegertun. Faith-based Mediation? Sant' Egidio's peace efforts in Mozambique and Algeria. Master Thesis, Peace and Conflict Studies, Universitetet I Oslo, May 2010.

[42] Baudouin Loos. Le régime algérien rejette l'offre de l'opposition. *Le Soir* (Bruxelles). 19 janvier 1995 (https://bit.ly/2UMwXTl).

[43] نفس المصدر.

[44] نفس المصدر.

[45] نفس المصدر.

[46] نفس المصدر.

[47] نفس المصدر.

[48] Paris incite Alger à discuter avec l'opposition. *Libération*. 20 janvier 1995 (https://bit.ly/36Zujzt).

[49] Baudouin Loos. Op. cit.

[50] ندوة حول "الأبعاد الحقيقية للأزمة الجزائرية" (https://bit.ly/3eZWmT5)

[51] https://rachad.org/?p=1202

[52] ندوة حول "آفاق التغيير السياسي في الجزائر" (https://bit.ly/2K27lzI)

[53] https://www.facebook.com/FCN54

[54] أرضية وطنية من أجل انتقال ديمقراطي حقيقي في الجزائر (https://bit.ly/2UvWOPw)

[55] أرضية الندوة الأولى للحريات والانتقال الديمقراطي (https://bit.ly/2VeI73z)

[56] أرضية من أجل التغيير في الجزائر (https://bit.ly/2Uw10OZ)

[57] https://bit.ly/36Dr3JN

[58] نداء 22 (https://bit.ly/35xLdFW)

[59] نداء 22 ... مبادرة سياسية لدعم أهداف ومطالب الحراك Info Radio M. 23 أكتوبر 2020. (https://bit.ly/3nLZ5CM).

[60] نحو فضاء للتواصل والعمل المشترك (https://bit.ly/2UtskgN)

خلاصة نقاشات الخبراء: نحو فضاء للتواصل والعمل المشترك (https://bit.ly/35szM2e)

فضاء التواصل والعمل المشترك.. مبادرة للتعاون الإسلامي العلماني (https://bit.ly/36PBrOX)

تبيّن هذه المساهمة بدايةً الأثرَ السلبي للتجاذبات الأيديولوجية الحادّة على الانتقال الديمقراطي مستشهدةً بتجارب الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس. ثمّ تتعرّض للمشهد السياسي الجزائري المركّب وللتجاذبات الأيديولوجية داخله، وتشدّد على الحاجة إلى عدم اعتبار التيارات الأيديولوجية الجزائرية كتلًا متجانسة، بل النظر إليها كأطياف واسعة تضم جهات فاعلة ذات مواقف وسلوكيات سياسية متنوّعة. وتقدّم أيضًا نماذج يمكن الاسترشاد بها من أجل التعامل مع الاختلاف وتعزيز التماسك في مجتمع تعدّدي، مستمَدّة من التقاليد الغربية والإسلامية، كما تطرح فكرة "فضاء الوساطة الآمن" كآلية لتجاوز التجاذبات الأيديولوجية. ثمّ تعرض عيّنة من 13 مبادرة عابرة للأيديولوجيا أُطلقت في العقود السبعة الأخيرة: في الحقبة الاستعمارية لتحرير الوطن وفي عهد الاستقلال لتشييد دولة القانون، لتزويد القارئ بمجموعة من النصوص ناتجة عن التجارب المختلفة العابرة للأيديولوجيا في الجزائر، تشترك في مجموعة من المبادئ والقِيَم وعدد من المطالب السياسية التوافقية وتمثّل أساسًا جمهوريًا مكتسبًا بشكل جماعي مفيدًا لبناء جزائر الغد.

9 782940 130382